موقف ابن حجر الهيتمي من التصوف الإسلامي

دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

د. رائد عبد الجواد ربيع

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا –

جامعة الأزهر

موقف ابن حجر الهيتمي من التصوف الإسلامي

دراسة تحليلية مقارنة

رائد عبد الجواد علي ربيع

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: RaedAbdulJawad.el.111@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، من أبرزها: الوقوف على موقف ابن حجر الهيتمي من التصوف الإسلامي، وبيان أهمية موقفه؛ لأنه يطلعنا على الاتجاه الصوفي ليس من ناحية صوفية بحتة، وإنما من ناحية صوفية لها ارتباط بالشريعة؛ لكونه إمامًا من أئمة علم الفقه أصولًا وفروعًا، وبحث مدى تعاون العلوم الإسلامية في توحيد الثقافة الإسلامية، والكشف عن قضايا يكثر فيها الخلاف، ولا تزال مطروحة على الواقع، وبيان مدى قربها من الحق والصواب، وإبراز الجانب التربوي للعلاقة بين المريد والشيخ، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي والمقارن، وكان من أبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها: عمق التجربة الصوفية؛ إذ إنها لم تنتظم التيار الصوفي فقط، بل تخطته إلى الفقهاء والمحدِّثين، وإثبات ابن حجر الهيتمي براءة أئمة الصوفية من القول بالحلول والاتحاد، وعدم تكفيره من صدرت عنه شطحات من الصوفية، وتأويلها وحملها على محامل حسنة، كما أنه أثبت موافقة الحقيقة للشريعة، وأفضلية النبوة على الولاية، وجوَّز كرامات الأولياء وأثبتها عقلًا ونقلًا، كما نفى اتهام مشايخ الصوفية بسماع الغناء المقترن بالرقص

وَالدُّفِّ وَالشَّبَّابَةِ والأوتار والمزامير، وجوَّز الرقص الذي يحدث اضطرارًا عند الوجد، وأوضح أهمية اتخاذ المريد لنفسه شيخًا مُرَبِّيًا، ومن أهم التوصيات التي أوصيت بها: دراسة مؤلفات بعض الفقهاء كشهاب الدين الرملي، والخطيب الشربيني، وشمس الدين الرملي؛ للبحث عن المكامن الصوفية في كتاباتهم، وإبراز وحدة الثقافة الإسلامية لدى أعلام الإسلام المتقدمين.

الكلمات المفتاحية: موقف – ابن حجر الهيتمي – التصوف الإسلامي – الشطح الصوفي –الشريعة – الحقيقة – الولاية – السماع.

The Attitude of Ibn Hajar Al-Haitami from Islamic Sufism

A comparative analytical study

Raed Abdel Gawad Ali Rabie

Department of Theology & Philosophy, Faculty of Theology & Islamic Da‘wah in Tanta, Alazhar University, Arabic Republic of Egypt.

E-mail: RaedAbdulJawad.el.111@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to achieve several objectives, with a primary focus on understanding Ibn Hajar al-Haytami's stance on Islamic Sufism and elucidating the significance of his position as provides insight into Sufism not only from a purely mystical perspective but also with a connection to Sharia, considering him an Imam of the The .scholars of jurisprudence in principles and branches study explores the collaboration of Islamic sciences in unifying Islamic culture and addresses contentious issues that continue to be debated, highlighting their proximity to truth. Additionally, it emphasizes the educational aspect of the disciple-sheikh relationship. The research adopts an analytical and comparative approach, yielding key findings such as the profound nature of the Sufi experience, extending beyond Sufi circles to include jurists and scholars. Ibn Hajar al-Haytami establishes the innocence of Sufi leaders from assertions of pantheism, refraining from excommunicating those with Sufi inclinations and interpreting their practices positively. He affirms the alignment of truth with Sharia, prioritizes prophethood over guardianship, permits the miracles of saints and proves them both intellectually and textually.

Furthermore, he refutes accusations against Sufi leaders regarding listening to music combined with dance, percussion instruments, youthful singing, strings, and musical instruments. He permits dancing if necessarily happened in the state of affection and underscores the importance of a disciple choosing a mentor for guidance. Among the recommendations is the study of the works of certain jurists like Shihab al-Din al-Ramli, Al-Khatib al-Sharbini, and Shams al-Din al-Ramli to identify Sufi elements in their writings and highlight the unity of .Islamic culture among distinguished Islamic figures

Key Words: Attitude - Ibn Hajar al-Haytami - Islamic Sufism - Sufi pantheism - Sharia - Truth - Wilaya - Listening.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علم التصوف الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة، والقائم على تطهير الظاهر والباطن من سائر الأخلاق المذمومة، ومجاهدة النفس ومحاسبتها دائمًا؛ للتقرب من الله -تعالى-، والوصول إلى معرفته، يمثل الجانب الروحي في الإسلام، والتجسيد العملي للتحقق بمقام الإحسان، لكن قد دخل في التصوف الإسلامي أدعياء قَلَّتْ أعمالهم، وفسدت أحوالهم وأقوالهم، وأقبلوا على الدنيا، وأعرضوا عن الآخرة؛ ما أدى إلى تشويه التصوف الإسلامي، والطعن فيه من قِبل خصومه.

ويعد ابن حجر الهيتمي من كبار فقهاء الشافعية المتأخرين، وأحد أئمة علم الحديث وغيره من العلوم، الذين تحدثوا عن موضوعات مهمة في التصوف الإسلامي، ومن هنا أردت أن أبحث أقواله في هذا العلم، وأقوم بتحليلها ومقارنتها بأقوال مشايخ الصوفية الصادقين؛ ليتضح لنا موقفه من هذا العلم، ومدى قبوله أو رفضه له، واتفاقه أو اختلافه مع ما عليه أئمة الصوفية؛ ومن ثَمَّ جاء هذا البحث بعنوان «موقف ابن حجر الهيتمي من التصوف الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة».

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

١- إن الوقوف على موقف ابن حجر الهيتمي من التصوف الإسلامي -باعتباره قضية لها أنصار وخصوم- مهمٌّ جدًّا؛ لأنه يطلعنا على الاتجاه الصوفي ليس من ناحية صوفية بحتة، وإنما من ناحية صوفية لها ارتباط بالشريعة؛ لكونه إمامًا من أئمة علم الفقه أصولًا وفروعًا.

٢- البحث عن مدى تعاون العلوم الإسلامية في توحيد الثقافة الإسلامية، فهل كان ابن حجر الهيتمي -باعتباره فقيهًا- عامل وحدة وجمع بين الشريعة والتصوف، أم أنه كان عامل فرقة وخلاف بين المجالين الفقهي والروحي داخل الثقافة الإسلامية؟

٣- إن هذا البحث يكشف عن قضايا يكثر فيها الخلاف، ولا تزال مطروحة على الواقع، وبالتالي حينما نقف على هذه القضايا ونبحثها ونؤصلها عند ابن حجر الهيتمي، فإننا نكون قد أسهمنا في تعميق درسها وتجليتها وبيان مدى قربها من الحق والصواب.

٤- إبراز الجانب التربوي للعلاقة بين المريد والشيخ، وأهميتها في طلب الطريق الصوفي، والوقوف على أهم قضاياها.

الدراسات السابقة:

لم أقف -فيما أعلم- على بحث مستقل في هذا الموضوع.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج التحليلي والمقارن، أما المنهج التحليلي فقد استخدمته عند عرض وتحليل رأي ابن حجر الهيتمي وبيان موقفه من كل مسألة، وأما المنهج المقارن فقد استخدمته عند المقارنة بين آرائه وآراء مشايخ الصوفية، ومدى اتفاقه أو اختلافه معهم.

خطة البحث:

جاءت خطة هذا البحث مشتملة على: مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وبيانها كما يأتي:

المقدمة: وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على: ترجمة موجزة لابن حجر الهيتمي.

المبحث الأول: موقف ابن حجر الهيتمي من تعريف التصوف والصوفي.

المبحث الثاني: موقف ابن حجر الهيتمي من التوحيد والشطح عند الصوفية.

المبحث الثالث: موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين الشريعة والحقيقة.

المبحث الرابع: موقف ابن حجر الهيتمي من الولاية والكرامة.

المبحث الخامس: موقف ابن حجر الهيتمي من السماع.

المبحث السادس: موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين المريد والشيخ.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

تمهيد

ترجمة موجزة لابن حجر الهيتمي

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو: أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي، الأنصاري، المصري، ثم المكي، الشافعي.

يلقب بشهاب الدين، وشيخ الإسلام، ويكنى بأبي العباس.

مولده:

ولد ابن حجر الهيتمي في شهر رجب، سنة تسع وتسعمائة، في محلة أبي الهيتم من إقليم الغربية بمصر، وإليها نسبته[1].

---

(١) انظر: أبو بكر بن محمد بن عبد الله باعمرو السيفي: نفائس الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي ص٣٠، ٣٢، حققه وعلق عليه: د/ أمجد رشيد، دار الفتح للدراسات والنشر- عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، وعبد القادر بن شيخ العيدروس: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص٣٩٠، ٣٩١، حققه وضبط نصوصه وصنع فهارسه وقدم له وعلق عليه: د/ أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، وعبد الحي بن أحمد المعروف بابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠/٥٤١- ٥٤٣، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦- ١٤١٤هـ/ ١٩٨٦- ١٩٩٣م، وخير الدين بن محمود الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ١/٢٣٤، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب =

نشأته وحياته:

نشأ ابن حجر الهيتمي في محلة أبي الهيتم، ومات أبوه وهو صغير، فكفله الإمامان: شمس الدين بن أبي الحمائل، وشمس الدين الشناوي، ثم إن الشمس الشناوي نقله من بلده محلة أبي الهيتم إلى مقام سيدي أحمد البدوي بطنطا، فقرأ هناك مبادئ العلوم، وحفظ القرآن الكريم في صغره، ثم نقله في سنة أربع وعشرين وتسعمائة إلى الجامع الأزهر، فأخذ عن علماء مصر، وأُذن له بالإفتاء والتدريس وعمره دون العشرين، وبرع في علوم كثيرة من التفسير، والحديث، والكلام، والفقه أصولًا وفروعًا، والفرائض، والحساب، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، والتصوف.

وقدم إلى مكة في آخر سنة ثلاث وثلاثين، فحج وجاور بها في السنة التي تليها، ثم عاد إلى مصر، ثم حج بعياله في آخر سنة سبع وثلاثين، ثم حج سنة أربعين، وجاور من ذلك الوقت بمكة، وأقام بها يؤلِّف ويفتي ويدرِّس إلى أن توفي، وقد كانت مقروءاته كثيرة لا يمكن حصرها، وأما إجازات المشايخ له فكثيرة جدًّا، وقد ازدحم الناس على الأخذ عنه، وافتخروا بالانتساب إليه(١).

=

العربية ٢٩٣/١، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(١) انظر: السيفي: نفائس الدرر ص٣٢، ٣٨- ٤٥، والعيدروس: النور السافر ص٣٩١- ٣٩٣، وابن العماد: شذرات الذهب ٥٤٢/١٠، ٥٤٣.

شيوخه:

درس ابن حجر الهيتمي على يد بعض العلماء البارزين في عصره[١]، من أشهرهم:

١- زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، توفي سنة ٩٢٦هـ[٢].

٢- عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي، توفي سنة ٩٣١هـ[٣].

٣- شمس الدين محمد السروي المصري، المشهور بابن أبي الحمائل، توفي سنة ٩٣٢هـ[٤].

٤- شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الدلجي العثماني، توفي سنة ٩٤٧هـ[٥].

٥- أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الرحمن البكري الصديقي، توفي سنة ٩٥٢هـ[٦].

---

(١) انظر: السيفي: نفائس الدرر ص٣٩- ٤٢، والعيدروس: النور السافر ص٣٩٢، وابن العماد: شذرات الذهب ٥٤٢/١٠.

(٢) انظر: نجم الدين محمد بن محمد الغزي: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ١٩٨/١، ٢٠٧، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، والزركلي: الأعلام ٤٦/٣.

(٣) انظر: العيدروس: النور السافر ص٢١٣، وابن العماد: شذرات الذهب ٢٤٨/١٠.

(٤) انظر: الغزي: الكواكب السائرة ٢٩/١، وابن العماد: شذرات الذهب ٢٥٩/١٠.

(٥) انظر: الغزي: الكواكب السائرة ٦/٢، ٧، وكحالة: معجم المؤلفين ٦٧٠/٣.

(٦) انظر: ابن العماد: شذرات الذهب ٤١٩/١٠، والزركلي: الأعلام ٥٧/٧.

تلاميذه:

تتلمذ على ابن حجر الهيتمي عدد كثير من العلماء، من أشهرهم:

١- وجيه الدين عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العمودي، توفي سنة ٩٦٧هـ[١].

٢- أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن علي باعمرو السيفي اليزني، توفي بعد سنة ٩٧٣هـ[٢].

٣- عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، توفي سنة ٩٨٢هـ[٣].

٤- جمال الدين محمد طاهر الصديقي الْفَتَّنِيُّ الهندي، توفي سنة ٩٨٦هـ[٤].

٥- شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس اليمني، توفي سنة ٩٩٠هـ[٥].

عقيدته:

يعتقد ابن حجر الهيتمي بمذهب الأشاعرة من أهل السنة والجماعة، وقد صرح بهذا في آخر ثَبَتِ أسانيده، حيث قال: «وكتبه فقير عفو ربه وكرمه...، أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر السلمنتي أصلًا،

(١) انظر: العيدروس: النور السافر ص٣٥٨، وابن العماد: شذرات الذهب ٥٠٩/١٠.

(٢) انظر: كحالة: معجم المؤلفين ٤٤٥/١.

(٣) انظر: العيدروس: النور السافر ص٤٦٤، والزركلي: الأعلام ٣٦/٤.

(٤) انظر: العيدروس: النور السافر ص٤٧٥، ٤٧٦، والزركلي: الأعلام ١٧٢/٦.

(٥) انظر: العيدروس: النور السافر ص٤٨٨، ٤٩٢، وابن العماد: شذرات الذهب ٦٢٠/١٠، ٦٢١.

والهيتمي مولدًا، والأزهري مَرْبًا ومنشأً، والصوفي إرشادًا، والجنيدي اتباعًا وانقيادًا، والأشعري اعتقادًا، والوائلي السعدي نسبًا، والشافعي مذهبًا»[1].

مذهبه الفقهي:

يعد ابن حجر الهيتمي من أئمة فقهاء الشافعية المتأخرين، بل من محققي المذهب الشافعي الذين يؤخذ بترجيحهم في الفتوى عند من لم يكن من أهل الترجيح، وقد صرح ابن حجر الهيتمي بمذهبه الفقهي –كما ورد في النص السابق– فقال: إنه «شافعي مذهبًا»[2].

مؤلفاته:

أَلَّفَ ابن حجر الهيتمي العديد من المؤلفات في فروع العلم المختلفة، ومن أبرز مؤلفاته: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، والإمداد بشرح الإرشاد، وفتح الجواد بشرح الإرشاد، والمنهج القويم بشرح مسائل التعليم، والإعلام بقواطع الإسلام، وكف الرَّعاع عن محرمات اللهو والسماع، والفتاوى الفقهية، والفتاوى الحديثية، والزواجر عن اقتراف الكبائر، والصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والضلال والزندقة، والفتح المبين بشرح الأربعين، وأشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، والدر المنضود في الصلاة والسلام على

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي ص٥٠٦، حققه وعلق عليه: د/ أمجد رشيد، دار الفتح للدراسات والنشر– عمَّان– الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، وانظر له: الفتاوى الحديثية ص٢٠٥، دار المعرفة– بيروت– لبنان، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٢) ابن حجر الهيتمي: ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي ص٥٠٦، وانظر: نفس المصدر ص٨٨.

صاحب المقام المحمود، والمنح المكية في شرح الهمزية، والتعرف في الأصلين والتصوف[١].

وفاته:

توفي ابن حجر الهيتمي -رحمه الله تعالى- بمكة، في ضحوة الاثنين، الثالث والعشرين من شهر رجب، سنة أربع وسبعين وتسعمائة، ودفن بِالْمَعْلَاةِ في تربة الطبريين[٢]، وقيل: توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة[٣]، والأول أصح؛ لأنه قد ذكره تلميذه أبو بكر السيفي، وهو من أعرف الناس به[٤].

(١) انظر: السيفي: نفائس الدرر ص٤٥- ٦٨، والعيدروس: النور السافر ص٣٩٥، والغزي: الكواكب السائرة ١٠٢/٣، وابن العماد: شذرات الذهب ٥٤٣/١٠، والزركلي: الأعلام ٢٣٤/١، وكحالة: معجم المؤلفين ٢٩٣/١، ٢٩٤.

(٢) انظر: السيفي: نفائس الدرر ص٧٤، والعيدروس: النور السافر ص٣٩٠، ٣٩١، والزركلي: الأعلام ٢٣٤/١.

(٣) انظر: الغزي: الكواكب السائرة ١٠٢/٣، وابن العماد: شذرات الذهب ٥٤١/١٠، ٥٤٣، وكحالة: معجم المؤلفين ٢٩٣/١.

(٤) انظر: السيفي: نفائس الدرر ص٧٤.

المبحث الأول

موقف ابن حجر الهيتمي من تعريف التصوف والصوفي

من المسائل التي تعددت فيها الأقوال في التصوف الإسلامي تعريف التصوف والصوفي، وهل كلمة تصوف مشتقة أم جامدة؟ ومتى حدثت التسمية بالصوفي؟ وسنبين فيما يلي موقف ابن حجر الهيتمي من هذه المسائل.

أولًا: موقف ابن حجر الهيتمي من تعريف التصوف

ذكر ابن حجر الهيتمي في كتابه «الفتاوى الحديثية» أن مشايخ الصوفية عرَّفوا التصوف بتعريفات متعددة، وأنها قد زادت على أكثر من ألف قول، وَيُرْجِعُ هذا العدد الكبير من التعريفات، إلى اختلافهم في النظر إلى شروطه وآدابه وغاياته وثمراته، وقد اقتصر ابن حجر الهيتمي على ذكر بعض هذه الأقوال، فقال: «اختلفت عبارة العارفين في حده على أكثر من ألف قول، نظرًا إلى شروطه وآدابه وغاياته وثمراته، فحده سيد الطائفة الجنيد -رضي الله عنه-: بأن يكون مع الله بلا علاقة[1]، وبأن يميتك الحق عنك

(١) انظر: أبو نصر عبد الله بن علي السراج الطوسي: اللمع ص٤٥، حققه وقدم له وخرج أحاديثه: د/ عبد الحليم محمود، وطه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة- مصر، ومكتبة المثنى- بغداد، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٦، عُنِيَ به: أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، وشهاب الدين عمر بن محمد السهروردي: عوارف المعارف ٢٤٦/١، حققه وعلق عليه: بلال محمد حاتم السقا، دار التقوى- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

ويحييك به[١]، وبأنه ذكر مع اجتماع، ووجد مع استماع، وعمل مع اتباع[٢]، وأبو محمد رويم: بأنه استرسال النفس مع الله على ما يريده[٣]، وأبو محفوظ معروف الكرخي: بأنه الأخذ بالحقائق، واليأس مما في أيدي الخلائق[٤]، وأبو علي الروذباري: بأنه الإناخة على باب الحبيب وإن طُرد[٥]، وأبو محمد الجريري: بأنه التحلي بكل خلق حسن سَنِيٍّ، والتخلي عن كل خلق دَنِيٍّ[٦]»[٧].

ونلاحظ في هذا النص أن ابن حجر الهيتمي لم يرجح تعريفًا من هذه التعريفات، لكن إذا ذهبنا إلى كتابه «التعرف في الأصلين والتصوف»، نجده لا يذكر أقوال مشايخ الصوفية في تعريف التصوف، وإنما يذكر التعريف الذي يرتضيه هو، فيقول: «المقصود من التصوف: تطهير الظاهر؛ ليكون وصلة إلى تطهير الباطن، والفوز بغاية ذلك من المقامات

(١) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٥، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥١/١.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٧.

(٣) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٥، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٦، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٣/١.

(٤) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٧، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٤٦/١.

(٥) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٨.

(٦) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٥، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٥، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٤٩/١.

(٧) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٦.

والأحوال»[١]، وقد بين ابن حجر الهيتمي أن المقصود من تطهير الظاهر تطهير الأعضاء السبعة وهي: العين، والأذن، واللسان، والبطن، والفرج، واليدان، والرجلان، وذلك باستعمالها فيما خُلِقَتْ له من الطاعات، وحفظها عن أن تستعمل في شيء من المحظورات[٢]، ويرى ابن حجر الهيتمي أن تطهير الظاهر يحصل أو يكمل بتطهير الباطن وهو القلب من الأخلاق الرديئة، فيقول: «واعلم: أن حفظ هذه الجوارح السبعة واستعمالها فيما سبق، إنما يحصل أو يكمل بتطهير سلطانها والحاكم عليها –وهو القلب– من سائر الأخلاق المذمومة، كالرياء وَالْعُجْبِ والكبر والحسد والبخل والحقد والجبن»[٣]، وتطهير الظاهر والباطن عند ابن حجر الهيتمي يؤدي إلى الفوز بالمقامات والأحوال.

ونجد ابن حجر الهيتمي في كتابه «تحفة المحتاج بشرح المنهاج»، يُعَرِّفُ التصوف بتعريف قريب من التعريف السابق، فيقول: «التصوف المبني عليه تطهير الباطن والظاهر من كل خلق دنيء، وتحليتهما بكل كمال ديني، هو أفضل العلوم»[٤].

---

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: التعرف في الأصلين والتصوف ص٢٧٥، ضمن كتاب: التلطف في الوصول إلى التعرف، تأليف: محمد بن علي بن علان الصديقي، بحث وتحقيق: د/ محمد فاضل جيلاني الحسني، مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر– إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٢٧٦– ٢٩٤.

(٣) المصدر السابق ص٢٩٥.

(٤) شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٩٧/٧، عُنِيَ به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار باب الأبواب– داغستان، ودار الضياء– الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

ثانيًا: موقف ابن حجر الهيتمي من تعريف الصوفي

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن مشايخ الصوفية اختلفت تعريفاتهم للصوفي؛ وذلك لاختلافهم أيضًا في النظر إلى شروط التصوف وآدابه وغاياته وثمراته، ثم ذكر عدة تعريفات لهم، فقال: «واختلفت عبارتهم في حد الصوفي نظرًا لذلك، فحده الجنيد: بأنه كالأرض يطرح عليها كل قبيح، ولا يخرج منها إلا كل مليح(١)، وكان الأستاذ أبو علي الدقاق شرح ذلك بقوله: أحسن ما قيل في هذا الباب، قول من قال: هذا طريق لا يصلح إلا لأقوام كُنست بأرواحهم المزابل(٢)، وأبو محمد سهل بن عبد الله: بأنه من صفا من الكدر، وامتلأ من الفكر(٣)، وانقطع إلى الله عن البشر، واستوى عنده الذهب والمدر(٤)، وذو النون: بأنهم قوم آثروا الله على كل شيء، فآثرهم على كل شيء(٥)»(٦).

---

(١) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٧، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٥/١.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٩١، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٣٣/١.

(٣) وردت في النسخة المطبوعة [وتسلى عن الكفر]، ولعل الصواب ما أثبت، وهو الموافق لما عند: أبي بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٩، تصحيح: أرثر جون أربري، مكتبة الخانجي- مصر، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٤/١.

(٤) انظر: الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٩، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٤/١.

(٥) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٦، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٩، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٢/١.

(٦) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٦.

ويتضح من هذا النص أن ابن حجر الهيتمي لم يرجح تعريفًا للصوفي من بين هذه التعريفات، وإنما اقتصر على ذكر أقوال مشايخ الصوفية فقط.

ثالثًا: موقف ابن حجر الهيتمي من الأصل اللغوي لكلمتي تصوف وصوفي

يرى ابن حجر الهيتمي أن كلمة «تصوف» مشتقة وليست جامدة، حيث ذكر أن العلماء اختلفوا في الأصل الذي يكون اسم «الصوفي» منسوبًا إليه على أربعة أقوال: الأول: أن يكون منسوبًا إلى «الصُّفَةِ»، والثاني: أن يكون منسوبًا إلى «الصَّفِ»، والثالث: أن يكون منسوبًا إلى «الصُّوفِ»، والرابع: أن يكون منسوبًا إلى «الصَّفَاءِ»، وعن هذا يقول ابن حجر الهيتمي: «واختلفوا أيضًا في المنسوب إليه فقيل: نُسِبَ لِلصُّفَةِ التي كانت بمسجد النبي -ﷺ- لفقراء المهاجرين، وقيل: إلى الصَّفِ الأول بين يدي الله -ﷻ- بارتفاع هممهم، وإقبالهم على الله بقلوبهم، وقيل: إلى الصُّوفِ؛ لأنه لباسهم غالبًا؛ لكونه أقرب إلى الخمول والتواضع والزهد؛ ولكونه لباس الأنبياء -صلى الله عليهم وسلم-، وقد جاء أن نبينا -ﷺ- (كَانَ يَرْكَبُ الْحِمَارَ، وَيَلْبَسُ الصُّوفَ)[1]، وفي حديثٍ: (مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-، كتاب الإيمان، ٣٢٦/١، ٣٢٧، برقم: ٢٠٥، ٢٠٦، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْخِلَالَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَهُ شَاهِدٌ يَنْفَرِدُ بِهِ زَبَّانُ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، والبيهقي في السنن الكبير، كتاب الصلاة، باب ما يصلى عليه وفيه من صوف أو شعر، ٩٨/٥، ٩٩، برقم: ٤٢٤٤، وقال: «هو بهذا الإسناد غير =

الرَّوْحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاةً، عَلَيْهِمُ الْعَبَاءَةُ، يَؤُمُّونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)[١]، وفي آخرٍ: (يَوْمَ كَلَّمَ اللهُ مُوسَى -عليه السلام- كَانَ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنَ الصُّوفِ، وَسَرَاوِيلُ مِنْ صُوفٍ، وَكِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ)[٢]، وقال الحسن البصري: لقد أدركت سبعين

=

محفوظ»، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م. وللحديث شاهد عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-، أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ٦٠٦/٣، برقم: ٢٢٦٢، تحقيق: د/ محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الجيزة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. وللحديث شاهد آخر عن الحسن، مرسلًا، أخرجه ابن المبارك في الزهد، ص٢٩٦، برقم: ٩٩٥، حققه وعلق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده، واللفظ له، من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-، ٢٦٢/٧، برقم: ٤٢٧٥، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٧٠/٨: «هو ضعيف»، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد الداراني، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م. وللحديث شاهد أخرجه أبو يعلى في مسنده، من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-، ٢٠١/١٣، برقم: ٧٢٣١. وقال المنذري في الترغيب والترهيب ١١٨/٢: «ولا بأس بإسناده في المتابعات»، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب اللباس عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، باب ما جاء في لبس الصوف، ٥٢٦/٣، ٥٢٧، برقم: ١٨٣١، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، هُوَ: ابْنُ عَلِيٍّ الْأَعْرَجِ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَحُمَيْدُ بْنُ

=

بدريًّا لباسهم من الصوف[١]، قال اليافعي: وهذا القول الثالث هو المناسب للاشتقاق اللغوي، أعني: النسبة إلى الصوف[٢]، وقيل: أصل هذا الاسم صوفي من الصَّفَا أو من المصافاة»[٣].

ولعل ابن حجر الهيتمي يميل إلى ترجيح أن لفظ «التصوف» مأخوذ من الصوف، الذي هو ظاهر اللبسة، وأن «الصوفي» منسوب إليه؛ إذ إنه قد حكى كل الأقوال بصيغة التضعيف «قيل»، وأما النسبة إلى الصوف فقد حكى ترجيح اليافعي له وسكت عنه؛ ما يُشعر بميله إليه، كما أن ترجيح اليافعي لهذه النسبة متوافق مع اللغة؛ ما يقوي الميل إليه.

رابعًا: موقف ابن حجر الهيتمي من تاريخ ظهور التسمية

يرى ابن حجر الهيتمي أن وقت حدوث وظهور اسم «الصوفي»، كان في زمن التابعين؛ لأن هذا الاسم قد ورد على لسان الحسن البصري، كما كان يلقب به أبو هاشم الكوفي، وإذا عرفنا أن الحسن البصري، توفى سنة

=

قَيْسٍ الْأَعْرَجُ الْمَكِّيُّ صَاحِبُ مُجَاهِدٍ ثِقَةٌ»، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية- دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ١٣٤/٢، مكتبة الخانجي- القاهرة، ودار الفكر- بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(٢) انظر: عبد الله بن أسعد اليافعي: نشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية أصحاب المقامات العالية ٦٩٨/٢، تحقيق وتعليق: أ/ عبد الناصر سعدي أحمد عبد الله، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٦، ٣٢٧.

١١٠هـ[١]، وأن أبا هاشم الكوفي، توفى سنة ١٥٥هـ[٢]، فهذا يعني أن ابن حجر الهيتمي يرى أن اسم «الصوفي»، ظهر وأطلق في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ويذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن هذا الاسم عُرِفَ واشتهر في نهاية القرن الثاني الهجري، ويستند في ذلك إلى ما ذكره السهروردي، فيقول: «بيَّن العارف الشهاب السهروردي وقت حدوث هذا الاسم، فقال ما حاصله: لم يكن هذا الاسم في زمن رسول الله -ﷺ-، وقال: كان في زمن التابعين، ونُقل عن الحسن البصري أنه قال: رأيت صوفيًّا في المطاف، فأعطيته شيئًا، فقال: معي أربعة دوانيق تكفيني، ونحوه ما جاء عن سفيان الثوري: لولا أبو هاشم الصوفي ما عرفت دقائق الرياء، وقيل: لم يُعرف هذا الاسم إلى المائتين من الهجرة»[٣].

ويبين ابن حجر الهيتمي أن القشيري قد سبق السهروردي فيما ذهب إليه، حيث علَّل القشيري عدم تسمية المسلمين الأوائل باسم الصوفية، وبين أن اسم «التصوف» اشتهر في نهاية القرن الثاني الهجري، وعن هذا يقول ابن حجر الهيتمي: «وسبقه القشيري في رسالته إلى أكثر من ذلك، فإنه قال ما حاصله: اعلموا أن المسلمين بعد رسول الله -ﷺ- لم يتسمَّ أفاضلهم في عصرهم بتسمية عَلَمٍ سوى الصحابة؛ إذ لا أفضلية فوقها، ثم سُمِّيَ من

(١) انظر: ابن العماد: شذرات الذهب ٤٨/٢.

(٢) انظر: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٠٦/١، تحقيق: محمد عبد القادر الأرناؤوط، وآخرين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية- إستانبول، ٢٠١٠م.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٧، وانظر: السهروردي: عوارف المعارف ٢٦٨/١.

أدركهم التابعين، ثم من أدركهم تابعي التابعين، ثم تباينت المراتب، فقيل لخواص الناس ممن لهم شدة عناية بأمر الدين: الزهاد والعباد، ثم ظهرت البدع، وحصل التداعي من الفرق، فكل فريق ادعوا أن فيهم زهادًا، فانفرد خواص أهل السنة المراعون أنفاسهم مع الله –تعالى–، الحافظون قلوبهم عن طوارق الغفلة باسم التصوف، واشتهر هذا الاسم لهؤلاء الأكابر قبل المائتين من الهجرة»[(١)].

ومن خلال ذكر ابن حجر الهيتمي لهذين النصين يتبين لنا أنه يجمع في هذه المسألة بين أمرين: الأول: أن التسمية ظهرت وأطلقت في زمن التابعين، أو بتعبير آخر في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، والثاني: أنها شاعت واشتهرت قبل نهاية هذا القرن.

تعقيب:

من خلال عرض موقف ابن حجر الهيتمي من المسائل السابقة، يتبين لنا ما يلي:

أولًا: إن ابن حجر الهيتمي قد ذكر أن مشايخ الصوفية اختلفوا في وضع تعريف معين للتصوف، وأن تعريفاتهم زادت على ألف قول، وهو في ذلك يتفق مع ما ذكره السهروردي[(٢)] واليافعي[(٣)]، بل قد ذكر زروق أن

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٧، وانظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص١٠٠.

(٢) انظر: السهروردي: عوارف المعارف ٢٥٥/١.

(٣) انظر: اليافعي: نشر المحاسن الغالية ٦٩٧/٢.

تعريفات التصوف تبلغ نحو الألفين[١]، لكننا لا نوافق ابن حجر الهيتمي فيما ذكره من أن هذه الكثرة من التعريفات، ترجع إلى اختلاف مشايخ الصوفية في النظر «إلى شروطه وآدابه وغاياته وثمراته»[٢]؛ إذ إن هذا التعليل لم نقف عليه عند أحد من قبله، بل إن مشايخ الصوفية قد بينوا أن الاختلاف في تعريف التصوف والصوفي، يرجع إلى أن كل صوفي عبَّر عما وقع له وغلب عليه من حال أو مقام في وقت من الأوقات، يقول القشيري موضحًا سبب الاختلاف في تعريف التصوف والصوفي: «وتكلم الناس في التصوف: ما معناه؟ وفي الصوفي: من هو؟ وكلٌّ عبَّر بما وقع له»[٣]، ويقول السهروردي مبينًا هذا أيضًا: «وأقوال المشايخ تتنوع معانيها؛ لأنهم أشاروا فيها إلى أحوال في أوقات دون أوقات»[٤]، ويقول زروق في بيان ذلك أيضًا: «وقد حُدَّ التصوف وَرُسِمَ وَفُسِّرَ بوجوه تبلغ نحو الألفين، ترجع كلها لصدق التوجه إلى الله –تعالى–، وإنما هي وجوه فيه...، واعتبار كل أحد على حسب مَناله منه علمًا أو عملًا أو حالًا أو ذوقًا أو غير ذلك»[٥].

---

(١) انظر: أبو العباس أحمد زروق الفاسي: قواعد التصوف وشواهد التعرف ص٢٤، اعتنى به: نزار حمادي، المركز العربي للكتاب– الشارقة، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٦.

(٣) القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٥، وانظر: نفس المصدر ص٣٣٤، وعبد الرحمن بن محمد بن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص٩٤، تحقيق: د/ محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر– بيروت– لبنان، ودار الفكر– دمشق– سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٤) السهروردي: عوارف المعارف ٢٤٧/١.

(٥) زروق: قواعد التصوف ص٢٤ باختصار.

وبناءً على هذا فإن تعدد تعريفات التصوف لا تعني الاختلاف في حقيقته؛ لأن حقيقته واحدة، لكن أطرافها متعددة، يصعب الإحاطة بجميعها؛ ومن ثَمَّ فإن كل صوفي أحاط بطرف أو أكثر من أطراف هذه الحقيقة، عبَّر عنه على حسب حاله، ومنزلته في السلوك، وتجربته الذاتية التي مر بها، وما وجده وأحسه في نفسه من ذوق؛ ولذلك قد يصدر عن صوفي واحد أكثر من تعريف للتصوف، وقد أشار أبو نصر السَّرَّاجُ إلى ذلك قائلًا: «وقد أجاب عن التصوف: ما هو؟ جماعة بأجوبة مختلفة، منهم إبراهيم بن الْمُوَلَّدِ الرَّقِّيُّ، قد أجاب عنها بأكثر من مائة جواب»[(١)].

ويتبين لنا من التعريفين اللذين ذكرهما ابن حجر الهيتمي في كتابيه «التعرف في الأصلين والتصوف»، و«تحفة المحتاج بشرح المنهاج»، أنه يتجه في تعريفه للتصوف إلى الربط بينه وبين الأخلاق الحميدة، عن طريق تطهير الظاهر والباطن، فذلك عنده أساس التصوف، وقد ذهب إلى هذا كثير من أئمة الصوفية، فقد قال الكتاني في تعريفه للتصوف: «التصوف: خلق، فمن زاد عليك في الخلق، فقد زاد عليك في الصفاء»[(٢)]، وسُئل أبو محمد الجريري عن التصوف، فقال: «الدخول في كل خلق سَنِيٍّ، والخروج من كل خلق دَنِيٍّ»[(٣)]، وَيُعَرِّفُ زكريا الأنصاري التصوف بأنه: «علم تُعرف

(١) أبو نصر السراج: اللمع ص٤٧.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٨.

(٣) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٥، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٥، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٤٩/١، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ٢٩٦/٢.

به أحوال تزكية النفوس، وتصفية الأخلاق، وتعمير الظاهر والباطن؛ لنيل السعادة الأبدية»[١].

ويعد ربط ابن حجر الهيتمي في تعريفه للتصوف بين تطهير الظاهر والباطن من الأخلاق الرديئة، تأكيدًا لما نبَّه عليه الجنيد من أن الصوفي لا يصح أن يهتم بتطهير الظاهر فقط ويترك تطهير الباطن، بل لا بد أن يهتم بتطهيرهما معًا، وأن يكون ظاهره موافقًا لباطنه، حيث يقول الجنيد: «إذا رأيت الصوفي يُعنى بظاهره، فاعلم أن باطنه خراب»[٢]، فتطهير الظاهر والباطن بالتخلي عن الأخلاق الذميمة، والتحلي بالأخلاق الحميدة، عند ابن حجر الهيتمي وغيره من مشايخ الصوفية، هو طريق الوصول إلى معرفة الله –تعالى–، التي هي الهدف الأسمى من التصوف، فالتصوف عندهم يقوم على مجاهدة النفس دائمًا، وتطهيرها من خبائثها؛ لتؤهل إلى شهود خالقها، وتنال السعادة الأبدية التي لا انتهاء لها.

ثانيًا: إن ابن حجر الهيتمي قد ذهب إلى أن كلمة «الصوفي» مشتقة، وأنها نسبة إلى لبسة الصوف، وهنا نود الإشارة إلى أن علماء التصوف اختلفوا في هذه المسألة على رأيين:

---

(١) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري: إحكام الدلالة على تحرير الرسالة ١٠٤/١، ضمن كتاب: نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية، تأليف: مصطفى بن محمد العروسي، ضبطه وصححه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ/ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٨.

الرأي الأول: ذهب أكثر علماء التصوف إلى أن كلمة «صوفي» مشتقة[١]، لكنهم اختلفوا في أصل الاشتقاق هل هو «الصُّفَةِ» أو «الصَّفِ» أو «الصَّفَاءِ» أو «الصُّوفِ»؟ ولما كانت النسبة إلى «الصُّفَةِ» أو «الصَّفِ» أو «الصَّفَاءِ»، تصح من حيث المعنى، ولا تصح من الناحية اللغوية –لأن النسبة إلى «الصُّفَةِ» هي صُفِّيٌّ لا صوفي، كما أن النسبة إلى «الصَّفِ» هي صَفِّيٌّ لا صوفي، وأيضًا فإن النسبة إلى «الصَّفَاءِ» هي صَفَائِيٌّ أو صَفَاوِيٌّ لا صوفي–، فقد رجَّح أكثرهم أنها مشتقة من «الصُّوفِ»[٢]؛ لأنه يصح النسبة إليه معنويًّا ولغويًّا، فيقال في النسبة إليه: صوفي، يقول الكلاباذي عن تصحيح اللغة لهذه النسبة: «وإن جُعِلَ مأخذه من الصوف، استقام اللفظ، وصحت العبارة من حيث اللغة»[٣]، ويقول السهروردي: «وهذا الاختيار يلائم ويناسب من حيث الاشتقاق؛ لأنه يقال: تَصَّوَفَ: إذا لبس الصوف، كما يقال: تَقَمَّصَ: إذا لبس القميص»[٤]، ويقول

(١) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٧، والكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٥– ٩، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٨/١– ٢٦٧، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ٦٩٨/٢، وزروق: قواعد التصوف ص٢٧– ٢٩، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٥/٤، ٦.

(٢) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٠، ٤١، والكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٩، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٥٨/١– ٢٦٢، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ٦٩٨/٢، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٥/٤.

(٣) الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٩.

(٤) السهروردي: عوارف المعارف ٢٦٠/١.

أيضًا: «فيقال: صوفي: نسبة إلى الصُّوفَةِ، كما يقال: كوفي: نسبة إلى الكوفة»[١].

الرأي الثاني: ذهب بعض علماء التصوف إلى أن كلمة «صوفي» غير مشتقة؛ فهي اسم جامد، يعتبرونه لقبًا أو عَلَمًا، وممن ذهب إلى هذا القشيري حيث يقول: «هذه التسمية غلبت على هذه الطائفة، فيقال: رجل صوفي، وللجماعة: الصوفية، ومن يتوصل إلى ذلك يقال له: متصوف، وللجماعة المتصوفة، وليس يشهد لهذا الاسم من حيث العربية قياس ولا اشتقاق، والأظهر فيه أنه كاللقب»[٢]، كما ذهب إلى هذا أيضًا الهجويري حيث يرفض اشتقاق اسم «الصوفي» قائلًا: «واشتقاق هذا الاسم لا يصح على مقتضى اللغة من أي معنى؛ لأن هذا الاسم أعظم من أن يكون له جنس ليشتق منه، وهم يشتقون الشيء من شيء مجانس له، وكل ما هو كائن ضد الصفاء، ولا يشتق الشيء من ضده»[٣].

ونجد ابن خلدون أيضًا في كتابه «شفاء السائل وتهذيب المسائل»، يتفق مع ما ذهب إليه القشيري والهجويري، حيث يرى أن الصوفية «اختصوا بهذا الاسم لقبًا لهم، وَعَلَمًا عليهم، وقد تكلَّف بعضهم فيه الاشتقاق، ولم يساعدهم القياس...، فلم يبقَ إلا أنه وضع لهذه الطائفة عَلَمًا عليهم يتميزون به، ثم تُصُرِّفَ في ذلك اللقب بالاشتقاق منه، فقيل: متصوف، وصوفي، والطريقة: تصوف، وللجماعة: متصوفون،

(١) المصدر السابق ٢٦٢/١.

(٢) القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٨٤.

(٣) أبو الحسن علي بن عثمان الهجويري: كشف المحجوب ٢٣٠/١، دراسة وترجمة وتعليق: د/ إسعاد عبد الهادي قنديل، المجلس الأعلى للثقافة– القاهرة، ٢٠٠٧م.

وصوفية»[١]، لكننا نجد ابن خلدون في كتابه «المقدمة» يتفق مع ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول، فيقول: «والأظهر -إن قيل بالاشتقاق- أنه من الصوف»[٢].

والرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول؛ لأنه قد صح لغة اشتقاق «التصوف» من الأصل «صوف»، ونسبة «الصوفي» إليه، «ولا نعدل من وصفنا بالاشتقاق إلى وصفنا له بالجمود، إلا عند تعذر إرجاعه لأصل من الأصول»[٣]، وقد رجَّح هذا الرأي كثير من العلماء المحدَثين[٤].

وبناءً على ما سبق يتضح أن ابن حجر الهيتمي يتفق مع الرأي الأول، وهو الرأي الراجح في المسألة، ويظهر لنا أن ما ذكره ابن حجر الهيتمي في هذه المسألة مأخوذ بألفاظه تقريبًا من اليافعي[٥].

---

(١) ابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص٥٠، ٥٣.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون ٢/٢٢٥، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: د/ عبد الله يوسف الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ١/٢٩٦، مكتبة الأزهر الحديثة- طنطا، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٤) انظر: د/ أبو العلا عفيفي: التصوف الثورة الروحية في الإسلام ص٣٤، دار الشعب- بيروت، بدون رقم طبع وتاريخ، ود/ عبد الحليم محمود: قضية التصوف المنقذ من الضلال ص٣٤- ٣٦، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ، ود/ عبد الله الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ١/٢٩٦-٢٩٩.

(٥) انظر: اليافعي: نشر المحاسن الغالية ٢/٦٩٨.

ثالثًا: إن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من أن اسم «الصوفي» ظهر في زمن التابعين، موافقًا في ذلك ما ذكره السهروردي، فإن هذا الرأي قد ذهب إليه بعض مشايخ الصوفية كاليافعي[١]، والجامي الذي يقول: «أول من سُمِّيَ بالصوفي أبو هاشم الصوفي، وما سُمِّيَ أحد بهذا الاسم قبله»[٢]، وقد ذكرنا سابقًا أن أبا هاشم الصوفي توفي سنة ١٥٥هـ، فيكون اسم «الصوفي» أُطلق في النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

كما أن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من أن كلمتي «التصوف» و«الصوفي» اشتهرتا قبل المائتين من الهجرة، موافقًا في ذلك ما ذكره القشيري والسهروردي، فإن هذا الرأي هو ما ذهب إليه أكثر مشايخ الصوفية كاليافعي[٣]، وابن خلدون[٤]، والجامي[٥]، وزكريا الأنصاري[٦].

وبهذا يظهر أن ابن حجر الهيتمي قد خالف في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو نصر السراج، حيث يرى أبو نصر السراج أن اسم «الصوفي» ليس من الألفاظ المستحدثة؛ إذ عرفه العرب في الجاهلية قبل ظهور الإسلام، فيقول: «وأما قول القائل: إنه اسم مُحْدَثٌ أحدثه البغداديون، فمحال...، وقد ذُكر في الكتاب الذي جُمع فيه أخبار مكة عن محمد بن إسحاق بن يسار، وعن غيره يذكر فيه حديثًا: أنه قبل الإسلام قد خلت مكة في وقت من

---

(١) انظر: المصدر السابق ٢/٧٠٠.

(٢) نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي: نفحات الأنس من حضرات القدس ص٦٧، طبعة الأزهر الشريف، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٣) انظر: اليافعي: نشر المحاسن الغالية ٢/٧٠٠، ٧٠٢.

(٤) انظر: ابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص٤٤.

(٥) الجامي: نفحات الأنس ص٥٨.

(٦) زكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ١/١٠٥.

الأوقات، حتى كان لا يطوف بالبيت أحد، وكان يجيء من بلد بعيد رجل صوفي، فيطوف بالبيت وينصرف، فإن صح ذلك فإنه يدل على أنه قبل الإسلام كان يُعرف هذا الاسم، وكان يُنسب إليه أهل الفضل والصلاح»[١].

والرأي الراجح في ذلك هو ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من أن التسمية أُطلقت في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وذاعت واشتهرت قبل نهاية هذا القرن[٢]، وأما ما ذهب إليه أبو نصر السراج «فليس فيه ما يقطع بأن اللفظة كانت مستعملة قبل الإسلام، بل الراجح أن ابن إسحاق أطلق لفظة صوفي التي هي عَلَمٌ على الزهاد والعباد والعارفين في عصره، على رجل نَسَكَ نُسُكَ الجاهلية للتشابه في النزعة، وهذا يحدث مع كثير من العلوم التي استحدثت لها مصطلحات خاصة، فإن موضوعاتها تساق وتدرس تحت الأسماء المستحدثة، وكم من النظائر القديمة تذكر بمفاهيم جديدة، وبلغة غير التي استعملت في عصرها، ويؤيدنا في عدم استعمال الكلمة أنه لم يصل إلى علمنا ذكر للفظة صوفي على لسان الشعراء أو الخطباء الجاهليين، ولم يشيروا إليها من قريب أو بعيد، مع العلم بأن ألفاظ النسك والتعبد والتحنث كانت ذائعة ومشهورة»[٣].

ويبدو لنا أن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي في تاريخ ظهور التسمية، يدل على رفضه أن يكون للتصوف الإسلامي أي ارتباط بمصادر خارجة عن البيئة الإسلامية.

---

(١) أبو نصر السراج: اللمع ص٤٢، ٤٣ باختصار.

(٢) انظر: د/ عبد الله الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ٣٠٦/١-٣٠٩.

(٣) المصدر السابق ٣٠٦/١، ٣٠٧.

المبحث الثاني

موقف ابن حجر الهيتمي من التوحيد والشطح عند الصوفية

عقيدة التوحيد من أهم العقائد في الإسلام، وقد كان للصوفية فهم للتوحيد يختلف عن فهم العوام والمتكلمين، لكن صدر عن بعض المنتسبين للتصوف شطحات، أدت إلى اتهامهم من بعض العلماء والفقهاء بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود، وسنبين فيما يلي موقف ابن حجر الهيتمي من هذه المسألة.

أولًا: موقف ابن حجر الهيتمي من معنى التوحيد عند الصوفية

يبين ابن حجر الهيتمي أن أولوية نظرة الصوفية لتوحيد الله –تعالى– تختلف عن أولوية نظرة المتكلمين؛ لأن المتكلمين يتحدثون عن وحدانية الله –تعالى– وإثباتها بالأدلة النقلية والعقلية، والرد على شبه المنكرين لها، وهذا يعني أن أقوالهم عن التوحيد تساق بلسان العلم، أما الصوفية فإنهم يتحدثون عن مرتبة أخرى في التوحيد، ناشئة عن الأحوال والمواجيد التي ترد على قلوبهم من أثر المشاهدة، وعن هذا يقول ابن حجر الهيتمي: «توحيد الله – تعالى– باللسان العلمي المقرر في كتب أئمة الكلام، القول فيه مشهور عند من مارس ذلك الفن، واطلع على دقائقه، وأحاط بما فيه من العويصات والشبه، والإيرادات وأجوبتها؛ ومن ثَمَّ كان هذا العلم في الحقيقة أشرف العلوم وأفضلها؛ إذ معرفة الله –تعالى–، والنظر المؤدي إليها، هما أول الواجبات العينية، وأساس جميع الفروض وغيرها، وسائر أصول الشريعة وفروعها، وأما التوحيد بالأحوال الشهودية، والمواجيد العرفانية، فهو حال أئمة التصوف الذين أتحفهم الله بما لم يُتْحِفْ به أحدًا سواهم؛ لأن أهل ذلك

العلم ليس لهم من الحضور مع الحق وآثار شهود صفاته وحقائق تجلياته، في جميع أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم، ما لأئمة الصوفية الغارقين في بحار شهود التوحيد، الواقفين مع الله -تعالى- على قدم الصدق والتجريد، والمتخلين عما سواه على غاية الكمال والتفريد، فتوحيدهم هو الذي عليه الْمُعَوَّلُ، وحالهم هو الحال الأكمل الذي ليس لهم عنه مُحَوِّلٌ، بل هم دائمًا في ظله الظليل لا براح لهم عن الحضرة الشهودية»[1].

ويرى ابن حجر الهيتمي أن محققي الصوفية شرحوا توحيدهم الذي اختصوا به بعبارات مختلفة، هي في الحقيقة مؤتلفة، ويذكر نصًّا طويلًا يلخص فيه كلام الإمام القشيري في معنى التوحيد عند الصوفية؛ لأنه يرى أنه من أحسنها، فيقول: «توحيد العبد لربه على مراتب: توحيد له بالقول والوصف بأن يُخْبِرَ عن وحدانيته، وتوحيد له بالعلم وهو أن يَعْلَمَهُ بالبرهان على وحدانيته، وتوحيد له بالمعرفة وهو أن يعرفه بالبيان كما علمه بالبرهان، والبيان أجلى من البرهان، ففي حال معرفته بالبيان لا يفتقر إلى نظره ولا إلى تذكر نظره، وليس بضروري علمه ولكنه كالضروري في أنه أقوى حالًا مما كان، وقد تُسمى هذه الحالة الإلهام، وإنما يصح ذلك إذا ترقى إلى هذه الصفة عن العلم البرهاني بقوة الحال، ثم توحيد من حيث الحال يشهده واحدًا، وحال الشهود ليس له الرؤية، ولكنه كالرؤية كما قال -ﷺ-: (اعْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ)[2]، وهذه هي حالة المشاهدة التي أشار إليها القوم بتوالي التجلي على قلبه، فصار كالعيان في حاله.

---

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٢.

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، كتاب الرقاق، ٣٨٩/١٠، برقم: ١١٨٠٣، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم =

ومن أهل التوحيد من يشهد له الحادثات بجملتها بالله –تعالى– بظهورها، فيشهدها به –سبحانه– تجري عليها أحكامه، وتظهر فيها أفعاله، ومن أهل التوحيد من يوحِّد من حيث التنزيه، فهؤلاء قالوا: الحق وراء ما أدركه الخلق بأفواههم، وأحاطوا به بعلومهم، وأشرفوا عليه بمعارفهم، قالوا: وكل من كوشف بشيء فعلى قدر قوته وضعفه.

قالوا: والقوم الذين كوشفوا بالحقيقة، أو شاهدوا الحق واحتفظوا بشواهدهم عن شهود الحق، أو استمسكوا في عين الجمع، أو ليس يشهدون إلا الحق، أو ليس يخشون إلا الحق، أو هم محو[١] في حق الحق، أو مصطلمون[٢] فيه بسلطان الحقيقة، أو تجلى لهم الحق بجلال الحق، وغير هذا إلى آخر ما عبَّر عنه مُعَبِّرٌ، أو أخبر عنه مُخْبِرٌ، أو أشار إليه مُشِيرٌ ،

=

شلبي، مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، وأحمد في مسنده، ٢٩٧/١٠، برقم: ٦١٥٦، وقال الشيخ/ شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦– ١٤٢١هـ/ ١٩٩٦– ٢٠٠١م. وأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت وآداب اللسان، من حديث معاذ بن جبل –رضي الله عنه–، ص١٩٦، دراسة وتحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. وقال المنذري في الترغيب والترهيب ٣٤١/٣: «إسناده جيد».

(١) وردت في النسخة المطبوعة [محوًا]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) الاصطلام في الاصطلاح الصوفي يراد به: نعت غَلَبَةٍ تَرِد على العقول فيستلبها بقوة سلطانه وقهره. [انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٥٠]، وقيل: هو أن يفنى المحب عن جميع المحسوسات لإفراط الْغَيْبَةِ. [انظر: د/ رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ص٦٧، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م].

أو أدركه فهم، أو انتهى إليه علم، أو حصره بالتفصيل ذكر، فهم شواهد الحق، وهو حق من الحق، ولكنه ليس بحقيقة الحق، فإن الحق منزه عن الإدراك والإحاطة والإشراف[1]، قالوا: وكل ما يدل على خلق أو جارٍ على الخلق فذاك مما يليق بالخلق، والحق مقدس عن جميع ذلك»[2].

ويتبين من هذا النص الذي يبين فيه ابن حجر الهيتمي معنى التوحيد عند الصوفية، وَيُفرِّقُ فيه بين توحيدهم وتوحيد غيرهم، أن أعلى مراتب التوحيد عند الصوفية، هو التوحيد من حيث حال المشاهدة، وهو حال يستغرق فيها العبد في كمال الله وجلاله وتنزيهه، فيغلب على القلب رؤية الحق، فيغفل ويفنى عن الخلق، بل عن نفسه، ويبقى بالحق ينشغل به لا بغيره.

وقد وضح ابن حجر الهيتمي هذه المرتبة العليا من التوحيد عند الصوفية في نص آخر يقول فيه: «من اجتهد بالتقرب إلى الله –تعالى– بالفرائض ثم بالنوافل، قرَّبه الله –تعالى– إليه ورقَّاه من درجة الإيمان إلى درجة الإحسان، فيصير يعبد الله –تعالى– على الحضور والشوق إليه، حتى يصير ما في قلبه من المعرفة مشاهدًا له بعين البصيرة فكأنه يراه، فحينئذ يمتلئ قلبه بمعرفته ومحبته وعظمته ومهابته وإجلاله والأنس به، ثم لا تزال محبته تتزايد حتى لا يبقى في قلبه غيرها، فلا تستطيع جوارحه أن تعبث إلا

(١) وردت في النسخة المطبوعة [والإشراق]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٣، وانظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٨٢، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥– ٢٥٩، ٦١٨– ٦٢٤، ولطائف الإشارات ٤٨٨/١، ٥٩١، ٦٤٥/٢، ٨٧/٣، ١٤١، ٧٨٧، قدم له وحققه وعلق عليه: د/ إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

بموافقة ما في قلبه...، وعند امتلاء القلب بمعرفته -تعالى- ينمحي منه كل ما سواه، فلا ينطق إلا بذكره، ولا يتحرك إلا بأمره، فإن نطق نطق بالله، وإن سمع سمع به، وإن نظر نظر به، وإن بطش بطش به...، وهذا هو التوحيد الأكمل؛ إذ مَنْ تحقق به لم يبقَ فيه محبة لغير الله -تعالى- بوجه»(١).

ثانيًا: موقف ابن حجر الهيتمي من اتهام الصوفية بالحلول والاتحاد

يبين ابن حجر الهيتمي أن النص الذي ذكره لحاصل كلام القشيري في معنى توحيد الصوفية، يدل على كمال تنزيههم لله -ﷻ-، وأنهم بريئون من القول بالحلول والاتحاد، فإن هذا النص «لا سيما آخره أوضح عاضد وأقوى شاهد على حقيقة توحيد القوم السالمين من المحذور واللوم، وعلى أنه الغاية القصوى في التوحيد، والحقيقة العليا في المعرفة والتنزيه والتمجيد، فشرفهم بذلك، وإياك أن تقع في ورطة الاعتراض عليهم، فتتسابق أسهم القواطع إليك، فإنهم بُرَآءُ من ذلك منزهون عنه؛ إذ هم أكمل الخلق عقلًا ومعرفة، فكيف يتوهمون ما هو بديهي البطلان؟!»(٢).

---

(١) انظر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: الفتح المبين بشرح الأربعين ص٦٠٢، ٦٠٣ باختصار، عُنِيَ به: أحمد جاسم محمد المحمد، وقصي محمد نورس الحلاق، وأبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٣، وانظر له: الفتح المبين بشرح الأربعين ص٦٠٢.

وقد ذكر ابن حجر الهيتمي أدلة عقلية على بطلان وامتناع الحلول والاتحاد على ذات الله –تعالى– وصفاته[١]، وبين أن القول بالحلول والاتحاد «ضلال وكفر إجماعًا»[٢].

ويبين ابن حجر الهيتمي أن مَنْ لا معرفة له باصطلاحات الصوفية، يظن من بعض عباراتهم أنهم يقولون بالحلول والاتحاد، وهو فهم باطل عليهم[٣]، بل إن ما صدر عنهم مما يُوهِمُ الحلول والاتحاد كان عند استغراقهم في التوحيد، ووصولهم إلى مرحلة الفناء عن شهود ما سوى الله –تعالى–، وهذا ليس من الحلول والاتحاد في شيء كما بين التفتازاني[٤]، يقول ابن حجر الهيتمي: «ما وقع في كلمات بعض المتقدمين والمتأخرين من أئمة الصوفية مما يُوهِمُ حلولًا واتحادًا، ليس مرادهم ذلك بالنسبة لأحوالهم واصطلاحهم؛ ومن ثَمَّ قال العلامة المحقق زمام المتأخرين في العلوم الحكمية والنقلية السعد التفتازاني: إن السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله –تعالى–، –أي: إلى مرتبة من قربه وشهوده– وفي الله –تعالى–، –أي: وفي بلوغ رضاه وما يؤمله من حضرته العلية– يستغرق في بحار التوحيد

(١) انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٣، ٣٣٤، والفتح المبين بشرح الأربعين ص١٨٥.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتح المبين بشرح الأربعين ص٦٠٢، وانظر له: الفتاوى الحديثية ص١١١، ١١٢، ٢٩٠.

(٣) انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتح المبين بشرح الأربعين ص٦٠٢.

(٤) انظر: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: شرح المقاصد ٥٩/٤، ٦٠، تحقيق وتعليق: د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب– بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

والعرفان، بحيث تضمحل -أي: باعتبار الشهود لا الحقيقة- ذاته في ذاته، وصفاته في صفاته، ويغيب عن كل ما سواه، ولا يرى في الوجود إلا الله -تعالى-، قال: وهذا الذي يُسَمُّونَهُ الفناء في التوحيد، وإليه يشير الحديث الإلهي: (وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا)[١] الحديث، وحينئذ ربما يصدر عن الولي عبارات تُشعر بالحلول أو الاتحاد؛ لقصور العبارة عن بيان تلك الحال، وبُعد الكشف عنها بالمثال، قال: ونحن على ساحل التمني، نغترف من بحر التوحيد بقدر الإمكان، ونعترف أن طريق الفناء فيه العيان دون البرهان.

قال: وهنا مذهب ثانٍ يُوهِمُ ذلك وليس منه أيضًا، وهو أن الواجب هو الوجود المطلق، وهو واحد[٢] لا كثرة فيه أصلًا، وإنما الكثرة في الإضافة والتعينات التي هي بمنزلة الخيال والسراب؛ إذ الكل في الحقيقة واحد يتكرر على مظاهر لا بطريق المخالطة، ويتكثر في البواطن لا بطريق الانقسام، فلا حلول هنا ولا اتحاد؛ لعدم الاثنينية والغيرية»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، كتاب الرقاق، باب التواضع، ١٩٢/٤، برقم: ٦٥٠٢، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٢) وردت في النسخة المطبوعة [وحده]، ولعل الصواب ما أثبت، وهو الموافق لما عند التفتازاني في شرح المقاصد ٦٠/٤.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٤، وانظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٥٩/٤، ٦٠.

وبعد أن انتهى ابن حجر الهيتمي من ذكر كلام التفتازاني، يقول: «وبه يُعلم أن ما يقع من كلمات القوم لا سيما ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما –رحمهم الله تعالى ونفع بهم– في حضرات التوحيد، مُنَزَّلٌ على ما ذكره السعد –رحمه الله–»[1]، أي: أنه مُنَزَّلٌ على المذهب الأول في كلام التفتازاني من الاستغراق في بحار التوحيد والعرفان، والوصول إلى التوحيد من حيث حال المشاهدة، أو ما يُسَمِّيهِ الصوفية بالفناء في التوحيد، لا أنه مُنَزَّلٌ على المذهب الثاني؛ لأن المذهب الثاني في القول بالوحدة المطلقة، وهو وإن كان غير الحلول والاتحاد إلا أنه مذهب باطل، وقد بين التفتازاني ذلك حيث قال بعد نهاية النص الذي نقله ابن حجر الهيتمي عنه: «وكلامهم في ذلك طويل خارج عن طريق العقل والشرع[2]، وقد أشرنا في بحث الوجود إلى بطلانه، ولكن ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[3]»[4].

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٤.

(٢) وردت في النسخة المطبوعة [والشرح]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) سورة الرعد: الآية ٣٣، وسورة الزمر: الآيتان ٢٣، ٣٦، وسورة غافر: الآية ٣٣.

(٤) التفتازاني: شرح المقاصد ٤/٦٠.

ثالثًا: موقف ابن حجر الهيتمي من شطحات الصوفية

حُكي عن أبي يزيد البسطامي وَنُسِبَ إليه أقوال فيها شَطْحٌ[١][٢]، كما صدرت شطحات عن بعض الصوفية كالحلاج[٣]، وابن الفارض[٤]، وابن عربي[٥]، وهذه الشطحات يُوهِمُ ظاهرها القول بالحلول والاتحاد ووحدة

(١) الشَّطْحُ في الاصطلاح الصوفي يراد به: كلام يترجمه اللسان عن وَجْدٍ يفيض عن معدنه مقرون بالدعوى، إلا أن يكون صاحبه مستلبًا ومحفوظًا. [انظر: الطوسي: اللمع ص٤٢٢]، وقيل: هو عبارة مستغرَبة في وصف وَجْدٍ فاض بقوته، وهاج بشدة غليانه وغلبته. [انظر: الطوسي: اللمع ص٤٥٣].

(٢) انظر: السهلجي: النور من كلمات أبي طيفور ص٦٥، ٦٨، ٧٨، ١٠٨، ١١١، ١٢٢، ١٣١، ١٤٧، تحقيق: د/ عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب: شطحات الصوفية- الجزء الأول- أبو يزيد البسطامي، تأليف: د/ عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، ١٩٤٩م.

(٣) انظر: الحسين بن منصور الحلاج: ديوان الحلاج ص١٤٨، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، وضع حواشيه وعلق عليه: محمد باسل عيون السود، بدون دار طبع ورقم طبع وتاريخ.

(٤) انظر: شرف الدين عمر بن علي بن الفارض: ديوان ابن الفارض ٤١- ٤٣، ٨٠، ٨١، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(٥) انظر: محيي الدين محمد بن علي بن عربي: الفتوحات المكية ٣٣٦/٦، تحقيق: عبد العزيز سلطان المنصوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ٢٠١٣م، وفصوص الحكم والتعليقات عليه ٧٩/١، ١١١، ١٩٢، تحقيق: د/ أبو العلا عفيفي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

الوجود، وقد اختلف العلماء فيها بين مُخَطِّئٍ وَمُكَفِّرٍ لأصحابها[1]، وبين مُتَأَوِّلٍ لها، وحامل لها على محامل حسنة[2].

(١) انظر: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٢٥٢/٢٣، ٢٥٣، ١٠٩/٤٦- ١١١، ٣٧٤- ٣٨١، ٢٨٤/٤٩- ٢٨٧، تحقيق: د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨- ١٤٢١هـ/ ١٩٨٨- ٢٠٠٠م، وشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بابن المقري: روض الطالب ونهاية مطلب الراغب ٦٠٨/٢، ٦٠٩، تحقيق وتعليق: خلف مفضي المطلق، دار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، وعلاء الدين محمد بن محمد البخاري: فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين ٢٢/٢- ٢٩، ١٩٥، ١٩٦، دراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم العوضي، رسالة ماجستير، بكلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، سنة ١٤١٤هـ، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي ص٢٢، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٤، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد ص٢١٣، ٢١٤، ٢٥١، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(٢) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٧٢، وأبو حامد محمد بن محمد الغزالي: إحياء علوم الدين ١٣٥/١، ١٣٦، تشرفت بخدمته والعناية به: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، والرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل ص٢٨٣، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد العزيز عبد الحق حلمي، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، والسهروردي: عوارف المعارف ٣٠٠/١، ٣٠١، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ٤٩٦/٢- ٥٣٢.

وقد سُئل ابن حجر الهيتمي: «ما الذي يجاب به عما وقع من شطحات الأولياء، كقول أبي يزيد: (سبحاني)[١]، (ما في الْجُبَّةِ غير الله)[٢]، وقول الحلاج: (أنا الحق)[٣]، ونحو ذلك؟»[٤].

فأجاب ابن حجر الهيتمي عن هذا السؤال بأن للأئمة العلماء العارفين الحكماء أجوبة مسكتة، وتحقيقات مبهتة، عما صدر من شطحات الأولياء، وأنهم يحملونها على أحسن المحامل وأقومها، وذكر أن لهم سبعة مسالك يجاب بها عن شطحات الأولياء، نذكرها باختصار فيما يلي:

أحد تلك المسالك: أن تلك الكلمات حكاية عن حضرة الحق، ونطق عما يليق وما شاهدوه من أنوارها، وغلبة التجوز في نحو ذلك من مقامات المحبة والعبودية والقرب، يبسط لهم العذر، ويرفع عنهم الإصر.

---

(١) انظر: السهلجي: النور من كلمات أبي طيفور ص٦٨، ٧٨، ١١١، ١٤٧، وأبو نصر السراج: اللمع ص٤٧٢، والغزالي: إحياء علوم الدين ١/١٣٥، والسهروردي: عوارف المعارف ١/٣٠٠.

(٢) ورد نسبة هذا القول لأبي يزيد البسطامي. انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام ٢٠/١١٢. كما ورد نسبة هذا القول للحلاج. انظر: الغزالي: الرد الجميل ص٢٨٣، وابن عربي: الفتوحات المكية ٥/٥٩٥.

(٣) انظر: الحلاج: ديوان الحلاج ص١٤٨، وتاج الدين علي بن أنجب بن الساعي: أخبار الحلاج ص٩٣، حقق أصوله وعلق عليه: موفق فوزي الجبر، دار الطليعة الجديدة- دمشق- سوريا، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

(٤) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣١٣.

ثانيها: أن ذلك وقع منهم في حال الْغَيْبَةِ[1] وَالسُّكْرِ[2]، الناشئين عن الفناء في المحبة والشهود لموارد الأحوال المزعجة للقلب، الآخذة له من صحو وتمييزه، وكل سكر نشأ عن سبب جائز، فصاحبه غير مكلف.

ثالثها: أنهم قد يؤمرون تعريفًا لجاهل، أو شكرًا وتحدثًا بنعمة الله.

رابعها: أن الشطح قد يكون فيه نفع للخلق، وقد عرفوا ذلك بإلهام أو كشف خطاب أو نحوها من وجوه التعريفات.

خامسها: ظهور المراد من اللفظ وإن أشكل ظاهره.

سادسها: الإشارة إلى الخلافة عن الحق بالإذن له في التصرف في الكون.

---

(١) الْغَيْبَةُ في الاصطلاح الصوفي يراد بها: غَيْبَةُ القلب عن مشاهدة الخلق بحضوره ومشاهدته للحق بلا تغيير ظاهر العبد. [انظر: الطوسي: اللمع ص٤١٦]، وقيل: هو غَيْبَةُ القلب عن علم ما يجري من أحكام الخلق؛ لشغل الحس بما ورد عليه من جناب الحق، حتى أنه قد يغيب عن إحساسه بنفسه فضلًا عن غيره. [انظر: كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الكاشاني: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام ١٨١/٢، تحقيق ودراسة: سعيد عبد الفتاح، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م].

(٢) السُّكْرُ في الاصطلاح الصوفي يراد به: غَيْبَةٌ بوارد قوي، والسكر لا يكون إلا لأصحاب المواجيد وأهل المحبة، فإذا كوشف العبد بنعت الجمال حصل السكر، وطرب الروح، وهام القلب، وسقط التمييز بين ما يؤلمه وما يلذه؛ لأن التجليات الجمالية، وشهود الصفات الكمالية، إذا استولت على العبد بحيث لا يشهد سوى الحق، فتصير الأشياء بالنسبة إليه شيئًا واحدًا، فحينئذ لا يميز بين الأشياء لغلبة رؤية ما للحق عليه. انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٢٦٠، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ١٠٦/٢، ١٠٧.

سابعها: قصد التخريب، وهو ما يقع للملامتية، وهم قوم طابت نفوسهم مع الله، فلم يودوا أن أحدًا يطلع على أعمالهم غيره، فإذا رأى أحد منهم أن أحدًا اعتقد فيه خَرَّبَ، أي: ارتكب ما يُذَمُّ به ظاهره من فعل وقول[١].

كما سُئل ابن حجر الهيتمي: «ما معنى قول الحلاج: (أنا الحق)، وقول أبي يزيد: (سبحاني سبحاني)؟»[٢].

وقد أجاب ابن حجر الهيتمي عن هذا السؤال بالتفرقة بين الحال الذي صدرت فيه هذه الأقوال، فإن صدرت في حال الصحو[٣] فإنها تكون عند استغراقهم في توحيد الله –تعالى–، وغلبة شهود الحق –تعالى– عليهم، وما يتحدثون به حينئذ مما يُشعر بالاتحاد فإنه على سبيل الإيهام بمعنى اتحاد الشهود، لا الاتحاد الحقيقي الباطل الذي يكفر قائله، وإن صدرت في حال الْغَيْبَةِ فلا حكم لها؛ إذ لا يعتد بأقوال من غاب عقله.

وحول هذا يقول ابن حجر الهيتمي: «للعارفين –رضي الله عنهم ونفعنا بعلومهم وأسرارهم ولحظاتهم– أوقات يغلب عليهم فيها شهود الحق –تعالى– بعين العلم والبصيرة، فإذا تم لهم ذلك الشهود ذُهلوا حتى عن نفوسهم، ولم يبقَ لهم شعور بغير الحق –تعالى–، فحينئذ يتكلمون على لسان ذلك القرب الأقدس الذي مُنِحُوهُ المشار إليه بقوله تعالى: (فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ صِرْتُ سَمْعَهُ،

(١) انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣١٣– ٣١٧.

(٢) المصدر السابق ص٣٠٠.

(٣) الصحو في الاصطلاح الصوفي يراد به: رجوع إلى الإحساس بعد غَيْبَةٍ حصلت عن وارد قوي. انظر: الكاشاني: لطائف الإعلام ٥٥/٢.

وَعَيْنَهُ، وَيَدَهُ، وَرِجْلَهُ)[1] الحديث، ويُثبتون لأنفسهم بطريق الإيهام لا بطريق الحقيقة ما أثبته الحق لنفسه، لا بمعنى الاتحاد الذي هو عين الكفر والإلحاد، وحاشاهم الله عنه، بل بمعنى اتحاد الشهود الذي صير الحكم ليس إلا لذات الحق –تعالى وتقدس–، فقوله: (أنا الحق) أو (سبحاني)، معناه: قد تجلى عليَّ الحق بشهوده حتى صرت كأني هو، هذا كله إن صدر عنهم ذلك في حال الصحو، وأما إذا صدر عنهم ذلك في حال الْغَيْبَةِ فهو من الشطحات التي لا حكم لها؛ إذ لا يحكم إلا على ما تلفظ به صاحبه في حال الصحو والاختيار، وأما ما تلفظ به في حيز الصحو وَالْغَيْبَةِ فلا يدار عليه حكم ألبتة، ومن ذلك أيضًا قول أبي يزيد: (ما في الجبة غير الله)، فإن كان في حال الصحو كان معناه مثل ما مَرَّ أولًا؛ وإلا فلا معنى له فلا يدار عليه حكم»[2].

(١) سبق تخريجه.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٠٠.

رابعًا: موقف ابن حجر الهيتمي من تكفير ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما

ذهب بعض العلماء والفقهاء كالذهبي(١)، وشرف الدين بن المقري(٢)، وعلاء الدين البخاري(٣)، وبرهان الدين البقاعي(٤)، إلى تكفير ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما؛ لأنهم فهموا من ظاهر كلامهم القول بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود، لكن ابن حجر الهيتمي رفض تكفيرهم، وقد ذكرنا سابقًا أنه ذهب إلى أن ما وقع من كلماتهم في حضرات التوحيد، فإنه مُنَزَّلٌ على ما ذكره التفتازاني من الاستغراق في بحر التوحيد والعرفان، والفناء في التوحيد.

وحينما سُئل ابن حجر الهيتمي عن رأيه في «ابن عربي وابن الفارض وطائفتهما هل هم محقون أم مبطلون؟»(٥)، فإنه أثنى عليهم، وبين ما يعتقده فيهم قائلًا: «ملخص ما نعتقده في ابن عربي وابن الفارض وتابعيهما بحق الجارين على طريقتهما من غاية إتقان علوم المعاملات والمكاشفات، ومن غاية الزهد والورع والتجرد والانقطاع إلى الله في الخلوات، والدأب على العبادات، ونسيان الخلق جملة واحدة، ومعاملة الحق ومراقبته في كل نَفَسٍ،

(١) انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام ١٠٩/٤٦- ١١١، ٣٧٦- ٣٨٠، ٢٨٤/٤٩- ٢٨٧.
(٢) انظر: ابن المقري: روض الطالب ونهاية مطلب الراغب ٦٠٨/٢، ٦٠٩.
(٣) انظر: علاء الدين البخاري: فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين ٢٢/٢- ٢٩، ١٩٥، ١٩٦.
(٤) انظر: البقاعي: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي ص٢٢، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٤، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد ص٢١٣، ٢١٤، ٢٥١.
(٥) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٥٠.

كما تواتر كل ذلك عن هذين الرجلين العظيمين، أنهم طائفة أخيار أولياء أبرار، بل مقربون»[١].

كما سُئل ابن حجر الهيتمي عن ابن عربي هذا السؤال: «ما تقولون في ابن عربي هل هو على طريقة الهدى أم نهج الردى؟ وهل صح تكفيره أو لا؟ وهل قال أحد إنه على الصواب أو لا؟»[٢]، وقد أجاب ابن حجر الهيتمي عن هذا السؤال بعدم تكفير ابن عربي، والاعتراف له بالعلم والورع، وأنه من أئمة السلوك والمعارف، فقال: «الشيخ محيي الدين بن عربي – رحمه الله ورضي عنه– إمام جمع بين العلم والعمل، كما اتفق على ذلك من يعتد به، كيف وقد ذكر بعض المنكرين[٣] في ترجمته أنه كان وصل لمرتبة الاجتهاد، وحينئذ فإسلامه متيقن، وكذلك علمه وعمله، وزهادته وورعه، ووصوله في الاجتهاد في العبادة إلى ما لم يصل إليه أكابر أهل الطريق، وإذا تقرر أن هذا كله معلوم من حاله، فالأصل بقاؤه عليه إلى أن مات، فلا يجوز الإقدام على تنقيصه بمجرد التهور والتخيلات التي لا مستند لها يعتد به، بل يستصحب ما عُلم من إسلامه ومعارفه وعلومه، هذا ما يتعلق بذلك، أما الكتب المنسوبة له فالحق أنه وقع فيها ما يُنْكَرُ ظاهره، والمحققون من مشايخنا وَمَنْ قبلهم على تأويل تلك المشكلات بأنها جارية على اصطلاح القوم، وليس المراد منها ظواهرها»[٤].

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة، وانظر: نفس المصدر ص٥١– ٥٣، ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ص٣٣٥.

(٣) يقصد ابن حجر الهيتمي ببعض المنكرين الذهبي. انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٥٢، والذهبي: تاريخ الإسلام ٣٨١/٤٦.

(٤) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٥.

وقد بين ابن حجر الهيتمي أن كلام الصوفية جارٍ على اصطلاحهم، وأنه لا يُكَفَّرُ بشطح «ولي حال غيبته، أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم؛ إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهله، فلا يُعترض عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم»(١)، ويؤكد ابن حجر الهيتمي على عدم تكفير من صدرت عنه شطحات من الصوفية، ويبين أنه رجَّح «عدم الإنكار عليهم؛ لأن عباراتهم حقيقة فيما اصطلحوا فيه، فلا يجوز الإنكار عليهم إلا بعد معرفة مدلول كلامهم، ثم معرفة اصطلاحهم، ثم يُطَبَّقُ ذلك الاصطلاح على ذلك المدلول، ويُنظر هل يطابقه أم لا؟»(٢)، وقد حذَّر ابن حجر الهيتمي كثيرًا من الإنكار على أولياء الله -تعالى-، ومن الانتقاد على السادة الصوفية، مبينًا أن المنكرين عليهم جاهلون باصطلاحاتهم، ولا يحيطون بها علمًا؛ ومن ثَمَّ اتهموهم بما هم بريئون منه، ووقعوا في تكفيرهم(٣).

تعقيب:

إذا نظرنا في موقف ابن حجر الهيتمي من التوحيد عند الصوفية، وما صدر عن بعضهم من شطحات، فإننا نلاحظ ما يلي:

أولًا: إن ما ذكره ابن حجر الهيتمي عن التفرقة بين التوحيد عند المتكلمين والصوفية، نجد الإشارة إليه عند أبي نصر السراج في قوله عن

(١) ابن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٧٣/٩، ١٧٤.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٥٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٥٢- ٥٥، ٨١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٣، ٣٣١- ٣٣٣، ٣٣٥.

توحيد الصوفية: «ولهم في حقيقة التوحيد لسان آخر، وهو لسان الواجدين، وإشارتهم في ذلك تبعد عن الفهم»[١]، كما نجده عند القشيري في قوله: «ومعنى كونه –سبحانه– واحدًا على لسان العلم: قيل...»[٢]، ثم أخذ يسرد الأقوال في معنى التوحيد بلسان العلم، وبعد ذلك تحدث عن التوحيد عند الصوفية مبينًا أن عبارات الشيوخ اختلفت في معناه، ونجد هذا أيضًا عند الهجويري، حيث قال: «التوحيد: هو الحكم على وحدانية شيء، ولا يمكن الحكم إلا بالعلم؛ ولذا فقد حكم أهل السنة على وحدانية الله بالتحقيق...»[٣]، ثم لما أراد أن يُعَبِّرَ عن التوحيد عند الصوفية الخاص بإشارة الحال، قال: «وأعود الآن إلى الرموز التي قالها المشايخ في التوحيد»[٤].

فالتوحيد بلسان العلم «يرتبط بالعلم وأصوله، وبالعقل واستدلاله»[٥]، وقد ذكر الغزالي أن المتكلمين يُسَمُّونَ العلماء بالتوحيد[٦]، أما التوحيد عند الصوفية فيرتبط بالجانب الشعوري، وبإشارة الحال، أي: «الإشارة المعبرة عن حال من أحوال القرب مع الله»[٧]، وقد بين زكريا الأنصاري الفرق بين توحيد الكافة وتوحيد العلماء وتوحيد الصوفية، فقال: «التوحيد: هو الحكم

(١) أبو نصر السراج: اللمع ص٥١، وانظر: نفس المصدر ص٤٩.

(٢) القشيري: الرسالة القشيرية ص٦١٨.

(٣) الهجويري: كشف المحجوب ٥٢٠/٢، وانظر: نفس المصدر ٥١٩/٢.

(٤) المصدر السابق ٥٢١/٢، وانظر: د/ عبد الله الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ١٣٣/٤.

(٥) د/ عبد الله الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ١٤٠/٤.

(٦) انظر: الغزالي: إحياء علوم الدين ١٢٥/١.

(٧) د/ عبد الله الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ١٣٤/٤.

بأن الشيء واحد، والعلم بأن الشيء واحد أيضًا توحيد، وغلبة رؤية الحق على القلب توحيد أيضًا، فمن اعتقد أو علم بالدليل أنه -تعالى- واحد أو غلب على قلبه رؤية الحق حتى غفل عن الخلق، فهو موحِّد، فمن حصل له التوحيد الأول فهو مؤمن، ومن حصل له الثاني فهو عالم، ومن حصل له الثالث فهو عارف بالله، فالأول: توحيد الكافة، والثاني: توحيد العلماء، والثالث: توحيد الصوفية»[١].

والصوفية يطلقون على التوحيد عندهم اسم «توحيد الخاصة»[٢]، وبعض العلماء المحدَثين يطلقون عليه «توحيد الشهود»[٣]، أو «التوحيد الوجداني»[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن النص الذي ذكره ابن حجر الهيتمي في معنى التوحيد عند الصوفية، مبينًا أن القشيري قد قاله، ليس موجودًا بنفس الصيغة في كتب القشيري، وإنما هو من صياغة ابن حجر الهيتمي، والتعبير بأسلوبه لما فهمه من كتب القشيري[٥]، ومما يؤيد هذا أن ابن حجر الهيتمي

---

(١) زكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٤/٧٠.

(٢) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٩، ٥١، ٤٢٤، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٦٢٠، ٦٢٣.

(٣) انظر: د/ أبو العلا عفيفي: التصوف الثورة الروحية في الإسلام ص١٥٦.

(٤) انظر: د/ عبد الله الشاذلي: التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة ٤/١٣٧، ١٤٠.

(٥) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٨٢، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥- ٢٥٩، ٦١٨- ٦٢٤، ولطائف الإشارات ١/٤٨٨، ٥٩١، ٢/٦٤٥، ٣/٨٧، ١٤١، ٧٨٧.

قال بعد ذكره لهذه النص: «انتهى حاصل كلام القشيري»[(١)]، ونجد الغزالي[(٢)] أيضًا قد تكلم عن مراتب التوحيد على نحوٍ يقرب مما عبَّر عنه ابن حجر الهيتمي.

ثانيًا: إن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من أن الصوفية بريئون من القول بالحلول والاتحاد، وأنهم ينزهون الله -ﷻ- عن هذه العقيدة الباطلة، يتفق مع ما ذكره مشايخ الصوفية، والنصوص الدالة على نفيهم الحلول[(٣)] والاتحاد[(٤)] عن الله -تعالى- كثيرة جدًّا، نذكر منها قول الطوسي في نفي الحلول عن الله -تعالى-: «والذي غلط في الحلول، غلط لأنه لم يحسن أن

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٣٣.

(٢) انظر: الغزالي: إحياء علوم الدين ٢٠٢/٨- ٢٠٩، ٢٥٦/٩، ٢٥٧.

(٣) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٥٤١، ٥٤٢، ٥٥٢، والكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص١٣، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٨٧، ٦٢١، والهجويري: كشف المحجوب ٤١١/٢، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٢٠- ٥٢٢، ٥٢٥، والغزالي: إحياء علوم الدين ٣٣٢/١، ٣٣٣، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص٣١٢، ٣١٣، تشرفت بخدمته والعناية به: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، والسهروردي: عوارف المعارف ٣٠٠/١- ٣٠٢، ٢٣/٢، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية ص٨٤- ٨٦، تحقيق وتخريج وتعليق: د/ عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

(٤) انظر: الهجويري: كشف المحجوب ٤١١/٢، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٢٠- ٥٢٢، والغزالي: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص٣٠٦، ٣٠٧، والسيوطي: تأييد الحقيقة العلية ص٨٠- ٨٣، ٨٦.

يميز بين أوصاف الحق وبين أوصاف الخلق؛ لأن الله -تعالى- لا يحل في القلوب، وإنما يحل في القلوب الإيمان به، والتصديق له، والتوحيد، والمعرفة، وهذه أوصاف مصنوعاته من جهة صنع الله بهم، لا هو بذاته أو بصفاته يحل فيهم، تعالى الله -ﷻ- عن ذلك علوًّا كبيرًا»[١]، ومن هذه النصوص أيضًا ما قاله الهجويري في نفي الحلول والاتحاد عن الله -تعالى-: «ومحال أن يكون للمحدث امتزاج بالقديم، أو اتحاد أو حلول، أو يصير المحدث مكان القديم، أو يكون القديم حادثًا؛ لأن كل ما يتصل بشيء يكون مثله، والوصل والفصل لا يجوز إلا على المحدثات؛ لأنها من جنس بعضها البعض، تعالى الله عن ذلك»[٢].

ولم يكن نفي الحلول والاتحاد عن الله -تعالى- عند الصوفية خاصًّا بمن لم يُتَّهَمْ بالقول بهما، بل نجد من اتُّهِمَ منهم بالقول بالحلول والاتحاد ينفيهما أيضًا عن الله -تعالى-، ومن ذلك ما حُكي عن أبي يزيد البسطامي «أنه سمع رجلًا يقول: الله أكبر، فقال: ما معنى الله أكبر؟ فقال الرجل: أكبر من كل شيء، فقال له: ويحك! حَدَّدْتَهُ؛ أَوَ كان معه شيء فيكون أكبر منه؟! فقال الرجل: ما معنى الله أكبر؟ فقال أبو يزيد: أكبر من أن يقاس بالناس، أو يدخل تحت القياس، أو تدركه الحواس»[٣]، ففي هذا النص يثبت أبو يزيد البسطامي لله -تعالى- صفة المخالفة للحوادث، والتي منها أنه لا يحل في شيء، ولا يتحد بشيء.

---

(١) أبو نصر السراج: اللمع ص٥٤٢.

(٢) الهجويري: كشف المحجوب ٢/٥٠٥.

(٣) السهلجي: النور من كلمات أبي طيفور ص٨٨، ٨٩، وانظر: نفس المصدر ص١١٤.

ونُقل عن الحلاج أنه قال في نفي الحلول والاتحاد عن الله –تعالى–: «إن الله –تبارك وتعالى– وله الحمد ذات واحد، قائم بنفسه، منفرد عن غيره بقدمه، متوحد عمن سواه بربوبيته، لا يمازجه شيء، ولا يخالطه غير، ولا يحويه مكان...، كيف يحل به ما منه بدأ، أو يعود إليه ما هو أنشأه؟! لا تماثله العيون، ولا تقابله الظنون»(١).

ويقول ابن عربي في نفي الاتحاد عن الله –تعالى–، والتمييز بين الخالق والمخلوق: «وأما نداؤه –تعالى– للعالم، ونداء العالم إياه، فمن حيث الانفصال، فهو ينادي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾(٢)، ونحن ننادي: يا ربنا، ففصل نفسه عنا، كما فصلنا أيضًا أنفسنا عنه، فتميزنا»(٣).

ومن خلال هذه النصوص يتضح لدينا أن الصوفية لا يعتقدون بالحلول والاتحاد، وأنهم ينزهون الله –تعالى– عن هذه العقيدة الفاسدة، ويبينون بطلانها.

ثالثًا: إن المسالك السبعة التي ذكرها ابن حجر الهيتمي في الجواب عن شطحات الصوفية نجدها عند اليافعي(٤)، ويتبين لنا أن المسلك الأول منها –وهو أن ما صدر من شطحات الصوفية كان على سبيل الحكاية عن

(١) ابن الساعي: أخبار الحلاج ص٧٢، ٧٣ باختصار، وانظر: نفس المصدر ص٦٤، ٦٩، ٧٧، ٧٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١، ١٦٨.

(٣) ابن عربي: الفتوحات المكية ٥٤/٩.

(٤) انظر: اليافعي: نشر المحاسن الغالية ٤٩٦/٢– ٥٣٢.

الله- قد ذهب إليه كثير من العلماء كأبي نصر السراج[١]، والغزالي[٢]، والسهروردي[٣]، والسيوطي[٤]، يقول السهروردي: «قول الحلاج -رحمة الله عليه-: (أنا الحق)، وما يُحكى عن أبي يزيد -ﷺ- من قوله: (سبحاني)، حاشا لله أن يُعتقد في أبي يزيد أنه يقول ذلك إلا على معنى الحكاية عن الله -ﷻ-، وهكذا ينبغي أن يُعتقد في الحلاج قوله ذلك، ولو علمنا أنه ذكر ذلك القول مضمرًا لشيء من الحلول، رددناه كما نردهم»[٥].

ويتبين لنا أيضًا أن المسلك الثاني منها -وهو أن ما صدر من شطحات الصوفية كان في حال الْغَيْبَةِ وَالسُّكْرِ- قد ذهب إليه كثير من العلماء كالغزالي[٦]، والجيلاني[٧]، والسيوطي[٨]، يقول الغزالي: «العارفون -

(١) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٧٢.

(٢) انظر: الغزالي: إحياء علوم الدين ١/١٣٥، ١٣٦، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص٣١٠.

(٣) انظر: السهروردي: عوارف المعارف ١/٣٠٠، ٣٠١.

(٤) انظر: السيوطي: تأييد الحقيقة العلية ص٨٣، والحاوي للفتاوي ٢/١٢٧، ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٥) السهروردي: عوارف المعارف ١/٣٠٠، ٣٠١.

(٦) انظر: الغزالي: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص٣١١، والرد الجميل ص٢٨٣، ومشكاة الأنوار ص٥٧، حققها وقدم لها: د/ أبو العلا عفيفي، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

(٧) انظر: محيي الدين عبد القادر بن موسى الجيلاني: ديوان عبد القادر الجيلاني ص٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، دراسة وتحقيق: د/ يوسف زيدان، دار الجيل- بيروت، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٨) انظر: السيوطي: الحاوي للفتاوي ٢/١٢٣.

بعد العروج إلى سماء الحقيقة- اتفقوا على أنهم لم يروا في الوجود إلا الواحد الحق، لكن منهم من كان له هذه الحال عرفانًا علميًّا، ومنهم من صار له ذلك حالًا ذوقيًّا، وانتفت عنهم الكثرة بالكلية، واستغرقوا بالفردانية المحضة، واستوفيت فيها عقولهم، فصاروا كالمبهوتين فيه، ولم يبقَ فيهم متسع لا لذكر غير الله ولا لذكر أنفسهم أيضًا، فلم يكن عندهم إلا الله، فسكروا سكرًا دفع دونه سلطان عقولهم، فقال أحدهم: (أنا الحق)، وقال الآخر: (سبحاني ما أعظم شاني!)، وقال آخر: (ما في الجبة إلا الله)، وكلام العشاق في حال السُّكْرِ يُطوى ولا يُحكى»[1].

رابعًا: يظهر لنا تأثر ابن حجر الهيتمي بشيخه زكريا الأنصاري في عدم تكفيره من صدرت عنه شطحات من الصوفية، وفي تنزيله ما وقع من عبارات الصوفية لا سيما ابن عربي وأتباعه في حضرات التوحيد على ما ذكره التفتازاني، حيث إن ابن المقري حينما قال: من شك في تكفير طائفة ابن عربي كَفَرَ[2]، فإن زكريا الأنصاري قد رد عليه مبينًا أن ابن المقري قال هذا القول؛ لما فهمه «من ظاهر كلامهم، والحق: أنهم مسلمون أخيار، وكلامهم جارٍ على اصطلاحهم كسائر الصوفية، وهو حقيقة عندهم في مرادهم، وإن افتقر عند غيرهم ممن لو اعتقد ظاهره عنده كَفَرَ إلى تأويل؛ إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في غيره، فالمعتقِد منهم لمعناه معتقِد لمعنًى صحيح، وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء عارفون بالله، منهم: الشيخ تاج الدين بن عطاء الله، والشيخ عبد الله اليافعي، ولا يقدح فيه وفي طائفته ظاهر كلامهم المذكور عند غير

(١) الغزالي: مشكاة الأنوار ص٥٧.

(٢) انظر: ابن المقري: روض الطالب ونهاية مطلب الراغب ٦٠٦/٢، ٦٠٨، ٦٠٩.

الصوفية؛ لما قلناه؛ ولأنه قد يصدر عن العارف بالله إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان، بحيث تضمحل ذاته في ذاته، وصفاته في صفاته، ويغيب عن كل ما سواه، عبارات تُشعر بالحلول والاتحاد؛ لقصور العبارة عن بيان حاله الذي ترقى إليه، وليست في شيء منهما كما قاله العلَّامة السعد التفتازاني[١] وغيره»[٢].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن العلماء والفقهاء الذين ذهبوا إلى تكفير من صدرت عنه شطحات من الصوفية، إنما حملهم على ذلك ما وجدوه في ظاهر هذه الشطحات من القول بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود، أما العلماء والفقهاء الذين ذهبوا إلى عدم التكفير، فقد رأوا أنه يستحيل أن تكون ظاهر هذه الشطحات مرادة؛ لأنها تتصادم مع العقل والشرع؛ ولأن من صدرت عنهم يُعرفون بالعلم والزهد والورع والاجتهاد في العبادة، وقد صدرت عنهم أقوال صريحة في تنزيه الله -تعالى- عن مشابهة الحوادث؛ ومن ثَمَّ ذهبوا إلى أن ظاهر هذه الشطحات ليس مرادًا، وقاموا بتأويلها، وحملها على محامل حسنة.

وإننا نتفق مع ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي وغيره من العلماء والفقهاء في القول بعدم تكفير من صدرت عنه شطحات من الصوفية، وَنُؤَوِّلُ عباراتهم، ونحملها على محامل حسنة، وعلينا أن نحسن الظن بهم، وأن نفهم مصطلحاتهم وإشاراتهم؛ لئلا نقع في الإنكار عليهم.

---

(١) انظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٥٩/٤، ٦٠.

(٢) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري: أسنى المطالب شرح روض الطالب ١١٩/٤، صححه: محمد الزهري الغمراوي، المطبعة الميمنية- مصر، ١٣١٣هـ.

المبحث الثالث

موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين الشريعة والحقيقة

من المسائل التي اهتم الصوفية ببيانها مسألة العلاقة بين الشريعة والحقيقة، هل بينهما اتفاق أم اختلاف؟ وهل علم الباطن وعلماؤه أفضل من علم الظاهر وعلمائه أم لا؟ وفيما يلي بيان موقف ابن حجر الهيتمي من هذه المسألة.

أولًا: تعريف الشريعة والحقيقة

الشريعة في الاصطلاح الصوفي يراد بها: الأمر بالتزام العبودية[١]، وقيل: هي ما ورد به التكليف، وقيل: هي أوامر الله ونواهيه، وقيل: هي الكتاب والسنة[٢].

وأما الحقيقة في الاصطلاح الصوفي فيراد بها: مشاهدة الربوبية، بمعنى أنه –تعالى– هو الفاعل في كل شيء والمقيم له[٣]، وقيل: هي إقامة العبد في محل وصل الله، ووقوف سره على محل التنزيه[٤].

---

(١) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٢٨٢، والكاشاني: لطائف الإعلام ٣٧/٢.

(٢) انظر: د/ رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ص٢٩٩، ٤٩٦، ٤٩٧.

(٣) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٢٨٢، والكاشاني: لطائف الإعلام ٤٢٤/١، ٣٧/٢.

(٤) انظر: الهجويري: كشف المحجوب ٦٢٨/٢.

وقد عرَّف ابن حجر الهيتمي الحقيقة بأنها: «مشاهدة أسرار الربوبية»[١].

ثانيًا: موقف ابن حجر الهيتمي من الفرق بين الشريعة والحقيقة والعلاقة بينهما

سُئل ابن حجر الهيتمي: «عن حقيقة الفرق بين الشريعة والحقيقة»[٢]، فأجاب بأن الشريعة هي الأصل، والحقيقة هي الفرع المستخرج من الشريعة، وأن مشاهدة أسرار الربوبية، تتحقق في الحقيقة لا في الشريعة، وأن أهل الحقيقة يهتمون بعلم صفات القلب ويأخذون بعزائم الأحكام، أكثر من أهل الشريعة، وهذه الفروق لا تؤدي إلى مخالفة الحقيقة للشريعة؛ إذ ليس بينهما اختلاف في مجاري أحكام العبودية، فإذا كان هناك فرق في مفهوم الشريعة والحقيقة فهذا لا يعني اختلافهما، يقول ابن حجر الهيتمي في الجواب عن السؤال السابق: «فُرِّقَ بينهما بفروق: منها أن الحقيقة هي مشاهدة أسرار الربوبية، ولها طريقة هي عزائم الشريعة، ونهاية الشيء غير مخالفة له على ما يأتي، فالشريعة هي الأصل؛ ومن ثَمَّ شُبِّهَتْ بالبحر والمعدن واللبن والشجرة، والحقيقة هي الفرع المستخرج من الشريعة؛ ومن ثَمَّ شُبِّهَتْ بالدُّرِّ وَالتِّبْرِ وَالزُّبْدِ والثمرة، ومعنى سلب المخالفة لهما المذكور أنه ليس بينهما اختلاف في مجاري أحكام العبودية، وإنما يختلفان في مشاهدة أسرار الربوبية، ولا شك أن أهلهما متفاوتون في الاعتناء والاهتمام بعلم صفات

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣١١.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

القلب والأخذ بعزائم الأحكام، وليس ذلك اختلافًا بينهما»[١]، وإنما هو تقصير ممن يهملهما[٢].

ويذكر ابن حجر الهيتمي أن الكلام الذي ذكره آنفًا في الفرق بين الشريعة والحقيقة وعدم المخالفة بينهما، قد وضحه اليافعي، فيقول: «وبين ذلك اليافعي[٣] -رحمه الله تعالى- بأن الشريعة: علم، وعمل، والعلم: ظاهر، وباطن، والظاهر: شرعي، وغيره، والشرعي: فرض، ومندوب، والفرض: عين، وكفاية، والعين: علم صفات القلب، وعلم أصل، وعلم فرع، والعمل: عزائم، ورخص.

والحقيقة مشتملة أيضًا على قسمين: علم، وعمل، والعلم: وهبي، وكسبي، فالوهبي: علم المكاشفة، والكسبي: فرض عين، وفرض كفاية، وفرض العين: علم قلب، وعلم أصل، وعلم فرع.

فالكسبي الذي هو أحد علم نوعي قسمي الحقيقة هو علم الشريعة، والعمل الذي هو العزائم مشتمل على سلوك طريق الحقيقة، والطريقة[٤] مشتملة على منازل السالكين، وتُسمى مقامات اليقين، والحقيقة موافقة

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣١١.

(٢) انظر: اليافعي: نشر المحاسن الغالية ١/١٣٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/١٣٢- ١٣٤.

(٤) الطريقة في الاصطلاح الصوفي يراد بها: السيرة المختصة بالسالكين إلى الله من قطع المنازل والترقي في المقامات. انظر: كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الكاشاني: معجم اصطلاحات الصوفية ص٨٥، تحقيق وتقديم وتعليق: د/ عبد العال شاهين، دار المنار- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

للشريعة في جميع علمها وعملها، أصولها وفروعها، وفرضها ومندوبها، ليس بينهما مخالفة أصلًا، نعم هنا شيئان:

أحدهما: علم صفات القلب، فأهل الحقيقة لهم به اعتناء واهتمام جدًّا، وسلوك طريقتهم موقوف على معرفته، وتبديل صفاته الذميمة، وأكثر أهل الشريعة يهملون ذلك ويتهاونون به مع كونه فرض عين في الشريعة والحقيقة بلا خلاف.

والثاني: الرُّخَصُ، فأهل الحقيقة من حيث العلم والاعتقاد لا يشكون في حقيقتها، وأنها من رحمة الله بعباده، وأما من حيث عملهم فإنما يسلكون شوامخ عزائم الشريعة الغراء إلى الله بتوفيقه وعنايته وجميل لطفه وصيانته، فمنهم من لا يقطعها إلا في سبعين سنة، ومنهم من يقطعها في ساعة واحدة بحسب معونة الله وتسهيله»[١].

ثالثًا: تعريف علم الظاهر وعلم الباطن

علم الظاهر في الاصطلاح الصوفي يراد به: علم الأعمال الظاهرة التي هي على الجوارح الظاهرة، وهي الأعضاء.

وأما علم الباطن في الاصطلاح الصوفي فيراد به: علم أعمال الباطن التي هي على الجارحة الباطنة، وهي القلب، والعلم المستنبط هو العلم الباطن، وهو علم أهل التصوف[٢]، وقيل: هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها، فهو علم بحقائق الإيمان الباطنة[٣]، وقيل: هو ما يزداد به العبد

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣١١.

(٢) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٤٤.

(٣) انظر: د/ رفيق العجم: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ص٦٦٦.

يقينًا، وهذا العلم يُكتسب بالصحبة ومجالسة الصالحين من العلماء الموقنين، والزهاد المقربين، ومنهم يُتعلم علم اليقين[١].

ويتضح من هذه التعريفات أن علم الظاهر يختص بالشريعة، وعلم الباطن يختص بالحقيقة.

رابعًا: موقف ابن حجر الهيتمي من المفاضلة بين علم الظاهر وعلم الباطن

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن علم الباطن وعلماءه العارفين بالله – تعالى– أفضل من علم الظاهر وعلمائه، فقال: «ما هو مقرر أن العلماء إنما يشرفون على قدر شرف معلومهم، وشرف العلوم تابع لشرف غاياتها، فعلوم المعارف المتعلقة بالله وأسمائه وصفاته أشرف العلوم، وأصحابها أشرف العلماء، ويليها في الشرف علم الفقه؛ لأن غايته معرفة أحكام الله، وشرعه الذي تَعَبَّدَ به عباده، وجميع العلوم وسيلة إلى هذين العلمين المشتملين على معرفة الله ومعرفة عبادته»[٢].

وقد ذكر ابن حجر الهيتمي عدة أمور تدل على أفضلية علم الباطن أو علم المعرفة بالله أو علم الصوفية، على علم الفقه وغيره من علم الظاهر[٣].

---

(١) انظر: السهروردي: عوارف المعارف ٢٠٣/١.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٠٩.

(٣) للوقوف على هذه الأدلة بالتفصيل. انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٠٩، ٣١٠، ولمزيد من الاطلاع على تفضيل ابن حجر الهيتمي لعلم الباطن وعلمائه على علم الظاهر وعلمائه. انظر: الفتاوى الحديثية ص١٢٨– ١٣٠، ٣٢١.

وقد سُئل ابن حجر الهيتمي: «أيما أفضل علماء الباطن أم علماء الظاهر؟»[١]، فأجاب بأن علماء الباطن أفضل، وأن علماء الظاهر وإن لم يكونوا أفضل من علماء الباطن فإن لهم فضلًا عظيمًا، وربما كانوا أفضل من حيثية لا مطلقًا، وقد بين ابن حجر الهيتمي أن المفاضلة بينهما تتم عندما يتحقق في علماء الظاهر صفة العدالة؛ وإلا فلا مفاضلة بينهما؛ لعدم مشاركتهم لعلماء الباطن في شيء من صفات الكمال.

يقول ابن حجر الهيتمي في الجواب على السؤال السابق: «إن أردت بعلماء الباطن ما هو المتبادر منه عند أهله، وهم العارفون بالله الذين وفقهم الله لأفضل الأعمال، وحفظهم من سائر المخالفات في كل الأحوال، ثم كشف لهم الغطاء فعبدوه كأنهم يرونه، واشتغلوا بمحبته عما سواه، وأطلعهم على عجائب ملكه وغرائب حكمه، وقربهم من حضرة قدسه، وأجلسهم على بساط أنسه، وملأ قلوبهم بصفات جماله وجلاله، وجعلها مطالع أنواره ومعادن أسراره وخزائن معارفه وكنوز لطائفه، وأحيا بهم الدين، ونفع بهم المريدين، وأغاث بهم العباد، وأصلح بهم البلاد، وبعلماء الظاهر الذين عرفوا رسوم العلوم الكسبية، وعويصات الوقائع الفعلية والقولية، وغرائب البراهين العقلية والنقلية، حتى حفظوا سياج الشرع من أن يلم به طارق أو يخرقه مبتدع مارق، فالأولون أفضل، وإن كان للآخرين فضل عظيم، بل ربما كانوا أفضل من حيثية لا مطلقًا، ومع ذاك فأفضلية الأولين على حالها؛ إذ قد يكون في المفضول مزية بل مزايا، هذا إن وجدت في هؤلاء صفة العدالة؛ وإلا فلا مفاضلة؛ إذ لا مشاركة بينهم وبين الأولين في شيء

(١) المصدر السابق ص٣٠٩.

من صفات الكمال؛ لأن رسوم العلوم الخالية عن الأعمال الصالحة في الحقيقة مَقْتٌ أَيُّ مَقْتٍ، وَغَضَبٌ أَيُّ غَضَبٍ»[١].

تعقيب:

عندما ننظر في موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين الشريعة والحقيقة، والمفاضلة بين علم الظاهر وعلم الباطن، يتبين لنا الآتي:

أولًا: يظهر لنا بجلاءٍ أن ابن حجر الهيتمي استطاع باعتباره فقيهًا، أن يكشف عن مدى التلاقي داخل الثقافة الإسلامية، بين مجالين يكاد الناظر يحسبهما مختلفين، هما: المجال الفقهي، والمجال الروحي، ويتبين لنا أن ابن حجر الهيتمي يتفق فيما ذهب إليه من موافقة الحقيقة للشريعة، وعدم المخالفة بينهما، مع ما قرره أئمة الصوفية[٢]، حيث يقول القشيري في الجمع بين الشريعة والحقيقة: «الشريعة: أمر بالتزام العبودية، والحقيقة: مشاهدة الربوبية، فكل شريعة غير مؤيدة بالحقيقة فغير مقبول، وكل حقيقة غير مقيدة بالشريعة فغير محصول...، واعلم: أن الشريعة حقيقة من حيث إنها وجبت بأمره، والحقيقة أيضًا شريعة من حيث إن المعارف به – سبحانه– أيضًا وجبت بأمره»[٣]، ويقول الهجويري في تلازم الشريعة

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٠٩.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٢٨٢، ٧١٩، والهجويري: كشف المحجوب ٦٢٧/٢، والغزالي: إحياء علوم الدين ٣٦٧/١، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٩٨/١، وابن عربي: الفتوحات المكية ٦٣٧/٦– ٦٣٩، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ١٢٨/١– ١٤٤، وزروق: قواعد التصوف ص٢٥، ٢٦، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ١٤٢/٢– ١٤٣.

(٣) القشيري: الرسالة القشيرية ص٢٨٢ باختصار.

والحقيقة: «إقامة الشريعة بدون وجود الحقيقة محال، وإقامة الحقيقة بدون حفظ الشريعة محال، ومثلهما كمثل شخص حي بالروح، فعندما تنفصل عنه الروح يصير جيفة، وتصير الروح ريحًا، فقيمتهما في اقترانهما ببعضهما البعض، وكذلك الشريعة تكون بدون الحقيقة رياءً، وتكون الحقيقة بدون الشريعة نفاقًا»(١).

ونظرًا لعدم مباينة الحقيقة للشريعة عند أئمة الصوفية، فقد اعتبروا الحقيقة التي لا تقبلها الشريعة كفرًا وزندقة، وفي هذا يقول السهروردي: «كل حقيقة ردتها الشريعة فهي زندقة»(٢).

ويظهر من خلال هذه الأقوال لمشايخ الصوفية مدى تمسكهم بالشريعة، وخطأ من يزعم أن الصوفية لا يتقيدون بها.

ثانيًا: يتفق ابن حجر الهيتمي فيما ذهب إليه من تفضيل علم الباطن وعلمائه على علم الظاهر وعلمائه، مع ما ذهب إليه مشايخ الصوفية(٣)، يقول أبو طالب المكي في فضل علم الباطن علم الظاهر: «مما يدلك على

---

(١) الهجويري: كشف المحجوب ٦٢٧/٢.

(٢) السهروردي: عوارف المعارف ٢٩٨/١، وانظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٧١٩.

(٣) انظر: أبو طالب محمد بن علي المكي: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد ٣٦٩/١- ٣٩٢، ٤٧٥- ٤٨٣، حققه وقدم له وعلق حواشيه: د/ محمود إبراهيم محمد الرضواني، مكتبة دار التراث- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٨٠، والغزالي: إحياء علوم الدين ١٩٧/١، والسهروردي: عوارف المعارف ١٧٠/١، ٢١٢، ٢٢٥- ٢٣١، والجامي: نفحات الأنس ص١٥، ١٦.

أن العلم الذي فضله العلماء، وأعظموا ذكره وخطره، ووصفوا به العالِم ومدحوه به، وجاءت بفضله الآثار، ونُدب إليه، وَفُضِّلَ في الأخبار أهله، إنما هو العلم بالله -تعالى-، الدال على الله -تعالى-، الراد إليه، الشاهد بالتوحيد في علم الإيمان واليقين وعلم المعرفة والمعاملة دون سائر علوم الْفُتْيَا والأحكام، أنهم يقولون مَنْ عمل بعلمه، ويذكرون العمل بالعلم، ويصفون جملته بالخشية والخضوع، فهذا إنما هو علم القلوب لا علم اللسان، الذي يكون به العمل، وتتأتى عنه المعاملات من أعمال الإيمان، مثل أعمال القلوب التي هي مقامات اليقين، وصفات المتقين، ومثل أعمال الجوارح من الصالحات التي هي مزيد الإيمان، والذين أربابها: أهل الفقر والزهد، وذوو[1] التوكل والخوف، وأصحاب الشوق والمحبة»[2].

ويقول القشيري في تفضيل علماء الباطن الذين هم الصوفية العارفون بالله -تعالى- وأولياؤه: «جعل الله هذه الطائفة صفوة أوليائه، وفضَّلهم على الكافة من عباده بعد رسله وأنبيائه -صلوات الله عليهم- وجعل قلوبهم معادن أسراره، واختصهم من بين الأمة بطوالع أنواره»[3]، ويصرح الغزالي بهذا أيضًا فيقول: «الرتبة العليا للأنبياء، ثم الأولياء، ثم العلماء الراسخين في العلم، ثم للصالحين على تفاوت درجاتهم»[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان ابن حجر الهيتمي ومشايخ الصوفية، يقررون تفضيل علم الباطن وعلمائه على علم الظاهر وعلمائه،

(١) وردت في النسخة المطبوعة [وذو]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) أبو طالب المكي: قوت القلوب ٣٨٩/١، ٣٩٠.

(٣) القشيري: الرسالة القشيرية ص٨٠.

(٤) الغزالي: إحياء علوم الدين ١٩٧/١.

فإن هذا لا يعني الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وهذا ما أشار إليه أبو نصر السراج في قوله: «ولا يستغني الظاهر عن الباطن، ولا الباطن عن الظاهر»[١]، كما نبَّه أبو طالب المكي على هذا فقال: «إن الظاهر والباطن علمان لا يستغني أحدهما عن صاحبه، بمنزلة الإسلام والإيمان مرتبط كل واحد بالآخر، كالجسم والقلب لا ينفك أحدهما عن صاحبه»[٢]، ومن هنا أقبل مشايخ الصوفية المقربون والعلماء الزاهدون على معرفة علم الظاهر، والأخذ مما لا بد لهم منه في أصل الدين وأساسه من الشرع[٣]، فجمعوا بين علم الظاهر وعلم الباطن، فعلموا وعملوا، وتميزوا عن غيرهم بما خصهم الله به.

(١) أبو نصر السراج: اللمع ص٤٤.

(٢) أبو طالب المكي: قوت القلوب ٣٦٦/١.

(٣) انظر: السهروردي: عوارف المعارف ١٧٠/١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠.

المبحث الرابع

موقف ابن حجر الهيتمي من الولاية والكرامة

من المسائل التي اهتم الصوفية بالحديث عنها مسألتا الولاية وكرامات الأولياء، وسنبين فيما يلي موقف ابن حجر الهيتمي من هاتين المسألتين.

أولًا: تعريف ابن حجر الهيتمي للولي

عرَّف ابن حجر الهيتمي الولي: بأنه «من تولى الله بالطاعة والتقوى، فتولاه الله بالحفظ والنصرة، من الْوَلْيِ، وهو القرب والدنو»(١)، كما بين أن الولي له معنيان: الأول: فعيل بمعنى المبالغة من الفاعل، والثاني: فعيل بمعنى مفعول، ثم ذكر ضابط الولي، فقال: «الأولياء جمع ولي، فعيل بمعنى فاعل؛ لأنه والى الله ورسوله -ﷺ-، فلم يخرج عن أمرهما ونهيهما إلى ما يغضبهما، أو مفعول؛ لأن الله -تعالى- والاه بخوارق نعمه، ورسوله -ﷺ- والاه بمزيد إمداده وكرمه.

وضابط الولي: أنه المداوم على فعل الطاعات واجتناب المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات»(٢).

---

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتح المبين بشرح الأربعين ص٥٩٦.

(٢) شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: المنح المكية في شرح الهمزية، المسمى: أفضل القِرى لقراء أم القُرى ص٦٧٠، عُنِيَ بتحقيقه والتعليق عليه: أحمد جاسم المحمد، وبوجمعة مكري، وبسام محمد بارود، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، وانظر له: الفتاوى الحديثية ص٣٠١، والفتح المبين بشرح الأربعين ص٥٩٦، ٥٩٧.

وقد بين زكريا الأنصاري أن الولاية على نوعين: «عامة وخاصة، فالعامة: ولاية الإيمان، ثم ولاية القيام بالمأمورات، والخاصة: محبة الله للعبد وحفظه له، وهي بكل حال ممدوحة ومطلوبة، لكن المراد الخاصة»[١] التي تكون مخصوصة بالواصلين من أرباب السلوك[٢].

ثانيًا: الفرق بين النبوة والولاية عند ابن حجر الهيتمي

فرَّق ابن حجر الهيتمي بين النبوة والولاية من خلال عدة أمور وهي:

١- أن النبي يكون له الوحي، ويُنسب كلامه إلى الله حقيقة، والذي ينكر الوحي يكفر، وأما الولي فيكون له الحديث والإلهام، ولا يُنسب كلامه إلى الله حقيقة، بل بمعنى أن الله هو الملقي له في قلبه كرامة له، ومنكر الإلهام لا يكفر، يقول ابن حجر الهيتمي: «الفرق بين خطاب النبي -ﷺ- وخطاب الولي، فالأول: بواسطة الملك أو لا بواسطته[٣] أو بالرؤيا الصادقة أو بالنفث في الروع، وكل ذلك يُسمى وحيًا وكلامًا يُنسب إلى الله حقيقة، ومن أنكر ما عُلم من الدين بالضرورة كفر، والثاني: شيء يُلقى في القلب يُثلج له الصدر، وهو المسمى حديثًا وإلهامًا؛ لقوله -ﷺ- في الحديث: (إِنَّ فِي أُمَّتِي مُحَدَّثُونَ -بفتح الدال- مُلْهَمُونَ وَمِنْهُمْ عُمَرُ)[٤]...، وعلى القول

(١) زكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٣/٣٧١، ٣٧٢، وانظر: الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٧، والجامي: نفحات الأنس ص٩.

(٢) انظر: الجامي: نفحات الأنس ص٩.

(٣) وردت في النسخة المطبوعة [بواسطة]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، كتاب أحاديث الأنبياء، باب، ٢/٤٩٧، برقم: ٣٤٦٩، وكتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي -رضي الله عنه-، ٣/١٦، برقم: ٣٦٨٩، ومسلم في =

بحجيته فهو يُنسب إلى الله –تعالى– بمعنى أنه الملقي له في القلب كرامة لذلك الولي وإنعامًا عليه، بما يكون سببًا للمزيد له أو صلاحًا لغيره»[١].

٢– أن وحي الأنبياء حجة في إصدار الأحكام الشرعية، وأما إلهام الأولياء فليس بحجة على الرأي الأرجح عند الفقهاء، لكنه حجة عند الصوفية، يقول ابن حجر الهيتمي: «واختلف العلماء في حجية الإلهام بقيده السابق فالأرجح عند الفقهاء أنه ليس بحجة؛ إذ لا ثقة بخواطر غير المعصوم، وعند الصوفية أنه حجة ممن حفظه الله في سائر أعماله الظاهرة والباطنة»[٢]، ويوضح ابن حجر الهيتمي أن ما ذهب إليه «الصوفية من أن الإلهام حجة، أي: فيما لا مخالفة فيه لحكم شرعي»[٣].

٣– أن الأنبياء معصومون، وأما الأولياء فغير معصومين، لكن لهم الحفظ، يقول ابن حجر الهيتمي عن عصمة الأنبياء: «الأنبياء –صلوات الله عليهم– كلهم معصومون»[٤]، ويقول عن عدم العصمة للأولياء وإثبات الحفظ لهم: «الأولياء وإن لم يكن لهم العصمة لجواز وقوع الذنب منهم ولا

=

صحيحه، من حديث عائشة –رضي الله عنها–، كتاب فضائل الصحابة –رضي الله تعالى عنهم–، باب من فضائل عمر –رضي الله تعالى عنه–، ١٨٦٤/٤، برقم: ٢٣٩٨، كلاهما بلفظ قريب، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢١، ٣٢٢ باختصار.

(٢) المصدر السابق ص٣٢٢، وانظر له: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٨٨/٩.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢١.

(٤) ابن حجر الهيتمي: المنح المكية في شرح الهمزية ص٢٩٢، وانظر له: الفتاوى الحديثية ص٦١.

ينافيه الولاية؛ ومن ثَمَّ قيل للجنيد: أيزني الولي؟ فقال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾[(١)(٢)]، لكن لهم الحفظ فلا تقع منهم كبيرة ولا صغيرة غالبًا»[(٣)].

ثالثًا: موقف ابن حجر الهيتمي من المفاضلة بين النبوة والولاية

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى أفضلية النبوة على الولاية، وأنه لا يجوز تفضيل الأولياء على الأنبياء، فقال: «لا يمكن شرعًا أن وليًّا يصل لدرجة نبي، ومن اعتقد ذلك فهو كافر مراق الدم إلا أن يتوب»[(٤)]، وقال أيضًا: «واعلم: أن من الكفر الصريح ما حُكي عن بعض الكرامية: أن الولي غير النبي قد يبلغ درجة النبوة، وعن بعض المتصوفة الجهلة: أن الولاية فوق رتبة النبوة، وأن الولي قد يبلغ حالة يسقط عنه فيها التكليف»[(٥)].

ويبين ابن حجر الهيتمي أن الصوفية السالمين من المحظور واللوم، لا يذهبون إلى تفضيل الأولياء على الأنبياء، «ومعاذ الله أن يصدر ذلك من أحد منهم؛ لأنهم أعرف بالله وبأحكامه، وبالأنبياء ومراتبهم عن غيرهم»[(٦)]،

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٨.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٠٥، وزروق: قواعد التصوف ص٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٢، وانظر له: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٧٤/٩، ١٧٥.

(٤) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص١٥٢، وانظر: نفس المصدر ص٢٥.

(٥) ابن حجر الهيتمي: المنح المكية في شرح الهمزية ص٦٧٣.

(٦) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص١٣١.

ويبين أنه قد خرجت أقوال قوم من أهل الطريق عند استغراقهم في المعارف والأحوال، فاعتُرض عليهم بأنهم يفضلون الأولياء على الأنبياء، «ومن ذلك ما نُقل عن أبي يزيد: خضنا بحرًا وقف الأنبياء على ساحله»[(١)]، وقد رد ابن حجر الهيتمي على هذا الاعتراض بما يلي:

١- أن هذا القول لم يصح عن أبي يزيد البسطامي، بل قد صح عنه ما يدل على تفضيله الأنبياء على الأولياء، وهو قوله: جميع ما أعطي الأولياء مما أعطي الأنبياء، كَزِقٍّ مليء عسلًا فرشحت منه رشحات، فتلك الرشحات هي ما أعطي الأولياء، وما في باطن الزِّقِّ هو ما أعطي الأنبياء[(٢)].

٢- إنْ صح صدور هذا القول عن أبي يزيد البسطامي فقد صدر منه في حال السكر، وإن لم يكن في حال السكر[(٣)]، فيجب «صرف ذلك القول عن ظاهره، وَيُعَيَّنُ تأويله بما يليق بجلالة الأنبياء، بأن يقال: وقفوا بساحله ليعبروا فيه من رأوا فيه أهلية العبور، ويمنعوا من لم يروا فيه أهلية العبور، أو ليدركوا من رأوه أشرف على الغرق، أو نحو ذلك مما فيه نفع للغير، كما يقف الأفضل يشفع في دخول الجنة ويدخل المفضول، قال بعضهم: أو يقال وقوفهم وقوف صدور لا وقوف ورود»[(٤)].

---

(١) المصدر السابق ص١٣٠.

(٢) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٠٣، وأحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله السكندري: لطائف المنن ص١٥٢، ١٧٧، تحقيق: د/ عبد الحليم محمود، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.

(٣) انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٢٠ بتصرف.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

ويقرر ابن حجر الهيتمي أنه «على كل حال فلا يُظن بأبي يزيد –نفع الله به– إلا ما يليق بجلالة قدره، وعلو مقامه، وما عُلم منه من تعظيم الأنبياء وشرائعهم، ونهاية الأدب مع جميعهم»(١).

وقد أجاب ابن حجر الهيتمي عن قول أبي يزيد البسطامي هذا في موضع آخر، مبينًا أنه ليس فيه شيء من الاعتراض إلا ما يتبادر من ظاهره، وأنه يُؤَوَّلُ إلى معنى آخر يدل على تفضيل الأنبياء على الأولياء، فقال: «ومعنى هذا أن الأنبياء وقفوا بسواحل بحار الشهوات والإرادات ونحوهما، ينقذون أتباعهم من الغرق في البحار، فهو غاية في مدحهم»(٢)، وذكر جوابين آخرين لبعض الصوفية قريبين من هذا المعنى الذي ذكره آنفًا(٣).

رابعًا: موقف ابن حجر الهيتمي من كرامات الأولياء

سنتحدث عن موقف ابن حجر الهيتمي من كرامات الأولياء من خلال عدة أمور:

١- تعريف ابن حجر الهيتمي للكرامة

عرَّف ابن حجر الهيتمي الكرامة بأنها: «ظهور أمر خارق للعادة، غير مقارن لدعوى النبوة، على يد من عُرفت ديانته، واشتهرت ولايته باتباع نبيه في جميع ما جاء به»(٤).

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق ص١٣٠، ١٣١.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١٣١.

(٤) ابن حجر الهيتمي: المنح المكية في شرح الهمزية ص٦٧١.

٢- إثبات ابن حجر الهيتمي لكرامات الأولياء

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى جواز الكرامات ووقوعها للأولياء، فقال: «الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة من الفقهاء والأصوليين والمحدِّثين وكثيرون من غيرهم، خلافًا للمعتزلة ومن قلدهم في بهتانهم وضلالهم من غير روية ولا تأمل، وكان الأستاذ أبو إسحاق يميل إلى قريب من مذهبهم، أو يَؤُولُ كلامه إليه كما هو الظاهر، أن ظهور الكرامة على الأولياء، وهم القائمون بحقوق الله وحقوق عباده بجمعهم بين العلم والعمل، وسلامتهم من الهفوات والزلل، جائزة عقلًا...، وواقعة نقلًا، مفيدة لليقين من جهة مجيء القرآن به، ووقوع التواتر عليه قرنًا بعد قرن وجيلًا بعد جيل، وكتب العلم شرقًا وغربًا وعجمًا وعربًا ناطقة بوقوعها متواترة تواترًا معنويًّا لا ينكره إلا غبي أو معاند»[(١)].

وقد ذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن ما جاز أن يكون معجزة لنبي، جاز أن يكون كرامة لولي، وأن الذي عليه معظم الأئمة أنه يجوز بلوغ الكرامة مبلغ المعجزة في جنسها وعظمها، فكرامات الأولياء تنتهي إلى إحياء الموتى وغيره من معجزات الأنبياء، خلافًا للقشيري[(٢)][(٣)].

---

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٠٠، ٣٠١، وانظر: نفس المصدر ص١٠٧، والمنح المكية في شرح الهمزية ص٦٧١.

(٢) ذهب القشيري إلى عدم تجويز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء، فقال: «واعلم: أن كثيرًا من المقدورات نعلم اليوم قطعًا أنه لا يجوز أن يظهر كرامة للأولياء، وبضرورة أو شبه ضرورة نعلم ذلك، فمنها: حصول إنسان لا من أبوين، وقلب جماد بهيمة أو حيوانًا، وأمثال هذا يكثر». الرسالة القشيرية ص٧٠٤.

(٣) انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص١٠٧، ١٠٨، ٣٠١، والمنح المكية =

٣- أدلة ابن حجر الهيتمي على إثبات كرامات الأولياء

استدل ابن حجر الهيتمي على إثبات الكرامات بأدلة على جوازها ووقوعها، فقال: «ومن أدلة الجواز: أن الوقوع ممكن كالمعجزة، وقدرة الله -تعالى- شاملة لهما، ولا بدع أن الملك يصدق رسوله بخرق بعض العادات، ثم يفعل مثل ذلك ببعض أتباعه إكرامًا له.

ومن أدلة الوقوع: النص القاطع بما وقع لمريم: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ...﴾[1] الآية، وفي ولادة عيسى، ولأصحاب الكهف، ولوزير سليمان في عرش بلقيس، ونظائر ذلك...، والتواتر المعنوي وإن كانت التفاصيل آحادًا في كرامات الصحابة، لا سيما ما وقع لعمر وعلي -رضي الله عنهما- وتابعيهم ومن بعدهم إلى زمننا، بل ظهورها يكاد يلحق بظهور معجزات الأنبياء»[2].

٤- الفرق بين الكرامة والمعجزة عند ابن حجر الهيتمي

فرَّق ابن حجر الهيتمي بين الكرامة والمعجزة بعدة أمور:

أ- المعجزة تقترن بدعوى النبوة، والكرامة تقترن بدعوى الولاية، أو تظهر على يد الولي من غير دعوى شيء وهو الأكثر.

=

في شرح الهمزية ص٦٧١.

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٧.

(٢) ابن حجر الهيتمي: المنح المكية في شرح الهمزية ص٦٧١، ٦٧٢ باختصار، وانظر له: الفتاوى الحديثية ص٣٠١.

ب- المعجزة يجب على النبي إظهارها، والكرامة يجب على الولي إخفاؤها إلا عند ضرورة، أو إذن، أو حال غالب لا يكون له فيه اختيار، أو تقوية يقين مريد.

ج- دلالة المعجزة على النبوة قطعية، والنبي يعلم أنه نبي، ودلالة الكرامة على الولاية ظنية، ولا يعلم مظهرها أو من ظهرت عليه أنه ولي، وقد يعلم ذلك وفاقًا للأستاذين أبي علي الدقاق، وأبي القاسم القشيري[١][٢].

٥- الفرق بين الكرامة والسحر والاستدراج والإهانة والمعونة عند ابن حجر الهيتمي

فرَّق ابن حجر الهيتمي بين الكرامة وغيرها من الأمور الخارقة للعادة كالسحر والاستدراج والإهانة والمعونة، بأن الخارق غير المقترن بتحدي النبوة، إن ظهر على يد صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق خلقه فهو الكرامة، وإن ظهر على يد من ليس كذلك فهو السحر أو الاستدراج[٣]، وإن ظهر على يد كاذب مدعي النبوة تكذيبًا له، فهو الإهانة، كما وقع لمسيلمة الكذاب -لعنه الله تعالى- أنه جاءه أعور يدعو له، فدعا له، فعميت الصحيحة أيضًا، وإن ظهر على يد عَامِّيٍّ تخليصًا له من فتنة، فهو المعونة[٤].

تعقيب:

بعد عرض موقف ابن حجر الهيتمي من مسألتي الولاية وكرامات الأولياء، يتبين لنا الأمور التالية:

---

(١) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٥٤، ٥٥٥، ٧٠١، ٧٠٢.

(٢) انظر: ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٣٠١، ٣٠٣- ٣٠٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٣٠٤، والمنح المكية في شرح الهمزية ص٦٧١، ٦٧٢.

(٤) انظر: ابن حجر الهيتمي: المنح المكية في شرح الهمزية ص٦٧١، ٦٧٢ بتصرف.

أولًا: فيما يتعلق بالفروق التي ذكرها ابن حجر الهيتمي بين النبوة والولاية، يتضح لنا أن الفرق الأول الخاص بالوحي والإلهام قد ذكره الجيلاني(١).

وأما الفرق الثاني الخاص بحجية الإلهام، فنود أن نشير إلى أن أئمة الصوفية الذين ذهبوا إلى ذلك، قد أكدوا على ضرورة عرض الإلهام على الكتاب والسنة، فإن خالفهما يُرَدُّ ولا يعتد به، فجعلوا الشريعة أساسًا ومعيارًا لقبول أو رفض ما يرد على القلب، يقول الجيلاني: «فإن خطر خاطر أو وُجِدَ إلهام فاعرضه على الكتاب والسنة»(٢)، ويقول أبو الحسن الشاذلي: «إذا عارض كشفك الكتاب والسنة، فتمسك بالكتاب والسنة ودع الكشف، وقل لنفسك إن الله –تعالى– قد ضمن لي العصمة في الكتاب والسنة، ولم يضمنها لي في جانب الكشف ولا الإلهام ولا المشاهدة، مع أنهم أجمعوا على أنه لا ينبغي العمل بالكشف ولا الإلهام ولا المشاهدة إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة»(٣).

---

(١) انظر: محيي الدين عبد القادر بن موسى الجيلاني: الغنية لطالبي طريق الحق –ﷻ– ٢/٢٧٥، ٢٧٦، وضع حواشيه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) محيي الدين عبد القادر بن موسى الجيلاني: فتوح الغيب ص٢٦، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م، وانظر: ابن عربي: الفتوحات المكية ٢/١١٦.

(٣) انظر: عبد الوهاب بن أحمد الشعراني: الطبقات الكبرى، المسماة: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار ٢/٤، طبع بمصر، بدون رقم طبع وتاريخ.

وأما الفرق الثالث الخاص بأن الأنبياء معصومون، والأولياء غير معصومين، بل لهم الحفظ، فهذا ما قرره أئمة التصوف[١]، حيث يقول القشيري: «ومن شرط الولي أن يكون محفوظًا، كما أن من شرط النبي أن يكون معصومًا»[٢]، ويقول الهجويري: «الأولياء ليسوا معصومين؛ لأن العصمة ليست شرطًا لهم، ولكنهم محفوظون»[٣].

ثانيًا: إن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من تفضيل النبوة على الولاية، وتقريره أن الصوفية يذهبون إلى ذلك أيضًا، يتفق مع ما قرره أئمة الصوفية[٤]، حيث يقول أبو نصر السراج: «والولاية والصدِّيقية مُنَوَّرَةٌ بأنوار النبوة، فلا تلحق النبوة أبدًا، فكيف تَفْضُلُ عليها؟!»[٥]، ويبين القشيري أن مشايخ الصوفية مجمعون على عدم تفضيل الأولياء على الأنبياء، فيقول: «فأما رتبة الأولياء فلا تبلغ رتبة الأنبياء -عليهم السلام-؛ للإجماع المنعقد على ذلك»[٦].

---

(١) انظر: الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٦، ٤٧، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٥٥٤، ٧٠٤، ٧٠٥، والهجويري: كشف المحجوب ٤٥٩/٢، ٤٦٠، والجيلاني: الغنية ١١٤/٢، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ٥٧/١، وزروق: قواعد التصوف ص٢٣٤، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٣٧٦/٣، ٢٦٣/٤، ٢٦٤.

(٢) القشيري: الرسالة القشيرية ص٥٥٤.

(٣) الهجويري: كشف المحجوب ٤٥٩/٢.

(٤) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٥٣٥- ٥٣٧، والكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٢، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٧٠٣، والهجويري: كشف المحجوب ٤٧٤/٢- ٤٧٦، والجيلاني: الغنية ٢٧٥/٢.

(٥) أبو نصر السراج: اللمع ص٥٣٧.

(٦) القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٠٣.

ونجد ما أجاب به ابن حجر الهيتمي في تأويله لقول أبي يزيد البسطامي لا يبتعد عن تأويل أبي العباس المرسي له، حيث قال: «إنما يشكو أبو يزيد بهذا الكلام ضعفه وعجزه عن اللحاق بالأنبياء -عليهم السلام-، ومراده: أن الأنبياء خاضوا بحر التوحيد، ووقفوا من الجانب الآخر على ساحل الفرق يدعون الخلق إلى الخوض، أي: فلو كنت كاملًا لوقفت حيث وقفوا»[١]، وقد قال ابن عطاء الله السكندري معقبًا على تأويل شيخه أبي العباس المرسي: «وهذا الذي فسر الشيخ به كلام أبي يزيد هو اللائق بمقام أبي يزيد»[٢]، ثم ذكر النص الذي ذكره ابن حجر الهيتمي لأبي يزيد في تفضيله الأنبياء على الأولياء، ونجد ابن عجيبة من بعدهم يُؤَوِّلُ قول أبي يزيد البسطامي على نحوٍ يقترب من تأويلهم[٣].

فعلينا أن نحمل قول أبي يزيد البسطامي على ما ذهب إليه هؤلاء العلماء، لا سيما أنه توجد له أقوال كثيرة[٤]، تدل على تعظيمه لجميع الأنبياء، ولزوم متابعة النبي -ﷺ-، وأن الأولياء لا يصلون إلى مرتبة

(١) انظر: ابن عطاء الله السكندري: لطائف المنن ص١٥٢.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني: الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية ص٣٢٠، ٣٢١، راجعه وحققه وقدم له: عبد الرحمن حسن محمود، عالم الفكر، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٤) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص١٤٤، ١٤٥، والكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٢، والقشيري: الرسالة القشيرية ص١٢٨، ١٢٩، ٥٥٤، والهجويري: كشف المحجوب ٤٥٣/٢، ٤٧٦، والسهروردي: عوارف المعارف ٢٤٣/١، ٥٨٠/٢، وابن عطاء الله السكندري: لطائف المنن ص١٥٢.

الأنبياء، ومن ذلك قوله: «آخر نهايات الصدِّيقين أول أحوال الأنبياء، وليس لنهاية الأنبياء غاية تدرك»[١].

ثالثًا: إن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من جواز كرامات الأولياء، يتفق مع ما ذهب إليه مشايخ الصوفية[٢]، حيث يقول الكلاباذي: إن الصوفية «أجمعوا على إثبات كرامات الأولياء»[٣]، ويقول القشيري: «ظهور الكرامات على الأولياء جائز»[٤].

وأما ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من أنه يجوز جميع خوارق العادات كرامة للأولياء، وأنها تبلغ مبلغ المعجزة في جنسها وعظمها – مخالفًا بذلك ما ذهب إليه القشيري–، فإنه يتفق في ذلك مع ما عليه معظم الأئمة من الصوفية[٥]، يقول اليافعي: «يجوز أن تبلغ الكرامة مبلغ المعجزة في جنسها وعظمها على القول الصحيح المحقق المختار»[٦]، كما أنه يتفق

---

(١) انظر: الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٢.

(٢) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٣٩٠، ٣٩٦، والكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٤، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٥٥٤، ٥٥٥، ٦٩٩، ٧٠٢، والهجويري: كشف المحجوب ص٤٥٣، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ١٠/١، والجامي: نفحات الأنس ص٤١، وزروق: قواعد التصوف ص٢٣٥، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٢٥٠/٤.

(٣) الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٤٤.

(٤) القشيري: الرسالة القشيرية ص٦٩٩.

(٥) انظر: الهجويري: كشف المحجوب ٤٥٣/٢، ٤٥٤، واليافعي: نشر المحاسن الغالية ١٤/١، ١٦، ١٩، والجامي: نفحات الأنس ص٥٦، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٢٦٠/٤.

(٦) اليافعي: نشر المحاسن الغالية ١٤/١.

في ذلك مع ما عليه الأشاعرة من أهل السنة والجماعة[١]، يقول الجويني: «وصار بعض أصحابنا إلى أن ما وقع معجزة لنبي، لا يجوز وقوعه كرامة لولي، فيمتنع عند هؤلاء أن ينفلق البحر، وتنقلب العصا ثعبانًا، ويحيى الموتى كرامة لولي، إلى غير ذلك من آيات الأنبياء، وهذه الطريقة غير سديدة أيضًا، والمرضي عندنا: تجويز جملة خوارق العوائد في معارض الكرامات»[٢].

ويتضح مما سبق أن ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي في هذه المسألة، هو الرأي الراجح فيها، وهذا ما نذهب إليه، فكرامات الأولياء لا تختص ببعض خوارق العادات دون بعض، بل إن ما صح أن يكون معجزة لنبي، جاز أن يكون كرامة لولي.

(١) انظر: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص٣١٧، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: د/ محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي- مصر، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، والتفتازاني: شرح المقاصد ٥/٧٣.

(٢) الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص٣١٧.

المبحث الخامس

موقف ابن حجر الهيتمي من السماع

مسألة السماع من المسائل التي نالت قدرًا كبيرًا من حديث الصوفية وغيرهم عنها، وسنبين فيما يلي تعريف السماع وموقف ابن حجر الهيتمي منه.

أولًا: تعريف السماع لغة واصطلاحًا

١- السماع لغة

السماع في اللغة: مِنَ السَّمْعِ، وَالسَّمْعُ: حِسُّ الْأُذُنِ، وَقَدْ سَمِعَهُ سَمْعًا وَسِمْعًا وَسَمَاعًا وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَةً، وَالسَّمَاعُ: الذِّكْرُ الْمَسْمُوعُ الْحَسَنُ الْجَمِيلُ، وَكُلُّ مَا الْتَذَّتْهُ الْأُذُنُ مِنْ صَوْتٍ حَسَنٍ سَمَاعٌ، وَالسَّمَاعُ: الْغِنَاءُ[(١)].

٢- السماع اصطلاحًا

السماع في الاصطلاح الصوفي يراد به: «سماع صوت طيب، موزون، مفهوم المعنى، محرّك للقلب.

فالوصف الأعم أنه صوت طيب، ثم الطيب ينقسم إلى الموزون وغيره، والموزون ينقسم إلى المفهوم كالأشعار، وإلى غير المفهوم كأصوات الجمادات وسائر الحيوانات»[(٢)].

---

(١) انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب ٢٠٩٥/٣، ٢٠٩٦، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين ٤٢٠/٤، وانظر: نفس المصدر ٤٦١/٤، وعز الدين =

ثانيًا: موقف ابن حجر الهيتمي من سماع الغناء

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى تقسيم سماع الغناء إلى: سماع مجرد الغناء من غير آلة، وسماع الغناء المقترن برقص أو نحو دُفٍّ أو مزمار أو وَتَرٍ، وفيما يلي بيان موقفه من هذين القسمين.

١- موقف ابن حجر الهيتمي من سماع مجرد الغناء من غير آلة

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن سماع مجرد الغناء من غير آلة مكروه، إلا في أمور يباح فيها، فقال: «اعلم أن مذهبنا أنه يكره الغناء وسماعه إلا إن اقترن به ما يأتي: فقد قال بعض العلماء: (إنه سنة في العرس ونحوه)[١]، وقال الغزالي وابن عبد السلام من أئمتنا: (إنه سنة إن حرك سني لحال مذكر للآخرة)[٢]، وبه يُعلم أن كل شعر فيه الأمر بالطاعة، أو كان حكمة، أو كان في مكارم الأخلاق، أو الزهد، ونحو ذلك

=

عبد العزيز بن عبد السلام: زبد خلاصة التصوف، المسمى بحل الرموز ومفاتيح الكنوز ص١٥٨، ضبط وتحقيق: د/ أحمد عبد الرحيم السايح، والمستشار/ توفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

(١) انظر: الغزالي: إحياء علوم الدين ٤/٤٣٨، ٤٤٤، والعز بن عبد السلام: حل الرموز ومفاتيح الكنوز ص١٥٩، وابن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٠/٤١٦.

(٢) انظر: الغزالي: إحياء علوم الدين ٤/٤٤٦، ٤٤٧، ٥٣٣، والعز بن عبد السلام: حل الرموز ومفاتيح الكنوز ص١٦٣.

من خصال الخير، كحث على طاعة أو سنة، أو اجتناب معصية، يكون كل من إنشائه وإنشاده وسماعه سنة»[١].

ويذكر ابن حجر الهيتمي أنه قد قال جمع من الشافعية والمالكية: إن «الغناء إنشادًا واستماعًا على قسمين:

القسم الأول- الغناء في العمل أو السفر: ما اعتاد الناس استعماله لمحاولة عمل، وحمل ثقيل، وقطع مفاوز سفر، ترويحًا للنفوس وتنشيطًا لها، كَحُدَاءِ الأعراب بإبلهم، وغناء النساء لتسكين صغارهن، ولعب الجواري بلعبهن، فهذا إذا سَلِمَ المغني به من فحش وذكر محرم، كوصف الخمور والقينات، لا شك في جوازه، ولا يختلف فيه، وربما يندب إليه إذا نشط على فعل خير، كَالْحُدَاءِ في الحج والغزو...، وكالأشعار المزهدة في الدنيا الراغبة في الآخرة، فهي من أنفع الوعظ، فالحاصل عليها أعظم الأجر.

القسم الثاني- غناء المحترفين: ما ينتحله المغنون العارفون بصنعة الغناء، المختارون المدن من غزل الشعر مع تلحينه بالتلحينات الأنيقة، وتقطيعه لها على النغمات الرقيقة التي تهيج النفوس وتطربها، كَحُمَيَّا الكؤوس، فهذا هو الغناء المختلف [فيه][٢] على أقوال العلماء»[٣]، وقد ذكر

---

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٢٦، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة القرآن- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٢) وردت في النسخة المطبوعة بدون [فيه]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٣٢، ٣٣ باختصار، وانظر له: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٠/٤١١- ٤١٣.

ابن حجر الهيتمي الأقوال في هذا القسم، وذهب إلى أن «الذي يقوى في النفس رجحانه تحريم الغناء الملحن وسماعه»[١].

ويظهر مما سبق أن ابن حجر الهيتمي يذهب إلى إباحة إنشاد الشعر وسماعه ما لم يقترن به منكر بوجه[٢]؛ ولهذا فإن ابن حجر الهيتمي عندما سُئل: «عما تفعله طوائف اليمن وغيرهم من اجتماعهم وإنشاد أشعارهم والمدائح»[٣]، أجاب بقوله: «إنشاد الشعر وسماعه إن كان فيه حث على خير، أو نهي عن شر، أو تشويق إلى التأسي بأحوال الصالحين، والخروج عن النفس ورعونتها وحظوظها، والتأدب والجد في التحلي بالمراقبة للحق في كل نَفَسٍ، ثم الانتقال إلى شهوده في كل ذرة من ذرات الوجود والعبادات، كما أشار إليه الصادق المصدوق -ﷺ- بقوله: (الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)[٤]، فكل من الإنشاد والاستماع سنة...، والمنشدون والسامعون مأجورون مثابون إن صلحت نياتهم وصفت سرائرهم، وأما إن كانوا بخلاف ذلك فيفهمون من كلام

(١) ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٣٨، وانظر: نفس المصدر ص٤٦، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤١٢/١٠، ٤١٣، ٤٢٧.

(٢) انظر: ابن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤٢٠/١٠- ٤٢٣، والفتاوى الحديثية ص٨٠، ١٤٤، ١٤٥، والمنح المكية في شرح الهمزية ص٢٧٠.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٨٠.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي -ﷺ- عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، ٣٣/١، برقم: ٥٠، وكتاب التفسير، تفسير سورة لقمان، باب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، ٢٧٥/٣، برقم: ٤٧٧٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ٣٩/١، ٤٠، برقم: ٩، ١٠، كلاهما من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

الصالحين غير المراد به، مما يليق بأغراضهم الفاسدة، وشهواتهم المحرمة، فهؤلاء عاصون آثمون»[١].

٢- موقف ابن حجر الهيتمي من سماع الغناء المقترن برقص أو نحو دُفٍّ أو مزمار أو وَتَرٍ

ذهب ابن حجر الهيتمي إلى تحريم سماع الغناء المقترن بهذه الأمور، فقال: «والمقصود هنا أن الغناء إذا أبيح أو كره إن انضم إليه محرم، يصير بانضمام المحرم إليه محرمًا، وإذا حرم يشتد إثمه بانضمام المحرم إليه»[٢].

ويذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن العز بن عبد السلام بريء من سماع الغناء المقترن بِالدُّفِّ وَالشَّبَّابَةِ[٣]، وينفي عن مشايخ الصوفية سماعهم الغناء المقترن بالأوتار؛ لأن «من شريطة طريقتهم ترك المختلف فيه، فكيف بالمجمع عليه؟!»[٤]، ويؤكد على تبرئتهم من هذا الأمر، وأن الذي يفعل ذلك هم أدعياء التصوف، فيقول: «ونحن نجزم بأنه لم يقع عن أحد يقتدى به من أهل التصوف -الجامعين بين العلم والمعرفة- شيء من ذلك السَّفْسَافِ الذي هو سماع الأوتار ونحوها من المجمع على تحريمها.

---

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٨٠.

(٢) ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٤١، وانظر له: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٠/٤١٢- ٤١٥، ٤١٨.

(٣) انظر: ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٤٢، ٤٣، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ١٠/٤١٦.

(٤) ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٤٣.

وأما المختلف فيه فكذلك عند المحققين منهم؛ لمجانبة الشبه ما أمكن، وأما الحائمون حول حمى الشبهات، وسماع المشتهيات، فأولئك ليس لهم من التصوف إلا رسمه، ومن العلم إلا اسمه، والخير كل الخير إنما هو في اتباعه -ﷺ-»[١].

وقد ذهب ابن حجر الهيتمي إلى تحريم الرقص المشتمل على التثني وَالتَّكَسُّرِ، كفعل المخنث، وبين أنه إن خلا عن ذلك كان مكروهًا، فقال: الرقص «إن كان فيه تَثَنٍّ أو تَكَسُّرٌ حرم على الرجال والنساء، وإن انتفى كل منهما عنه كره»[٢].

ويوضح ابن حجر الهيتمي أن من حصل له وَجْدٌ[٣] عند السماع فرقص، فلا حرمة ولا كراهة عليه؛ لأن محل الخلاف في الرقص «فيمن فعله باختياره، بخلاف من كان من أهل الأحوال، فحصل له وَجْدٌ اضطره إليه، فإن هذا لا حرمة ولا كراهة عليه اتفاقًا»[٤]، ويبين ابن حجر الهيتمي

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق ص٤١، وانظر له: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤١٨/١٠-٤٢٠.

(٣) الوجد في الاصطلاح الصوفي يراد به: ما صادف القلب من فزع، أو غم، أو رؤية معنى من أحوال الآخرة، أو كشف حالة بين العبد وبين الله -ﷻ-، قالوا: وهو سمع القلوب وبصرها، وقال النوري: الوجد لهيب ينشأ في الأسرار، ويسنح عن الشوق، فتضطرب الجوارح طربًا أو حزنًا عند ذلك الوارد، وقالوا: الوجد مقرون بالزوال، والمعرفة ثابتة لا تزول. انظر: الكلاباذي: التعرف لمذهب أهل التصوف ص٨٢.

(٤) ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٤٢، وانظر له: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤١٨/١٠، ٤١٩.

أن ما حُكي عن العز بن عبد السلام من أنه كان يرقص في مجالس السماع[١]، يُحمل على هذه الحالة[٢]، أي: إنه رقص اضطرارًا عند الوجد.

ويرى ابن حجر الهيتمي أن الرقص عند الوجد له ما يدل على إباحته من السنة النبوية، فعندما سُئل: «عن رقص الصوفية عند تواجدهم[٣] هل له أصل؟ فأجاب بقوله: نعم له أصل، فقد روي في الحديث: أن جعفر بن أبي طالب -رضي الله عنه- رقص بين يدي النبي -صلى الله عليه وسلم-، لما قال له: (أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي)[٤]، وذلك من لذة هذا الخطاب، ولم ينكر عليه -صلى الله عليه وسلم-، وقد صح

---

(١) انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام ٤١٩/٤٨.

(٢) انظر: ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٤٢، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٤١٩/١٠.

(٣) التواجد في الاصطلاح الصوفي يراد به: استدعاء الوجد واستجلابه بالتفكر والتذكر، وقيل: هو إظهار حالة الوجد من غير وجد. [انظر: الكاشاني: لطائف الإعلام ٣٦٥/١]، وهذا التواجد المتكلَّف منه ما هو مذموم: وهو الذي يُقصد به الرياء، وإظهار الأحوال الشريفة مع الإفلاس منها، ومنه ما هو محمود: وهو التوصل إلى استدعاء الأحوال الشريفة واكتسابها واجتلابها بالحيلة، فإن للكسب مدخلًا في جلب الأحوال الشريفة. [انظر: الغزالي: إحياء علوم الدين ٥٠٠/٤].

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، ٢١٣/٢، برقم: ٨٥٧، والبزار في مسنده، ٣١٦/٢، برقم: ٧٤٤، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مؤسسة علوم القرآن- بيروت، ومكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩- ١٤٣٠هـ/ ١٩٨٨- ٢٠٠٩م، والبيهقي في السنن الكبير، كتاب الشهادات، باب من رَخَّصَ في الرقص إذا لم يكن فيه تَكَسُّرٌ وَتَخَنُّثٌ، ١٥١/٢١، برقم: ٢١٠٦٩، من طريق هانئ بن هانئ، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- بهذا الإسناد»، وقال البيهقي: «هانئ بن هانئ ليس بالمعروف جدًّا». فالحديث بهذا الإسناد ضعيف. والحديث =

القيام والرقص في مجالس الذكر والسماع عن جماعة من كبار الأئمة، منهم عز الدين شيخ الإسلام ابن عبد السلام»[١].

وقد رد ابن حجر الهيتمي على الذين ذهبوا إلى إباحة الرقص، مستدلين على ذلك بحكايات كثيرة عن مشايخ الصوفية ذكرها القشيري وغيره في حضورهم مجالس السماع والغناء، وتواجدهم وركضهم ورقصهم، فقال: «وجوابه: أننا لا ننفي جوازه إلا عند وجود نحو تَثَنٍّ أو تَكَسُّرٍ، فمن أين أن أولئك المشايخ تثنوا أو تكسروا؟ سلمنا أنهم فعلوا ذلك، فمن أين أنهم لم يحصل لهم وَجْدٌ أخرجهم عن حالة الاختيار إلى حالة الاضطرار؟ على أنا لا نسلم بصحة تلك الحكايات عن أولئك، فلعلها مما أدخلها أهل الزندقة على أهل الإسلام، كما كذبوا على رسول الله -ﷺ- بما لا يحصى، وإذا سلمنا صحتها، وأنهم فعلوها اختيارًا، فالحجة فيما جاء عنه -ﷺ- وعن الأئمة بعده، وقد بينا أن ذلك لم يكن طريقهم ولا سبيلهم، وأن ذلك مما حدث بعدهم»[٢].

=

أخرجه البخاري في صحيحه، بدون لفظ الْحَجْلِ، من حديث البراء بن عازب -رضي الله عنهما-، كتاب الصلح، باب كيف يُكتب «هذا ما صالح فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ» وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه، ٢/٢٦٧، ٢٦٨، برقم: ٢٦٩٩.

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٢٩٨.

(٢) ابن حجر الهيتمي: كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص٤٥.

تعقيب:

إذا أمعنا النظر في موقف ابن حجر الهيتمي من السماع، يتضح لنا الآتي:

أولًا: يتفق ابن حجر الهيتمي فيما ذهب إليه من إباحة سماع الغناء بدون آلة، مع ما نجده عند أئمة الصوفية[1]، حيث يذهبون إلى إباحة سماع الشعر بالأصوات الحسنة، والنغمات الطيبة، ما لم يشتمل ذلك على مفاسد، ويؤدي إلى باطل، يقول القشيري: «اعلم: أن سماع الأشعار بالألحان الطيبة والنغم المستلذة إذا لم يعتقد المستمع محظورًا، ولم يسمع على مذموم في الشرع، ولم ينجرَّ في زمام هواه، ولم ينخرط في سلك لهوه، مباح في الجملة، ولا خلاف أن الأشعار أنشدت بين يدي رسول الله -ﷺ-، وأنه سمعها ولم ينكر عليهم في سماعها، فإذا جاز سماعها بغير الألحان الطيبة، فلا يتغير الحكم بأن يسمع بالألحان، هذا ظاهر من الأمر»[2].

ويقول السهروردي في إباحة سماع الشعر، الذي لم يحدث منه فتنة، ولا يشتمل على الغزل: «إن كان من القصائد في ذكر الجنة والنار، والتشويق إلى دار القرار، ووصف نِعَمِ الملك الجبار، وذكر العبادات، والترغيب في الخيرات، فلا سبيل إلى الإنكار، ومن ذلك القبيل: قصائد

(١) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٣٤٧، ٣٥٦، ٣٥٧، وأبو طالب المكي: قوت القلوب ١٠٩٣/٢، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٦٧٥، ٦٧٦، والهجويري: كشف المحجوب ٦٤٥/٢، ٦٤٦، والغزالي: إحياء علوم الدين ٤٢٧/٤- ٤٣١، والسهروردي: عوارف المعارف ٤٨٤/١، ٤٨٥، والسيوطي: تأييد الحقيقة العلية ص٧٢، ٧٣.

(٢) القشيري: الرسالة القشيرية ص٦٧٥.

الغزاة والحجاج في وصف الحج والغزو، مما يثير كامن العزم من الغازي، وساكن الشوق من الحاجِّ، وأما ما كان فيه ذكر القدود والخدود ووصف النساء، فلا يليق بأهل الديانات الاجتماع لمثل ذلك»[١].

ثانيًا: يتبين لنا دقة ابن حجر الهيتمي عندما قرر أن مشايخ الصوفية لا يجيزون سماع الغناء المقترن بالدف والشبابة والأوتار والمزامير، حيث نجد مشايخ الصوفية يقررون ذلك[٢]، فيقول أبو نصر السراج: إن «إباحة السماع للعامة إذا لم يصحبهم في ذلك مقاصد فاسدة، ودخولٌ في نهي رسول الله -ﷺ- سماعَ الأوتار والمزامير والمعازف وَالْكُوبَةِ والطبل؛ لأن ذلك سماع أهل الباطل، وهو المحظور المنهي عنه بالأخبار الصحاح المروية عن رسول الله -ﷺ-»[٣]، ويذهب السهروردي إلى أن الأحوط عدم سماع الدف والشبابة، فيقول: «فأما الدف والشبابة وإن كان في مذهب الشافعي -رضي الله عنه- فيهما فُسْحَةٌ، فالأولى تركهما، والأخذ بالأحوط، والخروج من الخلاف»[٤].

---

(١) السهروردي: عوارف المعارف ١/٤٨٤، ٤٨٥.

(٢) انظر: أبو نصر السراج: اللمع ص٣٤٨، والهجويري: كشف المحجوب ٢/٦٤٩-٦٥١، والغزالي: إحياء علوم الدين ٤/٤٢٤، ٤٢٦، ٤٥٤، ٤٥٥، والسهروردي: عوارف المعارف ١/٤٨٤، ٥١٤، وعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: القواعد الكبرى، الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام ٢/٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، تحقيق: د/ نزيه كمال حماد، ود/ عثمان جمعة ضميرية، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٣) أبو نصر السراج: اللمع ص٣٤٨.

(٤) السهروردي: عوارف المعارف ١/٤٨٤.

ويقول العز بن عبد السلام عن سماع الْمُطْرِبَاتِ المختلف في تحليلها: مَنْ تحضره «المعارف والأحوال المبنية عليها عند سماع المطربات المختلف في تحليلها، كسماع الدف والشبابات، فهذا إن اعتقد تحريم ذلك، فهو مسيء بسماعه، محسن بما حصل له من المعارف والأحوال، وإن اعتقد إباحتها تقليدًا لمن قال بها من العلماء، فهو تارك للورع باستماعها، محسن بما حضره من المعارف وأحوالها الناشئة عنها»[(١)]، ويقول عن سماع المطربات المحرمة التي ذهب الجمهور إلى تحريمها: «مَنْ تحضره المعارف والأحوال عند سماع المطربات المحرمة عند جمهور العلماء، كسماع الأوتار والمزمار، فهذا مرتكب لمحرم، مُلْتَذٌّ النفس بسببٍ محرمٍ»[(٢)].

ويظهر لنا من خلال هذه النصوص أن دفاع ابن حجر الهيتمي عن مشايخ الصوفية والعز بن عبد السلام في هذه المسألة، دفاع صحيح، يتفق مع ما ورد عنهم.

ثالثًا: يتضح لنا دقة ما ذكره ابن حجر الهيتمي من أن الصوفية لا يبيحون الرقص عند السماع إلا إذا كان عند الوجد، واتفاقه مع ما نجده عند الصوفية[(٣)]، حيث لا يرضى أبو طالب المكي عن الرقص الذي يحدث من المتواجد المتكلِّف الذي يرائي بالوجد، وأما إذا كان الرقص بغلبة وَجْدٍ فلا

---

(١) العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في إصلاح الأنام ٣٥٢/٢.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) انظر: أبو طالب المكي: قوت القلوب ١١٠٠/٢، والقشيري: الرسالة القشيرية ص٧٨٣، ٧٨٤، والهجويري: كشف المحجوب ٦٦٣/٢- ٦٦٥، والغزالي: إحياء علوم الدين ٥٢٢/٤، والسهروردي: عوارف المعارف ٤٩٤/١، ٤٩٧، ٤٩٨، والسيوطي: الحاوي للفتاوي ٢٢٢/٢، ٢٢٣.

حرج فيه عنده، فيقول: «فأما الزَّفْنُ[١] والاضطراب عند السماع، فلا يعجبني؛ لأن أكثره تواجدٌ[٢] بلا وجودٍ[٣]، وقد يدخله التكلف والتصنع، إلا من غلبه أَمْرٌ، وملكه قَهْرٌ، والمغلوب مقهور، والمجنون معذور»[٤].

ويبين الغزالي أن من آداب المستمع للسماع أن يكون «متماسكًا عن التصفيق والرقص وسائر الحركات على وجه التصنع والتكلف والمراءاة...، فإن غلبه الوجد وحرَّكه بغير اختياره، فهو فيه معذور غير ملوم، ومهما رجع إليه الاختيار، فليعد إلى هدوئه وسكونه»[٥].

وبناءً على هذا يعد ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من حمل رقص العز بن عبد السلام في مجالس السماع، على أنه كان رقصًا اضطراريًّا عند الوجد، متفقًا مع ما قرره أئمة الصوفية من إباحة الرقص في هذه الحالة، بل إنه يتفق مع ما ورد عن العز بن عبد السلام نفسه؛ إذ قد نهى عن الرقص بطريق الاختيار عند السماع، فقال: «وأما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة

---

(١) الزَّفْنُ: الرَّقْصُ، زَفَنَ يَزْفِنُ زَفْنًا، وَهُوَ شَبِيهٌ بِالرَّقْصِ، وَأَصْلُ الزَّفْنِ: اللَّعِبُ وَالدَّفْعُ. انظر: ابن منظور: لسان العرب ١٨٤٣/٣.

(٢) وردت في النسخة المطبوعة [تواجدًا]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) الوجود في الاصطلاح الصوفي يراد به: استغراق العبد في وجود الحق، وهو يحصل بعد الارتقاء عن الوجد، ولا يكون وجود الحق عند العبد إلا بعد خمود البشرية، أي: غيبته عن إحساسه بها؛ لأنه لا يكون للبشرية بقاء عند ظهور سلطان الحقيقة، فالتواجد بداية، والوجود نهاية، والوجد واسطة بين البداية والنهاية. انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٢٤٧، وزكريا الأنصاري: إحكام الدلالة ٧٢/٢- ٧٤.

(٤) أبو طالب المكي: قوت القلوب ١١٠٠/٢.

(٥) الغزالي: إحياء علوم الدين ٥٢٢/٤.

مُشْبِهَةٌ لرعونة الإناث، لا يفعلها إلا أرعن أو متصنِّع كذاب...، ويدل على جهالة فاعلهما أن الشريعة لم ترد بهما في كتاب ولا سنة، ولم يفعل ذلك أحد من الأنبياء، ولا معتبر من أتباع الأنبياء، وإنما يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذين التبست عليهم الحقائق بالأهواء»[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن أئمة الصوفية لا يذهبون إلى سماع الغناء بالأوتار والمزامير، وأنهم ينهون عن الرقص على وجه التكلف والتصنع؛ ومن ثَمَّ فإن السماع المشتمل على ذلك ليس على نهج مشايخ الصوفية الصادقين، وإنما يفعله أدعياء التصوف طلبًا لشهوات نفوسهم، واستمتاعًا باللهو واللعب.

(١) العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في إصلاح الأنام ٢/٣٥٧- ٣٥٩ باختصار.

المبحث السادس

موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين المريد والشيخ

من المسائل التي اعتنى بها الصوفية أن المريد[١] الذي يسلك الطريق الصوفي، عليه أن يتخذ لنفسه شيخًا[٢] مُرَبِّيًا، يقوم بتهذيب سلوكه، وتخليصه من شرور نفسه، ويرشده إلى ما ينفعه ويضره، بغية أن يصل المريد إلى مراده وهو القرب من الله -ﷻ-، ورضاه -ﷻ- عليه، وسنذكر فيما يلي موقف ابن حجر الهيتمي مما يتعلق بهذه المسألة.

أولًا: موقف ابن حجر الهيتمي من اتخاذ المريد شيخًا

يرى ابن حجر الهيتمي أن المريد الذي يسلك الطريق إلى الله -تعالى- عليه أن يبحث عن شيخ قد سلك هذا الطريق قبله، وذاق حقائقه، وأن يُحَكِّمَ المريد شيخه في نفسه، وَيُسَلِّمَ نفسه إليه، وينقاد له، فيقول: «والمراد بالإرادة[٣]

---

(١) المريد: لفظة المريد عند المحققين من أهل الله، تطلق بإزاء المنقطع إلى الله، المؤثِر جناب الله، الساعي في محابِّ الله ومراضيه، وقد يطلقونها بإزاء المتجرد عن إرادته. انظر: ابن عربي: الفتوحات المكية ٥٢٧/٦.

(٢) الشيخ في الاصطلاح الصوفي يراد به: الإنسان الكامل في علوم الشريعة والطريقة والحقيقة، البالغ إلى حد التكميل فيها؛ لعلمه بآفات النفس وأمراضها وأدوائها، ومعرفته بدوائها، وقدرته على شفائها، والقيام بهداها إن استعدت وَوُفِّقَتْ لاهتدائها. انظر: الكاشاني: معجم اصطلاحات الصوفية ص١٧٢.

(٣) الإرادة في الاصطلاح الصوفي يراد بها: ترك ما عليه العادة، وتحقيقها نهوض القلب في طلب الحق -سبحانه- وترك ما سواه، فإذا ترك العبد العادة التي هي حظوظ الدنيا والأخرى فتجردت حينئذ إرادته، فالإرادة مقدمة على كل أمر، ثم يعقبها =

والتحكيم[1] ونحوهما: أن من أراد السلوك إلى الله على يد بعض الواصلين، ويسر الله له من هو كذلك، أن يُلزم نفسه طاعته، والدخول تحت أوامره ونواهيه»[2].

ويبين ابن حجر الهيتمي أن الكيفية التي يحصل بها الارتباط بين المريد والشيخ، تختلف من شيخ لآخر، فقد يأمر الشيخ المريد بالذكر، وقد يُلبسه الخرقة، وقد يكون بغير ذلك، وعن هذا يقول ابن حجر الهيتمي: «ثم الكيفية المحصلة لهذا الارتباط تختلف المشايخ فيها، فمنهم من يأمر بالذكر، ومنهم من يُلبس الخرقة، ومنهم من يفعل غير ذلك بحسب طرقهم فإنها كثيرة جدًّا، حتى قيل: الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق»[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن حجر الهيتمي قد تَلَقَّنَ الذكر، ولبس خرقة التصوف، وله سند في ذلك –عن مشايخه– ذكره في ثَبَتِ أسانيده،

=

القصد، ثم الفعل، فهي بدء طريق كل سالك، واسم أول منزلة كل قاصد. انظر: الجيلاني: الغنية ٢٦٩/٢.

(١) التحكيم في الاصطلاح الصوفي يراد به: تحكيم المريد الشيخَ في نفسه، فَيُسَلِّمُ نفسه إليه، ويستسلم لرأيه واستصوابه في جميع تصاريفه. [انظر: السهروردي: عوارف المعارف ٣٣٠/١]، ويراد به أيضًا: رجوع المريد إلى الشيخ في جميع ما يعرض له، والتعظيم لحرمته، وقبول قوله، ومجانبة الإنكار عليه سرًّا وجهرًا. [انظر: أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله السهروردي: آداب المريدين ص٣٦، ضبطه وصححه وعلق عليه: د/ عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م].

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٧٧.

(٣) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٧٧.

حيث قال عن تلقينه الذكر، ولبسه الخرقة: «أخذت ذلك عن جماعة كثيرين من أئمة الطريق الجامعة بين العلوم الظاهرة والباطنة، والأحكام وَالْحِكَمِ بحقائق الموجودات المتحركة والساكنة، لكن منهم من غلب عليه الأول كشيخنا العارف المحقق الشمس بن أبي الحمائل، ومنهم من غلب عليه الثاني كمشايخنا الثلاثة السابقين»[(١)]، ويقصد بهم: زكريا الأنصاري، والزَّيني عبد الحق السنباطي، وجلال الدين السيوطي[(٢)].

ثانيًا: موقف ابن حجر الهيتمي من كيفية اختيار المريد لشيخه

يرى ابن حجر الهيتمي أن مريد التربية والسلوك عند اختياره للشيخ، عليه أن يبحث عنه بطريقين:

الطريق الأول: أن يبدأ المريد بالبحث عن الشيخ الذي ينجذب إلى حاله، فيكون مقتنعًا به اقتناعًا تامًّا، بحيث تضمحل نفس المريد أمام انبهاره بحال ذلك الشيخ.

الطريق الثاني: إذا لم ينجذب المريد لحال شيخ، فعليه أن يبحث عن شيخ ورع، عالم بالشريعة والحقيقة.

وعن هذين الطريقين يقول ابن حجر الهيتمي: إن المريد عليه «أن لا يبتدئ إلا بمن جذبه إليه حاله قهرًا عليه، بحيث اضمحلت نفسه لباهر حال ذلك الشيخ المحق، وتخلت له عن شهواتها وإرادتها، فحينئذ يتعين عليه الاستمساك بهديه، والدخول تحت جميع أوامره ونواهيه ورسومه، حتى يصير كالميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف شاء، فإن لم يجذبه حال الشيخ كذلك،

(١) ابن حجر الهيتمي: ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي ص١١٠.
(٢) انظر: المصدر السابق ص٩٥، ١١٠، ١١١، ١٢٦، ١٣٨.

فليتحرَّ أورع المشايخ، وأعرفهم بقوانين الشريعة والحقيقة، ويدخل تحت إشارته ورسومه كذلك»[١].

ويؤكد ابن حجر الهيتمي على هذين الطريقين في كيفية اختيار المريد لشيخه؛ لئلا يغتر المريد بأدعياء التصوف، وليحذر من اتباعهم، فيقول: «وليتعين على الموفَّق أيضًا أن لا يدخل تحت حيطة أحد إلا بعد أن يقهره حاله، أو يعلم منه الإحاطة بعلمي الشريعة والحقيقة؛ لما أن الكاذبين والمتلبسين قد كثروا وادعوا هذه الطريقة وهم منها بريئون، وإلى النار صائرون؛ لسوء أفعالهم، وفساد أحوالهم وأقوالهم، وتكالبهم على الدنيا الفانية، وإعراضهم عن الآخرة الباقية؛ إذ ليس قصدهم بادعاء هذه الطريقة العلية إلا جمع الحطام، ونيل لذة أكل الحرام، واستفراغ العمر في الجهالات والآثام، فحذار حذار من أمثالهم، والاغترار بأقوالهم وأفعالهم، فإن كل من تبعهم زل قدمه، وطغى قلمه، وحق ندمه، وَحُرِمَ الوصول إلى شيء من الكمال، ويأتيه من الله أعظم البوار والنكال»[٢].

ويبين ابن حجر الهيتمي أن المريد إذا أراد أن يعرف أنه يسير في طريق الحق، وأنه اختار الشيخ اختيارًا صحيحًا، فعليه أن يطالع كتب أئمة التصوف، مثل: كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي، و«الرسالة القشيرية» للإمام القشيري، و«عوارف المعارف» للإمام السهروردي، و«قوت القلوب» للإمام أبي طالب المكي؛ لأن هذه الكتب يُعَوَّلُ عليها في الطريق الصوفي، ويتبين من خلالها أحوال الصادقين، والجهلة المدَّعين للتصوف،

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٧٦.

(٢) المصدر السابق ص٧٧.

يقول ابن حجر الهيتمي: «وعليك إن أردت أن يظهر لك الحق، وأنك تتحلى بالصدق، بمطالعة (إحياء) الغزالي -رحمه الله تعالى-، و(رسالة) الإمام العارف القشيري، و(عوارف المعارف) للسهروردي، و(القوت) لأبي طالب المكي، فإن هذه هي الكتب النافعة المبينة لأحوال الصادقين، وتلبيسات المبطلين، والحاملة على معالي الأخلاق، وإيثار الفقر والإملاق، وإدمان الطاعات، وملازمة العبادات سيما الجماعات، والإعراض عن سفاسف أقوام غلب عليهم الشيطان، فسوَّل لهم القبيح حسنًا، والمنكر معروفًا، والمذموم ممدوحًا، فاستغرقوا في بحار شهواتهم، وقبيح اعتقاداتهم وإراداتهم، وهم مع ذلك يحسبون أنهم يحسنون صنعًا أو يحكمون وضعًا»(١).

ثالثًا: موقف ابن حجر الهيتمي من اتخاذ المريد أكثر من شيخ

سُئل ابن حجر الهيتمي عن اتخاذ المريد أكثر من شيخ هذا السؤال: «هل يجوز أخذ اليد المعهودة بين الصوفية من مشايخ متعددة، سواء مات الأول أو انتفع به أو لا؟»(٢).

وقد أجاب ابن حجر الهيتمي عن هذا السؤال بالتفرقة بين المريد الذي يريد التبرك، والمريد الذي يريد التربية والسلوك، مبينًا أن الأول له أن يأخذ عمن شاء، وأما الثاني فعليه ألا يأخذ إلا عن شيخ واحد، وهو الذي اختاره في بدايته للطريق، يقول ابن حجر الهيتمي في الجواب عن السؤال السابق: «والأخذ عن مشايخ متعددين يختلف الحال فيه بين من يريد التبرك، وبين من يريد التربية والسلوك، فالأول يأخذ عمن شاء؛ إذ لا حجر عليه، وأما

(١) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٧٧.

(٢) المصدر السابق ص٥٩.

الثاني فيتعين عليه على مصطلح القوم السالمين من المحظور واللوم – حشرنا الله في زمرتهم–، أن لا يبتدئ إلا بمن جذبه إليه حاله قهرًا عليه، بحيث اضمحلت نفسه لباهر حال ذلك الشيخ المحق، وتخلت له عن شهواتها وإرادتها...، فإن لم يجذبه حال الشيخ كذلك، فليتحرَّ أورع المشايخ، وأعرفهم بقوانين الشريعة والحقيقة»(١).

ويذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن مريد التربية والسلوك إذا ظفر بشيخ من خلال الطريقين اللذين تم بيانهما، وتقيد به بقصد سلوكه الطريق، فإنه يحرم عليه أن ينتقل لغيره، ما دام تبين له في البداية أنه أرجح من غيره، ويبين أن الذي يحمل المريد على ذلك إنما هو حَظٌّ في نفسه، وعلى الشيخ الثاني أن يرفض سلوكه الطريق على يديه، ويأمره بالرجوع لشيخه الأول، وحول هذا يقول ابن حجر الهيتمي: «ومن ظفر بشيخ بالوصف الأول أو الثاني فحرام عليه عندهم أن يتركه وينتقل إلى غيره، وإن سولت له نفسه أن غيره أكمل، فإنه قد يضجر من حق ذلك الشيخ، فتريد النفس أن تنقل صاحبها إلى باطل غيره، وإنما محل اختيار الأعرف الأعلم الأورع الأصلح في الابتداء، وأما بعد الدخول تحت حيطة عارفٍ أهلٍ فلا رخصة عن الخروج عنه، بل ولا رخصة عندهم للشيخ الثاني إذا علم أن لمريدِ الأخذِ عنه أستاذًا كاملًا أن يُسلكه، بل يأمره بالرجوع لأستاذه، وَيُعْلِمُهُ أن ذلك الأستاذ لولا أنه على حق ما نفرت النفس عنه، ولما أحبت فراقه إلى غيره، فهذا أدل دليل على كماله وحقيقة طريقه»(٢).

(١) المصدر السابق ص٧٦ باختصار.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٧٦، ٧٧.

رابعًا: موقف ابن حجر الهيتمي من آداب المريد مع شيخه

تحدث ابن حجر الهيتمي عن بعض الآداب التي يجب على المريد أن يتحلى بها في صحبته لشيخه، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

١- من الأدب أن ينقاد المريد لشيخه، ويلتزم بما يأمره به وينهاه عنه، يقول ابن حجر الهيتمي: إن المريد «يتعين عليه الاستمساك بهديه [أي: الشيخ]، والدخول تحت جميع أوامره ونواهيه ورسومه، حتى يصير كالميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف شاء»(١)، ويبين ابن حجر الهيتمي أيضًا أن المريد ينبغي عليه «أن يكون مديمًا لما يأمره به أستاذه الجامع لطرفي الشريعة والحقيقة، فإنه هو الطبيب الأعظم، فبمقتضى معارفه الذوقية وحكمه الربانية، يعطي كل بدن ونفس ما يراه هو اللائق بشفائها والمصلح لغذائها»(٢).

٢- من الأدب أن يصبر المريد على تلقي تعاليم شيخه، ولا يفارقه قبل أن تتم تربيته، وألا يخالفه ويعترض عليه ظاهرًا وباطنًا، فإذا أشكل على المريد شيء من حال الشيخ، فليتأول له ذلك على وجه في الشرع، ويكل أمره إلى الله -تعالى-، يقول ابن حجر الهيتمي: «وكثير من النفوس التي يراد لها عدم التوفيق، إذا رأت من أستاذ شدة في التربية تنفر عنه، وترميه بالقبائح والنقائص مما هو عنه بريء، فليحذر الموفَّق من ذلك؛ لأن النفس لا تريد إلا هلاك صاحبها، فلا يطعها في الإعراض عن شيخه وإن رآه على أدنى حال، حيث أمكنه أن يُخَرِّجَ أفعاله عن تأويل صحيح ومقصد مقبول

(١) المصدر السابق ص٧٦.

(٢) المصدر السابق ص٧٣.

شرعًا، ومن فتح باب التأويل للمشايخ وأغضى عن أحوالهم ووكل أمورهم إلى الله، واعتنى بحال نفسه وجاهدها بحسب طاقته، فإنه يرجى له الوصول إلى مقاصده، والظفر بمراده في أسرع زمن، ومن فتح باب الاعتراض على المشايخ، والنظر في أحوالهم وأفعالهم والبحث عنها، فإن ذلك علامة حرمانه وسوء عاقبته وأنه لا ينتج قط؛ ومن ثَمَّ قالوا: من قال لشيخه: لِمَ؟ لَمْ يُفلح أبدًا، أي: لشيخه في السلوك والتربية؛ لما تقرر أن شأن السالك أن يكون بين يدي الشيخ كالميت بين يدي الغاسل، حتى لو كانت له علوم أو رسوم أو أعمال، فليعرض عنها ولا يلتفت إليها، فإن نار حق الأستاذ العارف تظهر الخبث وتزيله، وتبقي[1] الطيب وتبين صفاء جوهره ونفاسة جنسه»[2].

تعقيب:

إذا تأملنا في موقف ابن حجر الهيتمي من اتخاذ المريد شيخًا مُرَبِّيًا، وآداب المريد معه، فإنه يتبين لنا عدة أمور:

أولًا: إن ما ذكره ابن حجر الهيتمي من اتخاذ المريد شيخًا مُرَبِّيًا، يدله على طريق الحق -ﷻ-، قد ذكره مشايخ الصوفية وأكدوا عليه[3]، حيث

(١) وردت في النسخة المطبوعة [ويبقى]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ابن حجر الهيتمي: الفتاوى الحديثية ص٧٧.

(٣) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٧٣، والجيلاني: الغنية ٢/٢٨١، وأبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٢٨، والسهروردي: عوارف المعارف ١/٣٣٠- ٣٣٢، وابن عربي: الفتوحات المكية ٢/٩٥، وابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص٨٤، ١٢٥، ١٢٦، وزروق: قواعد التصوف ص١١٣، ١١٦، ١٢١.

يقول القشيري: «يجب على المريد أن يتأدب بشيخ، فإن من لم يكن له أستاذ لا يُفلح أبدًا، هذا أبو يزيد يقول: من لم يكن له أستاذ فإمامه الشيطان، وسمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول: الشجرة إذا نبتت بنفسها من غير غارس فإنها تورق، ولكن لا تثمر، كذلك المريد إذا لم يكن له أستاذ يأخذ منه طريقته نَفَسًا فَنَفَسًا، فهو عابد هواه لا يجد منه نفاذًا»[١]، ويقول ابن عربي: «أول ما يجب على الداخل في هذه الطريقة الإلهية المشروعة، طلب الأستاذ حتى يجده»[٢].

وإنما كان على المريد أن يبحث عن شيخ له؛ لأن الشيخ قد سلك الطريق قبله، «وأفضى به إلى المقصود من المشاهدة، وعرف غوائل السلوك، ومكامن العلل، ومواضع الأخطار، وقواطع الأعداء، برأي العيان لا بشاهد الخبر»[٣]؛ ومن ثَمَّ فالمريد يستفيد من هذه المعرفة؛ لجهله بكيفية السلوك، وموارد الطريق، «فالشيخ مراد للعمل بما عُلم، وَتَعَلُّمِ ما لم يُعْلَمْ، وخروج النفس عن مرادها لمراد الحق بواسطة التحقيق في الأخذ، والتدقيق في النظر، لا للاتباع رماية في عماية، وعمل من غير سبق هداية»[٤].

---

(١) القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٧٣.

(٢) ابن عربي: الفتوحات المكية ٢/٩٥.

(٣) ابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص١٢٦.

(٤) أبو العباس أحمد زروق الفاسي: عدة المريد الصادق ص١٥٠، تحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

وأما ما ذهب إليه ابن حجر الهيتمي من تحكيم المريد الشيخ في نفسه، والانقياد والتسليم له، فقد ذهب إليه أيضًا مشايخ الصوفية[١]، حيث بين السهروردي أن المريد عليه أن «يقصد شيخًا بحسن ظن وعقيدة، يُحَكِّمُهُ في نفسه لمصالح دينه، يرشده ويهذبه، وَيُعَرِّفُهُ طرق المواجيد، وَيُبَصِّرُهُ بآفات النفوس، وفساد الأعمال، ومداخل العدو، فَيُسَلِّمُ نفسه إليه، ويستسلم لرأيه واستصوابه في جميع تصاريفه»[٢].

ثانيًا: إن الطريق الأول الذي بينه ابن حجر الهيتمي في كيفية اختيار المريد للشيخ، وهو أن ينجذب المريد إلى حال الشيخ، نجده عند بعض مشايخ الصوفية، فقد ذهب ابن عطاء الله السكندري إلى هذا الرأي قائلًا: «ليس شيخك من سمعت منه، إنما شيخك من أخذت عنه، وليس شيخك من واجهتك عبارته، إنما شيخك الذي سرت فيك إشارته، وليس شيخك من دعاك إلى الباب، إنما شيخك الذي رفع بينك وبينه الحجاب، وليس شيخك من واجهك مقاله، إنما شيخك الذي نهضك حاله، شيخك هو الذي أخرجك من سجن الهوى، ودخل بك على المولى، شيخك هو الذي ما زال يجلو مرآة

(١) انظر: أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٣٦، والسهروردي: عوارف المعارف ١/٣٣٠، ٣٣٥، ومحيي الدين محمد بن علي بن عربي: أحوال المريد مع الشيخ وما هو الصاحب والمصحوب والمحب والمحبوب ص١٨٨، ضمن كتاب: رسائل ابن عربي، شرح مبتدأ الطوفان ورسائل أخرى، دراسة وتحقيق: قاسم محمد عباس، وحسين محمد عجيل، منشورات المجمع الثقافي- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

(٢) السهروردي: عوارف المعارف ١/٣٣٠.

قلبك، حتى تجلت فيها أنوار ربك، نهضك إلى الله فنهضت إليه، وسار بك حتى وصلت إليه»[١].

كما يقول ابن عطاء الله السكندري: «لا تصحب من لا يُنْهِضُكَ حاله، ولا يَدُلُّكَ على الله مقاله»[٢]، ويبين ابن عبَّاد معنى «يُنْهِضُكَ حاله» فيقول: «ومعنى الحال المنهضة ههنا: هو أن تكون همته متعلقة بالله -تعالى-، مرتفعة عن المخلوقين، لا يلجأ في حوائجه إلا إلى الله، ولا يتوكل في أموره إلا على الله، قد سقط الناس من عينه، فلا يرى منهم ضرًّا ولا نفعًا، وسقطت نفسه من عينه، فلا يشاهد لها فعلًا، ولا يقتضي لها حظًّا، ويكون في أعماله كلها جاريًا على مقتضى الشرع من غير إفراط ولا تفريط، وهذه صفة العارفين الموحدين»[٣]، ولا شك أن المريد الذي ينجذب إلى حال شيخ بهذه الكيفية، فإنه يتأثر به تأثرًا بالغًا، وينتفع به انتفاعًا كبيرًا، «فصحبة من هذه حاله وإن قَلَّتْ عبادته ونوافله، مأمونة الغائلة، محمودة العاقبة، جالبة لكل فائدة دينية ودنيوية؛ لأن الطبع يسرق من الطبع، والنفس مجبولة على حب

(١) ابن عطاء الله السكندري: لطائف المنن ص٢٠٤.

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله السكندري: الحكم العطائية ص١٠٠، ضمن كتاب: التنبيه شرح الحكم العطائية، المشتهر بغيث المواهب العلية، تأليف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عباد النفزي الرندي، شرف بخدمته: أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

(٣) ابن عباد: التنبيه شرح الحكم العطائية ص٣٠٧، ٣٠٨.

الاقتداء بمن تستحسن حاله»[١]، وقد ذهب زروق أيضًا إلى هذا الرأي في اتخاذ المريد للشيخ[٢].

وأما الطريق الثاني الذي بينه ابن حجر الهيتمي في كيفية اختيار المريد للشيخ، وهو أن يكون شيخًا ورعًا، عالمًا بالشريعة والحقيقة، فنجده عند مشايخ الصوفية[٣]، حيث يقول أبو النجيب السهروردي: «أول ما يلزم المريد –بعد الانتباه من غفلته– أن يقصد إلى شيخ من أهل زمانه، مؤتمن على دينه، معروف بالنصح والأمانة، عارف بالطريق، فَيُسَلِّمُ نفسه لخدمته»[٤]، ويقول زروق: «ضبط النفس بأصلٍ يُرْجَعُ إليه في العلم والعمل لازم؛ لمنع التَّشَعُّبِ والتَّشَغُّبِ، فلزم الاقتداء بشيخ قد تحقق اتباعه للسنة وتمكنه من المعرفة؛ لِيُرْجَعَ إليه فيما يَرِدُ أو يُراد»[٥].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الطريقين اللذين ذكرهما ابن حجر الهيتمي في اختيار المريد للشيخ، نجدهما من بعده عند ابن عجيبة عند حديثه عن شروط الشيخ؛ إذ يقول: «ولا بد أن يكون جامعًا بين حقيقة وشريعة، وبين

---

(١) المصدر السابق ص٣٠٨.

(٢) انظر: زروق: عدة المريد الصادق ص١٥٣، ١٥٩، ١٦٠.

(٣) انظر: أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٢٨، ٣٥، والسهروردي: عوارف المعارف ٣٣٠/١، وزروق: قواعد التصوف ص١٢١، وعدة المريد الصادق ص١٥١– ١٥٣، وعبد الوهاب بن أحمد الشعراني: الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية ٦٢/١، حققه وقدم له: طه عبد الباقي سرور، والسيد محمد عيد الشافعي، مكتبة المعارف– بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٤) أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٢٨، وانظر: نفس المصدر ص٣٥.

(٥) زروق: قواعد التصوف ص١٢١.

جذب وسلوك، فبجذبه يجذب القلوب، وبسلوكه يخرجها من حالة الجذب إلى البقاء»[١].

ثالثًا: يتفق ابن حجر الهيتمي فيما ذكره من أن المريد الذي يريد التبرك له أن يأخذ عن أكثر من شيخ، وأما الذي يريد التربية والسلوك فلا يأخذ إلا عن شيخ واحد، مع ما ذهب إليه مشايخ الصوفية[٢]، حيث يقول ابن عربي: «والأصل أنه كما لم يكن وجود العالم بين إلهين، ولا المكلَّف بين رسولين مختلِفَي الشرائع، ولا امرأة بين زوجين، كذلك لا يكون المريد بين شيخين إذا كان مريد تربية، فإن كان صحبة بلا تربية، فلا يبالي بصحبة الشيوخ كلهم؛ لأنه ليس تحت حكمهم، وهذه الصحبة تُسمى صحبة البركة، غير أنه لا يجيء منه رجل في طريق الله»[٣].

وإذا كان ابن حجر الهيتمي لا يذكر السبب في عدم اتخاذ مريد التربية والسلوك أكثر من شيخ، فإنه يتضح لنا من النص السابق لابن عربي أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الطريق الصوفي مؤسس على التوحيد؛ ومن ثَمَّ فعندما يتخذ المريد شيخًا واحدًا فإنه يُقَرِّبُ عليه الطريق، ويكون ذلك أعون له في الطريق، ويؤدي إلى فلاح المريد، وهذا ما أكده الشعراني قائلًا: «ومن

---

(١) أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني: إيقاظ الهمم في شرح الحكم ص١٢٩، تقديم ومراجعة: محمد أحمد حسب الله، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

(٢) انظر: ابن عربي: الفتوحات المكية ٧٧/٦، ٧٨، ومحمد بن محمد المرصفي: داعي الفلاح إلى سبل النجاح ص٨٤، ٨٥، تحقيق: محمد عباس حلمي، مراجعة: أ/ فهيم شلتوت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، والشعراني: الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية ٦٤/١.

(٣) ابن عربي: الفتوحات المكية ٧٧/٦، ٧٨.

شأنه [أي: المريد] أن لا يكون له إلا شيخ واحد، فلا يجعل له قط شيخين؛ لأن مبنى طريق القوم على التوحيد الخالص»[١]، ويبين الشعراني أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين لم يتقيدوا بشيخ واحد، وإنما كانوا يأخذون عن أكثر من شيخ؛ «لأنهم -ﷺ- كانوا مطهرين من الأدناس والرعونات، فكان كل واحد منهم كاملًا لا يحتاج إلى من يُسلكه، فلما كثرت الأمراض واحتاجوا إلى علاجها أمرهم الشيوخ بالتقيد[٢] على شيخ واحد؛ لئلا يتبدد حال المريد وتطول عليه الطريق»[٣].

ويتضح لنا أن ما ذكره ابن حجر الهيتمي من أن مريد التربية والسلوك لا يترك شيخه وينتقل لغيره، يتفق مع ما نجده عند زروق، حيث يقول: «ولا تنتقل عنه ولو رأيت من هو أعلى منه، فتحرم بركة الأول والثاني؛ ولذلك كان المشايخ يمنعون أصحابهم من صحبة غيرهم من المشايخ، بل من زيارتهم...، اللهم إلا أن يعترض حق شرعي يمنع من وجود الاقتداء؛ لضرر يلحقك في نفسك أو يلحق غيرك في دينه ودنياه، فلك في التخلف وجه»[٤]، وقد كان الشعراني لا يأخذ العهد على مريد نكث عهد شيخه، مبينًا أن المريد الذي ينتقل من شيخ إلى آخر يتلاعب بالطريق، وأنه يخشى عليه أن يُمقت لفعله هذا، فيقول: «مما منَّ الله به عليَّ أنني لا آخذ على مريد العهد إلا إذا كان خاليًا من شيخ ينتمي إليه من مشايخ العصر، ثم يسوق عليَّ السياقات في ذلك، فإن كان له شيخ ولو بالاسم فقط، أو لم يظهر لي منه

(١) الشعراني: الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية ٦٤/١.
(٢) وردت في النسخة المطبوعة [بالتقييد]، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) الشعراني: الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية ٦٥/١.
(٤) زروق: عدة المريد الصادق ص١٦٠، ١٦١ باختصار.

رغبة تامة في طلب الطريق، لا آخذ عليه عهدًا؛ شفقةً عليه أن يُمقت؛ لتلاعبه بالطريق مع عزة مراقيها»[١].

فالمريد الذي يترك شيخه وينتقل إلى غيره يصير مترددًا في أيهما أعرف بالطريق، فلا ينتفع بأحدهما، وينقطع ترقّيه في الطريق، أما الذي يتقيد على حكم شيخ ولا يخرج عن دائرته، فإنه ينتفع به ويصل إلى مراده في أسرع وقت، ومن هنا أكد مشايخ الصوفية على أن المريد عند اختياره لشيخه عليه أن يغلب على ظنه أنه أرجح من غيره، بل يقطع بأنه ليس في عصره مثله، حتى ينتفع به فيما هو مرامه، وأنه متى مالت نفسه إلى غير شيخه، فلا ينتفع به أصلًا[٢]، يقول السهروردي في أدب المريد مع الشيخ: «ومن الأدب ألا يدخل في صحبة الشيخ إلا بعد علمه بأن الشيخ قَيِّمٌ بتأديبه وتهذيبه، وأنه أقوم بالتأديب من غيره، ومتى كان عند المريد تَطَلُّعٌ إلى شيخ آخر، لا تصفو صحبته، ولا ينفذ القول فيه، ولا يستعد باطنه لسراية حال الشيخ إليه، فإن المريد كلما أيقن تفرد الشيخ بالمشيخة، عرف فضله، وقويت محبته، والمحبة والتآلف هو الواسطة بين المريد والشيخ»[٣].

رابعًا: إن آداب المريد مع شيخه التي ذكرها ابن حجر الهيتمي تتفق مع ما قرره أئمة التصوف، أما الأدب الأول وهو الانقياد للشيخ،

---

(١) عبد الوهاب بن أحمد الشعراني: لطائف المنن والأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق، المعروف بالمنن الوسطى ص٤٤٧، حققه: معاذ عبد الرحمن الهواش، دار التقوى– دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

(٢) انظر: الجيلاني: الغنية ٢٨٤/٢، والسهروردي: عوارف المعارف ٣٥٢/٢، والمرصفي: داعي الفلاح إلى سبل النجاح ص٧٨، ٧٩.

(٣) السهروردي: عوارف المعارف ٣٥٢/٢.

والاستمساك بهديه، والالتزام بأوامره ونواهيه، فنجده عند كثير من مشايخ الصوفية[١]، يقول ابن خلدون عن هذا الأدب: إن المريد «إذا ظفر بالشيخ فليقلده أمره، وليهتدِ بأقواله وأفعاله، ويتمسك به تمسك الأعمى على شاطئ البحر بقائده، ويلقي نفسه بين يديه كالميت بين يدي الغاسل»[٢].

وأما الأدب الثاني وهو أن يصبر المريد على تعاليم شيخه، وألا يفارقه قبل انتهاء سيره في الطريق، فنجد ذلك عند بعض مشايخ الصوفية[٣]، يقول أبو النجيب السهروردي: «ويُكره للمريد مفارقة أستاذه قبل انفتاح عين قلبه، عليه أن يصبر تحت أمره ونهيه في خدمته»[٤]، وأما أدب عدم مخالفة المريد لشيخه، والاعتراض عليه ظاهرًا وباطنًا، فنجده عند كثير من مشايخ الصوفية[٥]، يقول القشيري: «فمن صحب شيخًا فوقه في الرتبة، فأدبه ترك

---

(١) انظر: أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٢٨، ٣١، ٣٦، والسهروردي: عوارف المعارف ٣٣٠/١، وابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص٨٥، ١٢٦، وزروق: عدة المريد الصادق ص٥٧، والمرصفي: داعي الفلاح إلى سبل النجاح ص٨٠.

(٢) ابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ص٨٥، وانظر: نفس المصدر ص١٢٦.

(٣) انظر: أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٣١، والمرصفي: داعي الفلاح إلى سبل النجاح ص٨١.

(٤) أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٣١.

(٥) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٦١١، ٧٧٤، ٧٨٠، والجيلاني: الغنية ٢٧٩/٢، ٢٨٤، وأبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٢٨، ٣٦، والسهروردي: عوارف المعارف ٣٣٦/١، ٣٥٠/٢، وابن عربي: أحوال المريد مع الشيخ ص١٩٠، وزروق: عدة المريد الصادق ص١٥٠، ١٥١، والمرصفي: داعي =

الاعتراض، وحمل ما يبدو منه على وجه جميل، وتلقي أحواله بالإيمان به»[١].

وتجدر الإشارة إلى أن ترك الاعتراض على الشيخ إنما هو فيما لا يخالف الشرع، وأما إن خالف الشرع فيجوز الاعتراض، يقول أبو النجيب السهروردي في آداب المريد مع المشايخ: «ومن آدابهم...، ترك الإنكار عليهم إلا فيما يخالف الشرع»[٢]، ويتبين من هذا أن أئمة التصوف لا يذهبون إلى عصمة المشايخ، بل ينفونها[٣]، يقول القشيري: «ولا ينبغي للمريد أن يعتقد في المشايخ العصمة، بل الواجب أن يذرهم وأحوالهم، فيحسن بهم الظن، ويراعي مع الله –تعالى– حده فيما يتوجه عليه من الأمر، والعلم كافيه في التفرقة بين ما هو محمود وما هو معلول»[٤].

فعلى المريد أن يحترم شيخه ويوقره، ويلتزم بأوامره ونواهيه، وَيُسَلِّمَ له أحواله، ولا يعترض عليه ظاهرًا وباطنًا، فإن من اعترض على شيخه تعرض للحرمان، فلا ينتفع بعلمه، ولا يُفلح.

=

الفلاح إلى سبل النجاح ص٨٠، ٨١، ٨٤.

(١) القشيري: الرسالة القشيرية ص٦١١.

(٢) أبو النجيب السهروردي: آداب المريدين ص٣٥ باختصار، وانظر: زروق: عدة المريد الصادق ص١٥٠.

(٣) انظر: القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٨٠، والجيلاني: الغنية ٢٧٩/٢، وابن عربي: الفتوحات المكية ٧٦/٦، ٧٧.

(٤) القشيري: الرسالة القشيرية ص٧٨٠.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

أولًا: أهم النتائج

١- أثبت البحث -من خلال دراسة الآراء الصوفية لابن حجر الهيتمي- عمق التجربة الصوفية؛ إذ إنها لم تنتظم التيار الصوفي فقط، بل تخطته إلى الفقهاء والمحدِّثين، وهذا يدل على وحدة الثقافة الإسلامية في علوم الإسلام المتعددة.

٢- امتداد الترابط بين الفقه والتصوف منهجيًّا وعمليًّا؛ إذ كشف البحث عن ترابط فكر ابن حجر الهيتمي مع كثير من علماء وفقهاء الشافعية كالقشيري، والغزالي، والسهروردي، والعز بن عبد السلام، واليافعي، وزكريا الأنصاري.

٣- استطاع البحث أن يجمع شتات أقوال ابن حجر الهيتمي في التصوف، بحيث يعد هذا البحث ملخصًا وافيًا لآرائه في التصوف، لمن أراد مطالعتها والوقوف عليها مقارنة بآراء أئمة الصوفية المعتبرين مع تحليل وتأييد مواطن القوة فيها.

٤- توصَّل ابن حجر الهيتمي إلى أن لفظ التصوف مشتق، وأنه مأخوذ من الصوف، وأن الصوفي منسوب إليه، وهذا هو الرأي الراجح في هذه المسألة.

٥- بين ابن حجر الهيتمي أن تسمية التصوف والصوفي ظهرت وأطلقت في زمن التابعين، وأنها شاعت واشتهرت قبل نهاية القرن الثاني الهجري، ويتفق في ذلك مع الرأي الراجح في هذه المسألة.

٦- بَرَّأَ ابن حجر الهيتمي أئمة الصوفية من القول بالحلول والاتحاد، وبين أن ما صدر عنهم مما يُوهِمُ الحلول والاتحاد كان عند استغراقهم في بحر التوحيد والعرفان، ووصولهم إلى مرحلة الفناء عن شهود ما سوى الله – تعالى–، وهذا ليس من الحلول والاتحاد في شيء.

٧- لم يكفر ابن حجر الهيتمي من صدرت عنه شطحات من الصوفية، بل ذهب إلى تأويلها، وحملها على محامل حسنة، مبينًا أن عباراتهم جارية على اصطلاحهم، وليس المراد منها ظاهرها؛ ومن ثَمَّ لم يكفر ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما، وذكر أنهم أخيار أولياء أبرار، بل مقربون.

٨- أثبت ابن حجر الهيتمي أنه ليس هناك تباين بين الشريعة والحقيقة، وإنما هما متلازمان، وفضَّل علم الباطن وعلماءه على علم الظاهر وعلمائه.

٩- ذهب ابن حجر الهيتمي إلى أفضلية النبوة على الولاية، وبين أن الصوفية السالمين من المحظور واللوم لا يذهبون إلى تفضيل الأولياء على الأنبياء، وأثبت كرامات الأولياء، وبين أن الكرامة جائزة عقلًا وواقعة نقلًا، وأنها تبلغ مبلغ المعجزة في جنسها وعظمها.

١٠- نفى ابن حجر الهيتمي عن مشايخ الصوفية اتهامهم بسماع الغناء المقترن بالرقص وَالدُّفِّ وَالشَّبَّابَةِ والأوتار والمزامير، وبين أن الذي يفعل ذلك هم أدعياء التصوف الذين ليس لهم من التصوف إلا رسمه، ومن العلم إلا اسمه، وأوضح أن الرقص عند السماع الذي يحدث اضطرارًا في حالة الوجد يجوز، بخلاف غيره.

١١- أوضح ابن حجر الهيتمي أن المريد عليه أن يتخذ لنفسه شيخًا مُرَبِّيًا، ينجذب إلى حاله، فإن لم يجذبه حال الشيخ، فليتحرَّ أورع المشايخ، وأعرفهم بقوانين الشريعة والحقيقة، وبين أن من أهم آداب المريد مع شيخه الاستمساك بهديه، والدخول تحت جميع أوامره ونواهيه ورسومه، وأن يصبر على تلقي تعاليمه، وألا يفارقه قبل أن تتم تربيته، وألا يخالفه ويعترض عليه ظاهرًا وباطنًا.

ثانيًا: أهم التوصيات

دراسة مؤلفات بعض الفقهاء كشهاب الدين الرملي، والخطيب الشربيني، وشمس الدين الرملي؛ للبحث عن المكامن الصوفية في كتاباتهم، وإبراز وحدة الثقافة الإسلامية لدى أعلام الإسلام المتقدمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن أبي الدنيا (أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ت ٢٨١هـ)

١- كتاب الصمت وآداب اللسان، دراسة وتحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ابن الساعي (تاج الدين علي بن أنجب بن عثمان بن الساعي البغدادي ت ٦٧٤هـ)

٢- أخبار الحلاج، حقق أصوله وعلق عليه: موفق فوزي الجبر، دار الطليعة الجديدة- دمشق- سوريا، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

ابن العماد (عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ)

٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦- ١٤١٤هـ/ ١٩٨٦- ١٩٩٣م.

ابن الفارض (شرف الدين عمر بن علي بن مرشد المعروف بابن الفارض ت ٦٣٢هـ)

٤- ديوان ابن الفارض، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

ابن المبارك (عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي ت ١٨١هـ)

٥- كتاب الزهد ويليه كتاب الرقائق، حققه وعلق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

ابن المقري (شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بابن المقري ت ٨٣٧هـ)

٦- روض الطالب ونهاية مطلب الراغب، تحقيق وتعليق: خلف مفضي المطلق، دار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

ابن حجر الهيتمي (شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي ت ٩٧٤هـ)

٧- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عُنِيَ به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار باب الأبواب- داغستان، ودار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

٨- التعرف في الأصلين والتصوف، ضمن كتاب: التلطف في الوصول إلى التعرف، تأليف: محمد بن علي بن علان الصديقي، بحث وتحقيق: د/ محمد فاضل جيلاني الحسني، مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر- إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

٩- ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي، حققه وعلق عليه: د/ أمجد رشيد، دار الفتح للدراسات والنشر- عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

١٠- الفتاوى الحديثية، دار المعرفة- بيروت- لبنان، بدون رقم طبع وتاريخ.

١١- الفتح المبين بشرح الأربعين، عُنِيَ به: أحمد جاسم محمد المحمد، وقصي محمد نورس الحلاق، وأبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

١٢- كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة القرآن- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ.

١٣- المنح المكية في شرح الهمزية، المسمى: أفضل القِرى لقراء أم القُرى، عُنِيَ بتحقيقه والتعليق عليه: أحمد جاسم المحمد، وبوجمعة مكري، وبسام محمد بارود، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

ابن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١هـ)

١٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦- ١٤٢١هـ/ ١٩٩٦- ٢٠٠١م.

ابن خلدون (ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ت ٨٠٨هـ)

١٥- شفاء السائل وتهذيب المسائل، تحقيق: د/ محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر- بيروت- لبنان، ودار الفكر- دمشق- سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

ابن عباد (محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عباد النفزي الرندي ت ٧٩٢هـ)

١٦- التنبيه شرح الحكم العطائية، المشتهر بغيث المواهب العلية، شرف بخدمته: أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

ابن عجيبة (أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري ت ١٢٢٤هـ)

١٧- إيقاظ الهمم في شرح الحكم، تقديم ومراجعة: محمد أحمد حسب الله، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

١٨- الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية، راجعه وحققه وقدم له: عبد الرحمن حسن محمود، عالم الفكر، بدون رقم طبع وتاريخ.

ابن عربي (محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي ت ٦٣٨هـ)

١٩- أحوال المريد مع الشيخ وما هو الصاحب والمصحوب والمحب والمحبوب، ضمن كتاب: رسائل ابن عربي، شرح مبتدأ الطوفان ورسائل أخرى، دراسة وتحقيق: قاسم محمد عباس، وحسين محمد عجيل، منشورات المجمع الثقافي- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٠- الفتوحات المكية، تحقيق: عبد العزيز سلطان المنصوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ٢٠١٣م.

٢١- فصوص الحكم والتعليقات عليه، تحقيق: د/ أبو العلا عفيفي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

ابن عطاء الله (أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله السكندري ت ٧٠٩هـ)

٢٢- الحكم العطائية، ضمن كتاب: التنبيه شرح الحكم العطائية، المشتهر بغيث المواهب العلية، تأليف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عباد النفزي الرندي، شرف بخدمته: أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

٢٣- لطائف المنن، تحقيق: د/ عبد الحليم محمود، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.

ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور ت ٧١١هـ)

٢٤- لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ.

أبو طالب المكي (أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي ت ٣٨٦هـ)

٢٥- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، حققه وقدم له وعلق حواشيه: د/ محمود إبراهيم محمد الرضواني، مكتبة دار التراث- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

أبو نصر السراج (أبو نصر عبد الله بن علي بن محمد السراج الطوسي ت ٣٧٨هـ)

٢٦- اللمع، حققه وقدم له وخرج أحاديثه: د/ عبد الحليم محمود، وطه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة- مصر، ومكتبة المثنى- بغداد، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

أبو نعيم (أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني ت ٤٣٠هـ)

٢٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مكتبة الخانجي- القاهرة، ودار الفكر- بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ت ٢٥٦هـ)

٢٨- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله -ﷺ- وسننه وأيامه، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

البزار (أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار ت ٢٩٢هـ)

٢٩- البحر الزخار، المعروف بمسند البزار، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مؤسسة علوم القرآن- بيروت، ومكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩- ١٤٣٠هـ/ ١٩٨٨- ٢٠٠٩م.

البقاعي (برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي ت ٨٨٥هـ)

٣٠- تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣١- تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨هـ)

٣٢- السنن الكبير، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٧٩هـ)

٣٣- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية- دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت ٧٩٢هـ)

٣٤- شرح المقاصد، تحقيق وتعليق: د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

الجامي (نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي ت ٨٩٨هـ)

٣٥- نفحات الأنس من حضرات القدس، طبعة الأزهر الشريف، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

الجويني (إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ت ٤٧٨هـ)

٣٦- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: د/ محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي- مصر، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

الجيلاني (محيي الدين عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني ت ٥٦١هـ)

٣٧- ديوان عبد القادر الجيلاني، دراسة وتحقيق: د/ يوسف زيدان، دار الجيل- بيروت، بدون رقم طبع وتاريخ.

٣٨- الغنية لطالبي طريق الحق -ﷻ-، وضع حواشيه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٩- فتوح الغيب، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة ت ١٠٦٧هـ)

٤٠- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمد عبد القادر الأرناؤوط، وآخرين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية- إستانبول، ٢٠١٠م.

الحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ)

٤١- المستدرك على الصحيحين، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

الحلاج (أبو مغيث الحسين بن منصور بن محمي الحلاج ت ٣٠٩هـ)

٤٢- ديوان الحلاج، وضع حواشيه وعلق عليه: محمد باسل عيون السود، بدون دار طبع ورقم طبع وتاريخ.

الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ)

٤٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨- ١٤٢١هـ/ ١٩٨٨- ٢٠٠٠م.

الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي ت ١٣٩٦هـ)

٤٤- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

زروق (أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق الفاسي ت ٨٩٩هـ)

٤٥- عدة المريد الصادق، تحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤٦- قواعد التصوف وشواهد التعرف، اعتنى به: نزار حمادي، المركز العربي للكتاب- الشارقة، بدون رقم طبع وتاريخ.

زكريا الأنصاري (زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري ت ٩٢٦هـ)

٤٧- إحكام الدلالة على تحرير الرسالة، ضمن كتاب: نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية، تأليف: مصطفى بن محمد العروسي، ضبطه وصححه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ/ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤٨- أسنى المطالب شرح روض الطالب، صححه: محمد الزهري الغمراوي، المطبعة الميمنية- مصر، ١٣١٣هـ.

السهروردي (أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد السهروردي ت ٥٦٣هـ)

٤٩- آداب المريدين، ضبطه وصححه وعلق عليه: د/ عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

السهروردي (شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي ت ٦٣٢هـ)

٥٠- عوارف المعارف، حققه وعلق عليه: بلال محمد حاتم السقا، دار التقوى- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

السهلجي

٥١- النور من كلمات أبي طيفور، تحقيق: د/ عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب: شطحات الصوفية- الجزء الأول- أبو يزيد البسطامي، تأليف: د/ عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، ١٩٤٩م.

السيفي (أبو بكر بن محمد بن عبد الله باعمرو السيفي اليزني ت بعد: ٩٧٣هـ)

٥٢- نفائس الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي، حققه وعلق عليه: د/ أمجد رشيد، دار الفتح للدراسات والنشر- عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ت ٩١١هـ)

٥٣- تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية، تحقيق وتخريج وتعليق: د/ عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٤- الحاوي للفتاوي، ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

الشاذلي (د/ عبد الله يوسف الشاذلي)

٥٥- التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة، مكتبة الأزهر الحديثة- طنطا، بدون رقم طبع وتاريخ.

الشعراني (عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني ت ٩٧٣هـ)

٥٦- الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، حققه وقدم له: طه عبد الباقي سرور، والسيد محمد عيد الشافعي، مكتبة المعارف- بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٧- الطبقات الكبرى، المسماة: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، طبع بمصر، بدون رقم طبع وتاريخ.

٥٨- لطائف المنن والأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق، المعروف بالمنن الوسطى، حققه: معاذ عبد الرحمن الهواش، دار التقوى- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

الطيالسي (أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ت ٢٠٤هـ)

٥٩- مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د/ محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الجيزة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

عبد الحليم محمود (د/ عبد الحليم محمود علي أحمد الحسيني ت ١٣٩٨هـ)

٦٠- قضية التصوف المنقذ من الضلال، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ.

العجم (د/ رفيق العجم)

٦١- موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

العز بن عبد السلام (عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ت ٦٦٠هـ)

٦٢- زبد خلاصة التصوف، المسمى بحل الرموز ومفاتيح الكنوز، ضبط وتحقيق: د/ أحمد عبد الرحيم السايح، والمستشار/ توفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٦٣- القواعد الكبرى، الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تحقيق: د/ نزيه كمال حماد، ود/ عثمان جمعة ضميرية، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

عفيفي (د/ أبو العلا عفيفي ت ١٣٨٦هـ)

٦٤- التصوف الثورة الروحية في الإسلام، دار الشعب- بيروت، بدون رقم طبع وتاريخ.

علاء الدين البخاري (علاء الدين محمد بن محمد بن محمد البخاري ت ٨٤١هـ)

٦٥- فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين، دراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم العوضي، رسالة ماجستير، بكلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، سنة ١٤١٤هـ.

العيدروس (محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس ت ١٠٣٨هـ)

٦٦- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، حققه وضبط نصوصه وصنع فهارسه وقدم له وعلق عليه: د/ أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ)

٦٧- إحياء علوم الدين، تشرفت بخدمته والعناية به: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٦٨- الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد العزيز عبد الحق حلمي، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٦٩- مشكاة الأنوار، حققها وقدم لها: د/ أبو العلا عفيفي، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

٧٠- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تشرفت بخدمته والعناية به: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

الغزي (نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي ت ١٠٦١هـ)

٧١- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

القشيري (أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري ت ٤٦٥هـ)

٧٢- الرسالة القشيرية، عُنِيَ به: أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٧٣- لطائف الإشارات، قدم له وحققه وعلق عليه: د/ إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

الكاشاني (كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الكاشاني ت ٧٣٠هـ)

٧٤- لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، تحقيق ودراسة: سعيد عبد الفتاح، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٥- معجم اصطلاحات الصوفية، تحقيق وتقديم وتعليق: د/ عبد العال شاهين، دار المنار- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

كحالة (عمر رضا كحالة ت ١٤٠٨هـ)

٧٦- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

الكلاباذي (أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري ت ٣٨٠هـ)

٧٧- التعرف لمذهب أهل التصوف، تصحيح: أرثر جون أربري، مكتبة الخانجي- مصر، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

المرصفي (زين العابدين محمد بن محمد الغمري المعروف بسبط المرصفي ت ٩٦٦هـ)

٧٨- داعي الفلاح إلى سبل النجاح، تحقيق: محمد عباس حلمي، مراجعة: أ/ فهيم شلتوت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ)

٧٩- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

المنذري (زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري ت ٦٥٦هـ)

٨٠- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

الموصلي (أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي ت ٣٠٧هـ)

٨١- مسند أبي يعلى الموصلي، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣هـ)

٨٢- السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

الهجويري (أبو الحسن علي بن عثمان بن أبي علي الهجويري ت ٤٦٥هـ)

٨٣- كشف المحجوب، دراسة وترجمة وتعليق: د/ إسعاد عبد الهادي قنديل، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، ٢٠٠٧م.

الهيثمي (نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ت ٨٠٧هـ)

٨٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد الداراني، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

اليافعي (عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي ت ٧٦٨هـ)

٨٥- نشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية أصحاب المقامات العالية، تحقيق وتعليق: أ/ عبد الناصر سعدي أحمد عبد الله، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع

المقدمة

تمهيد: ترجمة موجزة لابن حجر الهيتمي

المبحث الأول: موقف ابن حجر الهيتمي من تعريف التصوف والصوفي

المبحث الثاني: موقف ابن حجر الهيتمي من التوحيد والشطح عند الصوفية .

المبحث الثالث: موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين الشريعة والحقيقة .

المبحث الرابع: موقف ابن حجر الهيتمي من الولاية والكرامة

المبحث الخامس: موقف ابن حجر الهيتمي من السماع

المبحث السادس: موقف ابن حجر الهيتمي من العلاقة بين المريد والشيخ

الخاتمة

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات